الأمم المتحدة

A/56/PV.49

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **٤٩**
الاثنين، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

خطاب السيد ريكسب ميداني رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب رئيس جمهورية ألبانيا.

اصطحب السيد ريكسب ميداني، رئيس جمهورية ألبانيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ريكسب ميداني، رئيس جمهورية ألبانيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ميداني (تكلم بالفرنسية): تتسم دورة هذا العام بعبء الألم الذي عانى منه الضحايا الأبرياء للأعمال الآثمة التي ارتكبها الإرهابيون منذ شهرين هنا في الولايات المتحدة الأمريكية وما حدث أيضا صباح اليوم. وباسم شعب وحكومة ألبانيا أود أن أعرب عن سخطنا الشديد على هذه الأعمال التي لم تكن تستهدف بلدا واحدا، وإنما كانت هجوما على القيم الديمقراطية وعلى الحرية والحضارة العالمية، وأعرب عن إدانتنا القاطعة لها بأشد العبارات. وفي نفس الوقت أود أن أعرب عن خالص تعازينا للشعب الأمريكي ولجميع العائلات التي فقدت أعزائها في هذه الأحداث المأساوية.

لقد أصبح الإرهاب الدولي أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم الذي نعيش فيه. ومن الأمور الجوهرية أن يتصدى المجتمع الدولي لهذه الظاهرة بأقصى ما يمكن من الجدية لأنها تقترن بنتائج مليئة بالكوارث في كثير من المناطق.

وترى ألبانيا أن الإجراءات التي اتخذها التحالف المضاد للإرهاب بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ضد نظام طالبان وجماعة القاعدة الإرهابية بزعامة بن لادن، هي إجراءات عادلة تتفق تماما مع الفصل السابع من الميثاق وقرارات مجلس الأمن. وانطلاقا من هذا الفهم، أعربت ألبانيا منذ البداية، كبلد يدافع عن قيم الحرية والديمقراطية، عن تصميمها على أن تصبح جزءا من هذا التحالف.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-63228 (A)
0163228*

ولا ينبغي النظر إلى العمل الدولي ضد الإرهاب الذي بدأ لتوه على أنه تصادم بين الحضارات. ونراه، نحن الألبانيين أنه، على العكس من ذلك، فهو صراع بين الخير والشر ومواجهة وقفت فيها قيم الإنسانية والسلام في مواجهة قوى الظلام ونفي الحضارة. والسبيل الوحيد للانتصار في هذه الحرب هو أن توحد جميع بلداننا قواها لخلق جبهة واحدة وأن تتخذ مزيدا من الإجراءات الوقائية الصارمة للغاية على المستوى الوطني، وخلق سبل ووسائل للتعاون على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف لمنع أي شخص إرهابي أو جماعة إرهابية من تهديد السلم والأمن الدوليين. والأمم المتحدة من جانبها بوسعها أن تفعل المزيد، بل ويجب عليها أن تفعل المزيد لتنسيق هذه الجهود، مستعينة بما في حوزتها من آليات.

وترحب ألبانيا بالتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة للرد على الأعمال الإرهابية. ونؤيد بشدة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تنفذ التزاماتها بموجب القرار. كما نؤيد الجهود الجارية الرامية إلى استكمال إطار الأمم المتحدة القانوني لتنسيق جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. وقد أصبحت ألبانيا من جانبها طرفا في ثماني اتفاقيات دولية رئيسية تتعلق بالنضال ضد الإرهاب. وستنضم عما قريب إلى ست اتفاقيات أخرى.

لقد حدد برنامج السنوات الأربع الجديد لحكومة ألبانيا أهدافا شديدة الوضوح ستقود البلد قطعا للخروج من مرحلته الانتقالية الطويلة وتضعه على الطريق المؤدي إلى التنمية الاقتصادية المستقرة، وترسيخ مؤسساته الديمقراطية وإطاره القانوني، والاندماج في الأسرة الأوروبية. وبفضل الجهود المتواصلة، وفرت ألبانيا بالفعل البيئة المشجعة لقيام الأفراد بتنظيم المشاريع وكذلك للاستثمار الأجنبي.

وفضلا عن ذلك، ستُبقي المؤسسات الألبانية النضال ضد الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والفساد محورا لأنشطتها. وقد أدى الالتزام المسؤول لقادة البلد بكفاح هذه الظواهر دون هوادة، وكذلك تعاونهم مع سائر بلدان المنطقة وما حولها، في غالبية الحالات إلى كبح أنشطة العناصر الإجرامية التي تسعى إلى استغلال ألبانيا كبلد عبور لارتكاب شتى أنشطة الاتجار غير المشروع.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة دلاميني زوما (جنوب أفريقيا)

وتعتقد ألبانيا أن هناك تشكيلة من الديمقراطيات الناشئة تتشكل بالفعل في البلقان، وإن اكتنفتها الصعاب. وانطلاقا من اقتناعها بأن الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالاستقرار الإقليمي، ألزمت ألبانيا نفسها بتطبيق سياسة إقليمية تقوم على حسن الجوار مع بلدان منطقة البلقان، وقد برهنت بالفعل على هذه الرغبة. وتتمثل أحد الدلائل الواضحة على هذه السياسة في إعادة إقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة بلغراد في بداية هذا العام. وكان هذا الإجراء نتيجة منطقية للتطورات الديمقراطية التي بدأت في جمهورية صربيا والتي أدت إلى نتائج كان المجتمع الدولي بأسره ينتظرها بشغف ولا سيما سقوط نظام ميلوسوفيتش وتسليمه إلى محكمة لاهاي. وينبغي أن يلقى المجرمون الآخرون الذين نفذوا سياسة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي نفس المصير.

وقد اتخذت ألبانيا، لصالح السلم والاستقرار في المنطقة. ولصالح حسن الجوار أيضا، موقفا واقعيا حتى فيما يتعلق بأحدث الأزمات في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ولقي الموقف الذي اتخذناه التقدير الكبير من جانب المجتمع الدولي.

ورحبت الحكومة الألبانية باتفاق أوكريد الإطاري بين السلطات المقدونية والقوى السياسية الألبانية، ونرجو أن ينفذ سريعاً على نحو شامل، لأن هذا سيسهم في السلام والاستقرار في مقدونيا وفي المنطقة. كما نرحب ترحيباً حاراً بدور الوسطاء الدوليين الذي لا غنى عنه، وبالجهود التي يبذلونها، والتي أدت إلى توقيع الاتفاق، وبالتزام منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بكفالة تنفيذه على أرض الواقع.

وتتمتع الدولة الألبانية بعلاقات تعاون طيبة مع كوسوفو، ونقدر كثيراً التطورات الإيجابية التي تحدث هناك. وقد اتخذت بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، والسيد هايكيروب شخصياً، عدداً من الخطوات البالغة الأهمية بغية وضع الإطار القانوني لكوسوفو في صيغته النهائية وإجراء الانتخابات العامة، التي ستعقد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسوف تمثل الانتخابات فصلاً هاماً في تاريخ كوسوفو والمنطقة، لأن هذه ستكون المرة الأولى التي ينتخب فيها شعب كوسوفو في تاريخه، على نحو حر وديمقراطي، هيئات حكومية ديمقراطية تتولى أمر مستقبل كوسوفو. ونود أن نعرب عن أملنا الصادق في أن تشترك الأقلية الصربية وغيرها من الأقليات المقيمة في كوسوفو في هذه الانتخابات، لأننا نعتبرها جزءاً لا يتجزأ من مجتمع الكوسوفار.

ورغم أنني لا أرغب في الإطالة بشأن المشاكل الكثيرة التي تواجه كوسوفو، أود فقط أن أناشد المجتمع الدولي أن ينشط في البحث عن حل لمسألة ميتروفيتشا المقسمة. فالممارسات الرامية إلى تفادي صراع عرقي في كوسوفو من قبيل الحلول الوسط في مجال التعويض الإقليمي الذي يستند إلى مفهوم توزيع أراضيها وإقامة مؤسسات موازية، هي ممارسات ضارة وينبغي استنكارها. فهي لن تفيد كوسوفو. ولن تفعل سوى إثارة موجة جديدة من الكراهية العرقية التي أوقد جذوتها ميلوسيفيتش. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي والقوى السياسية النشطة في كوسوفو قصارى الجهد لبناء مجتمع جديد مفتوح يحترم التنوع العرقي والديني والثقافي.

وقد أقامت ألبانيا علاقات تعاون طيبة مع بلدان المنطقة، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف. وقد حاولت جاهدة أن تؤدي دورها في الإسهام في سلام واستقرار البلقان، بما في ذلك عن طريق إطار عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، التي ترأسها ألبانيا حالياً. بل إن ألبانيا ستؤدي في إطار هذه المبادرة دوراً أكثر نشاطاً في تنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بهدف تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في جميع المجالات، وذلك للتغلب على أزمات ومشاكل المنطقة.

وستواصل الحكومة الألبانية هذا الالتزام على مدى السنين الأربع القادمة. وستعمل أيضاً ضمن إطار المبادرات الإقليمية الأخرى، حيث أن أحد التزاماتنا الهامة يتمثل في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا.

وقد احتضنت ألبانيا بحماس كغيرها من بلدان المنطقة عملية الاندماج في الهيئات الأوروبية الأطلسية، بما أن هدفها الاستراتيجي وأولويتها الرئيسية يتمثلان في أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي.

ورحبت الحكومة الألبانية بالقرار الذي اتخذه في حزيران/يونية الماضي مؤتمر قمة غوتيبورغ للبدء في المستقبل القريب في عملية المفاوضات لتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وترجو الحكومة الألبانية أن تنهى هذه المفاوضات بأسرع ما يمكن وأن يوقع الاتفاق في غضون العام المقبل. وندرك أن هذا سيتطلب التنسيق والتعاون على

جميع مستويات الحكومة لكي نستطيع الوفاء بالمعايير المنبثقة عن هذه العملية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ونحن مقتنعون بأن الاندماج يجب أن يبدأ في الداخل وأنه سيتعين علينا أن نفعل المزيد لتحقيق النتائج التي يطلبها الاتحاد الأوروبي في جميع المجالات، وخاصة حين يتعلق الأمر بإحراز تقدم في تحقيق الإصلاح، ولا سيما من حيث توحيد نظامنا القضائي، وإحداث التناغم بين تشريعاتنا وبين مجموعة الاتفاقات المجتمعية القائمة، والاضطلاع بسياسات فعالة في مجالي الاقتصاد الكلي والجزئي.

ويمثل الانضمام لمنظمة حلف شمال الأطلسي أحد أهداف ألبانيا الاستراتيجية. وبفضل علاقتها مع التحالف الأوروبي الأطلسي في السنوات القليلة الماضية، فهي أحد تسعة بلدان سماها التحالف بوصفها مرشحة محتملة لعضوية ناتو.

وتواجه البشرية اليوم تهديدات جديدة وقديمة على حد سواء. فالصراعات بين الدول، والصراعات العرقية، والإرهاب والجريمة المنظمة، وتفشي الفقر والفجوة الواسعة القائمة بين البلدان الفقيرة والغنية، بما في ذلك الفجوة الرقمية، والكوارث الطبيعية ونضوب موارد الطاقة، والأمراض من قبيل الإيدز وغيره من الأمراض الوبائية، والتي ينشرها الإرهاب الحيوي، موضوع للدراسة في المجتمع الدولي منذ مدة طويلة. وقد أظهرت التطورات الراهنة في أنحاء العالم الآن أكثر من أي وقت مضى الأهمية الحيوية للأمم المتحدة والدور الحاسم الذي تؤديه في تحقيق السلام والأمن وفي تعزيز التنمية في أرجاء العالم.

وقد أظهر مؤتمر قمة الألفية فوق ذلك ضرورة أن تظل كل دولة عضو في منظمتنا ملتزمة باستمرار بالمساهمة في حل الصراعات والتوترات الإقليمية والدولية والتصدي للتحديات من قبيل العولمة والفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمخدرات، وتحقيق التنمية المستدامة.

ولكن الأمم المتحدة تواجه فوق هذه التحديات الكثير من المشاكل المرتبطة بإصلاحها. ويجب عليها أن تدير مواردها بصورة أفضل حتى يمكن أن تستخدم هذه الموارد قدر الإمكان لأغراض حفظ السلام ومشاريع التنمية في جميع البلدان الفقيرة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. وينبغي أن تصبح الأمم المتحدة أيضاً هيئة تمثيلية قدر الإمكان.

وختاماً، يجب أن تستحدث الأمم المتحدة وتنفذ بكل حماس آليات غير بيروقراطية ولا معقدة بل بسيطة وفعالة، لكي تكفل أن تصبح أنشطتها عملية بقدر أكبر وأكثر إثماراً وأن يكون لصوتها أقوى نفوذ في جميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به تواً.

اصطُحب السيد ريكسهيب ميداني، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحبة المعالي السيدة ماريا إي ليفينس، وزيرة الشؤون الخارجية في سورينام.

السيدة ليفنز (سورينام) (تكلمت بالانكليزية): لا يجد وفد بلادي الكلمات التي يعرب بها عن عمق حزنه إزاء حادث تحطم الطائرة الذي وقع في منطقة سكنية في نيويورك صباح اليوم. ففي مثل هذه اللحظات يكون

الصمت أبلغ من الكلام. وتتوجه حكومة سورينام وشعبها بخالص التعازي إلى أسر جميع الضحايا، راجين أن يجلب حبنا وصداقتنا السلوى والسلام إلى نفوس كل من أضيروا بهذه المأساة وبهجمات ١١ أيلول/سبتمبر المروعة.

أثناء سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، يتبين أن الحوار ضرورة لا غنى عنها في كل أنحاء العالم. وفي سورينام، نحاول دوما أن نطبق مفهوم الحوار.

إن سورينام بلد صغير يضم شعبا متعدد الأعراق. فأسلافنا أتوا إلى سورينام، منذ أجيال، من غرب أفريقيا والصين والهند وإندونيسيا وأوروبا والشرق الأوسط. وقد كنا سعداء الحظ في سورينام، لأن هذه المجموعات عاشت، ولا تزال تعيش، معا في وئام بفضل الاحترام المتبادل والتفاهم. وقد أدركنا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن هذا الوئام ينبغي الاعتزاز به ورعايته حيث لا يمكننا بعد الآن أن نأخذ السلام والوئام حقيقة مسلما بها.

إن حكومتنا تؤدي دورا بالغ الأهمية في هذا التعايش السلمي، لأننا نشجع بقوة ونعمل بنشاط في سبيل تعزيز الاحترام المتبادل والتوافق في الآراء. ونحن نؤمن بأنه لكي يشترك الناس بنشاط في تنمية بلدهم، يجب أن يلمسوا بأنفسهم أنهم ممثلون في الحكومات الوطنية والمحلية. ونحن نشجع بقوة هذه الديمقراطية القائمة على توافق الآراء في سورينام، لأن هذا الترتيب لتقاسم السلطة حفز كل المجموعات العرقية على أن تتحلى بالتسامح، وأن يحترم كل منها الإيديولوجيات السياسية للمجموعات الأخرى وثقافاتها ودياناتها. وحكومتنا وشعبنا يعليان مبدأ حرية الدين وكذلك مبدأ التسامح واحترام أشكال التعبير الثقافي لكل المجموعات.

ومن هذا المنطلق، فإن السكان الأصليين في سورينام يعيشون في الداخل متمتعين بمعتقداتهم الثقافية والدينية الخاصة واحتياجات السكان الأصليين وحقوقهم تعالج على أعلى المستويات في حكومتنا. وآراؤهم وشواغلهم تعرض على الحكومة المركزية من خلال حوار متواصل. وبالتالي، تتطلع حكومة بلادي إلى أول مؤتمر للمنتدى الدائم لقضايا السكان الأصليين، المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠٠٢.

ونحن نعرف، بل ولمسنا بأنفسنا، كيف يمكن أن تصبح الروابط الفطرية أكثر قوة فيما بين الناس في أوقات الحاجة واليأس. وأحزان العائلات من الولايات المتحدة الأمريكية ومن مناطق أخرى في العالم شعر بها الناس بعمق في كل مكان. وفي كل أنحاء المعمورة، لجأت أسر ومجموعات كثيرة إلى بعضها بعضا ملتمسة منها العزاء. قلوبنا مع جميع ضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر وأسرهم.

ولا يمكننا حتى الآن أن نقيّم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذه الهجمات. ومع ذلك، فقد لمسنا بالفعل آثارها المخربة في منطقة البحر الكاريبي، من حيث خسائر الدخل من السياحة والتجارة – على سبيل المثال. والكوارث الطبيعية أثرت أيضا على منطقتنا، ووفد بلادي يتعاطف مع شعوب الكاريبي، وبخاصة شعبا بليز وكوبا، التي أضيرت بلدانها مؤخرا بإعصاري أيريس وميشيل.

وبصفتنا عضوا في الجماعة الكاريبية، نعرف أن المنطقة تعاني من مشاكل خطيرة. فالإمكانيات المحدودة للوصول إلى الأسواق العالمية بسبب القواعد التجارية الصارمة ولوائح منظمة التجارة العالمية، أفضت إلى زيادة الفقر في منطقتنا. وسورينام تدعو إلى التوصل إلى ترتيب مؤسسي بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، لتسهيل انضمام البلدان النامية إلى تلك الهيئة.

كما أننا وسعنا وعمقنا روابطنا الإقليمية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن امتناننا لبلدان نصف الكرة الغربي

التي قدمت لنا المساعدة، وأبدت تأييدها لإشراكنا في مختلف حركات التكامل.

إننا في الكاريبي نتمتع بمستوى عال من الديمقراطية، ونسترشد بسيادة القانون. وقد انخرطت حكوماتنا بنشاط في تهيئة مناخ مؤات لاجتذاب المستثمرين الأجانب وزيادة إنتاج السلع والخدمات. ولكننا ما زلنا نحتاج إلى المساعدة. والوعود التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو في إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠، لم تتمخض حتى الآن عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. ونحن البلدان التي لا تزال في طور التنمية، نحتاج إلى فرص متكافئة.

وإذا كنا، كمجتمع دولي، متفقين على أن التنمية التي محورها الإنسان تأتي في مقدمة جدول أعمالنا، فيجب أن نفهم أن علينا أن نحققها معا. وإذا كان هدفنا هو استئصال الفقر المدقع، فعلينا أن نبذل جهدا لتحقيق ذلك الهدف وتخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، هو أحد الأهداف الرئيسية التي نريد تحقيقها لمصلحة المحرومين بحق.

إن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠٠٢ في المكسيك، سيتيح لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فرصة للتوصل إلى اتفاقات محددة ووضع ترتيبات لتعبئة الموارد اللازمة لأغراض التنمية. وإذا لم نستغل الفرصة التي يتيحها ذلك المؤتمر لكي نعمل على تحقيق التنمية المستدامة لكل شعوب العالم، فسوف تفوتنا فرصة كبيرة لتوزيع ثروات العالم على نحو أكثر إنصافا.

وإذا لم نستغل تلك الفرصة، فستفوتنا الفرصة أيضا لتكثيف نضالنا بمكافحة الأمراض المهلكة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، التي تصيب الملايين في العالم.

ونحن في الكاريبي، التزمنا بأن نواصل الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقتنا. فلا ينبغي أن تغيب عن بالنا حقيقة أن الناس ما زالوا يموتون كل يوم من هذا المرض. ومسؤولية المجتمع الدولي هي أن يجد الحلول وأن يحسن حياة البلايين من الناس الذين يواجهون مشاكل عالمية مثل الفقر الشديد وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمية، وكذلك المشاكل المترتبة على عبء الديون ومسألة اللاجئين وتدهور البيئة والفجوة الأخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء.

لقد بذلت سورينام جهودا عظيمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأنا برامج تدريبية تتعلق بالفوارق بين الجنسين. ولدينا نساء يتولين أعلى المناصب. ويسرني أن أخبر الجمعية العامة بأن وفدنا الحالي يتكون أساسا من النساء. ونحن نسعد بهذا التطور في بلادي، ولكن الطريق أمامنا لا يزال طويلا.

إن التزامنا بدور المرأة حفز بلادي على أن تعمل لإعداد مشروع قرار في اللجنة الثالثة للجمعية العامة بشأن إدماج وضع المرأة المسنة في التيار العام للمجتمع، وذلك لضمان عدم زيادة تهميش تلك الشريحة السكانية في مجتمعاتنا.

إن الشيخوخة أصبحت موضوعا يكتسب اهتماما متزايدا في أوساط المجتمع الدولي. فهو يثير مسائل اجتماعية وثقافية مهمة، وكذلك مسائل تتعلق بالاستقرار الاقتصادي. وستنضم حكومة بلادي إلى المجتمع الدولي وإلى الأمم المتحدة في بحث ودعم مبادرة الأمم المتحدة المتصلة بإقامة مجتمع لكل الأعمار. وعلينا أن نبلور استراتيجيات ملائمة لكي نتعامل بشكل جماعي مع هذه القضايا أثناء الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة.

وتشكل التنمية البشرية أحد الركائز الأساسية للسياسة الإنمائية لحكومة بلادي. فنحن نرى أن أفراد الشعب، لا سيما الأطفال، هم أعظم ثروة لبلادنا. ولهذا، يتصدر الحرص على رفاهتهم جدول أعمالنا الوطني. وتتطلع سورينام إلى انعقاد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، الذي أرجئ إلى عام ٢٠٠٢.

وتأمل سورينام في أن تؤدي القمة العالمية للتنمية المستدامة التي ستعقد في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢ وتقييم نتائج قمة الأرض التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٢ إلى صدور توصيات والتعهد بالتزامات لتنفيذ تنمية بشرية مستدامة حقيقية في بيئة مستدامة عالميا. وتقع مسؤولية حماية البيئة على عاتق جميع البلدان. وقد اتخذت سورينام خطوة أولى في الحفاظ على التنوع الأحيائي للجيل المعاصر والأجيال المقبلة وذلك بقيامها قبل ثلاثة أعوام بإنشاء أكبر محمية طبيعية في أمريكا الجنوبية. وباتخاذ هذه الخطوة الأولى نأمل أن نشجع بلدانا أخرى في العالم على حماية البيئة والعمل سويا للتصدي للتهديدات البيئية العالمية البازغة العديدة.

وتشعر سورينام بقلق بالغ إزاء الشحن العابر للنفايات النووية عن طريق البحر الكاريبي، ولكن مما يسرنا أن نرى تزايد عدد البلدان التي صدقت على بروتوكول كيوتو بشكل كبير.

ومن الشواغل الأخرى التي ناقشناها في محافل دولية شتى، ولكنها ما زالت تحتاج إلى المزيد من اهتمامنا فجوة التكنولوجيا الرقمية العالمية دائمة الاتساع، التي تمنع البلدان النامية من الاستفادة بشكل كامل من الفتوحات التي تحققت في تكنولوجيا المعلومات.

إن آثار العولمة لم تكن مؤاتية لمعظم البلدان النامية. ومع ذلك، فإننا أصبحنا نفهم ونعي أن عالمنا هو عالم مترابط، وأنه لا يمكننا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. وبينت لنا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر مدى ذلك الترابط. فتم مباشرة الإحساس بالخسائر في الأرواح في الولايات المتحدة وفي أكثر من ٨٠ بلدا في بقية أنحاء العالم. أما الآثار الاقتصادية فيجري الشعور بها في كل بقاع العالم.

وفي الختام، أقول أن الأمين العام والأمم المتحدة قد حصلا على جائزة نوبل للسلام هذا العام في وقت كان فيه العالم ما زال يحاول استيعاب الهجمات المروعة التي وقعت على الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وتأمل سورينام أن تؤدي هذه الجائزة البارزة إلى تشجيع الأمم المتحدة على أن تواصل عملها الهام من أجل حقوق الإنسان، والسلام، والعدالة الاجتماعية، والتنمية البشرية، وتثقيف حقوق الإنسان، والرخاء الاقتصادي لجميع شعوب العالم. ونهنئ الأمين العام لحصوله على هذه الجائزة الممتازة وعلى إعادة انتخابه لفترة ولاية ثانية. كما نهنئ السيد هان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية، ونتطلع إلى توجيهاته وقيادته خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

ونحن، كأعضاء في أسرة الأمم المتحدة، مدعوون لممارسة التسامح، والعيش سويا مع بعضنا البعض في سلام وحسن جوار. ونظرا للآثار المدمرة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فإن علينا التزاما بأن ندرس بدقة الأسباب الجذرية للإرهاب. لا بد من مناقشة أسباب الإرهاب وعلاجها من أجل حماية كل شعوبنا ومصالحنا، فالعالم هو بيتنا ونحن الشعوب التي تعيش فيه.

السيد سيموزيفتش (بولندا) (تكلم بالانكليزية): لقد سمعنا توا عن سقوط طائرة الخطوط الجوية الأمريكية في نيويورك. ونحن – الوفد البولندي – نقدم تعازينا القلبية ومواساتنا العميقة إلى حكومتي الولايات المتحدة،

والجمهورية الدومينيكية وكذلك إلى أسر ضحايا هذه المأساة.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب للسيد هان عن خالص تهانينا على انتخابه للمنصب الرفيع، منصب رئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ويقدم وفد جمهورية بولندا دعمه الكامل إليه في اضطلاعه بولايته كثيرة المطالب.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب للرئيس السابق هاري هولكيري ممثل فنلندا عن تقديرنا له لقيادته الرائعة لأعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

وأود أن أعرب لأميننا العام الموقر السيد كوفي عنان عن خالص تحياتنا وعن مدى سرور بولندا لرؤيته يتبوأ ذلك المنصب الرفيع لولاية ثانية. واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأجدد له، بل ولهذه المنظمة ككل، تهاني حكومة بلادي بمناسبة حصولهما مؤخرا على جائزة نوبل للسلام. وتأتي هذه الجائزة كتعبير عن التقدير جاء في حينه للطريقة التي تتبعها الأمم المتحدة والأمين العام في التصدي للتحدي الجسيم الذي يواجهانه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كومالو (جنوب أفريقيا).

وتتطلب المأساة المروعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر رد فعل حاسم من المجتمع الدولي بأسره يعبر فيه عن تضامنه الفعال مع الولايات المتحدة وكذلك اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة كل الذين يبذرون بذور الموت والكراهية والرعب.

وينبغي أن يغتنم المجتمع الدولي فرصة الهجوم الإرهابي الذي حدث في ١١ أيلول/سبتمبر والطريقة التي تم بها والظروف التي أحاطت به ليجري عملية إعادة تقييم متعمقة للأسس التي يقوم عليها النظام الدولي. وبما أننا منشغلون دائما بالتطورات التي تجد في كل يوم، فإننا لا نكون قادرين ذهنيا على متابعة المؤشرات التي تنبئ بتوجهات جديدة في العلاقات الدولية. ولا يمكننا توفير الوقت اللازم لكي نتأمل ونتكيف مع الظواهر السلبية، التي يمكن، إن أهملت، أن تصبح بمرور الوقت أرضا خصبة لنشوء اضطرابات وصراعات. وفي هذا العصر المتسم بتحديات جسام جديدة، حان الوقت لأن نفكر بطريقة إبداعية ونتحلى برؤية وبشجاعة فكرية.

لقد تغير مفهوم الأمن بشكل مذهل. وترى بولندا أن جميع جوانب الأمن تحتاج إلى عملية إعادة تقييم عاجلة وشاملة ومبدعة. وفي هذا السياق، لا بد لنا من أن نلقي نظرة تأملية فاحصة تتركز بشكل خاص على دور الدولة – ككيان يعمل في ظل ظروف جديدة تماما في عصر يتسم بحالة تكامل وعولمة وتجزؤ تتزايد بشكل مذهل. ويتسم عصرنا كذلك بالترابط والثقافات المتعددة، وهو عصر ينبغي أن ينظر فيه إلى تعزيز الانفتاح والتعاون الدولي الوثيق والتفاعل كتدابير تتخذ ضد مختلف عمليات التجزؤ والتفكك، التي يمكن أن تقربنا أكثر إلى نزعات القومية الضيقة والانفصالية والانطوائية والانعزالية التي تحوم حولنا. ويؤدي التجزؤ إلى نشوء عدم الاستقرار واندلاع الصراعات. وتتولد أخطر عمليات التجزؤ في الحقبة الحالية في الفجوة في التنمية الآخذة في الاتساع بين المناطق والدول كما يشهد على ذلك بوضوح العديد من وثائق الأمم المتحدة ومنشوراتها. وفي هذا السياق، يكتسي دور الأمم المتحدة أهمية أساسية خاصة. فليس هناك أي محفل غيرها افضل تجهيزا وأكثر عالمية لمعالجة تلك القضايا.

وفي مقر المنظمة التي أنشأتها شعوب الأمم المتحدة قبل ٥٦ عاما بغية صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن تكون تلك الحقيقة البديهية واضحة للعيان. إن العالم كله يسعى إلى الرد على تحديات العولمة، والثورة العلمية الجديدة،

و – مؤخرا جدا – قوى الإرهاب المزعزعة للاستقرار. وينبغي للأمم المتحدة إيجاد إجابات ملائمة لتلك التحديات. وهذا وقت للعمل الجماعي الموطد العزم.

وقد يكون مما ينذر بالشر مثل الإرهاب نفسه أن تكون أعمال العنف الوحشية التي حدثت قد قوبلت في بعض البلدان بشيء من التعاطف من جانب المعدمين والمحرومين من أي أمل والذين، بعد أن دفعوا إلى هوامش الحياة الاجتماعية، أصبحوا محبطين ويائسين.

ولا يجوز تبرئة الإرهابيين مطلقا ولا تبرير أعمالهم. وإننا نحتاج إلى التخلص من الأسباب التي تدعو الكثيرين إلى تصور الإرهابيين مثل ”روبن هود العصري“. وعلى الرغم من أن هذا التصور يمكن أن يوصف بأنه لا أساس له، فإن هذا لا يعفينا من مسؤوليتنا عن إلقاء نظرة فاحصة وشجاعة على الظواهر التي تبرز الآن في النظام العالمي الراهن، الذي يميل إلى تعزيز الفوارق ويؤدي إلى مختلف الكوارث الاجتماعية.

وقد أعلنت بولندا منذ البداية تماما وقوفها الكامل إلى جانب التحالف الدولي لمناهضة الإرهاب. ونحن نعمل بجدية وكد على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٣٧ (٢٠٠١).

ويمكن للتعهدات الإقليمية أن تسهم إسهاما كبيرا في إعداد مشروع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، نظمنا في الأسبوع الماضي في وارسو مؤتمرا دوليا ناجحا جدا بشأن مكافحة الإرهاب. وحضر المؤتمر ممثلو ١٧ دولة من وسط أوروبا، ومنطقة بحر البلطيق ومنطقة البلقان، ومن بينهم ١٣ رئيسا. ووفر المؤتمر أيضا اتصالا مباشر بالبيت الأبيض والرئيس بوش، الذي وجد الفرصة ليتكلم مباشرة إلى المشاركين في المؤتمر. ويدل الإعلان الذي اعتمده المؤتمر على التزام سياسي قوي بمكافحة ذلك الوباء الذي ظهر في فجر القرن الحادي والعشرين، في تعاون وثيق مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

وتنص خطة العمل التي اعتمدها ذلك المؤتمر على اتخاذ تدابير ملموسة. ومما له أهمية أن قادة تلك المنطقة من أوروبا قدموا مساندة بالإجماع للإجراءات ذات الصلة التي اتخذها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الأخرى.

وفي معرض تاريخ بولندا المعقد للغاية، وفي العديد من المناسبات خان دولتي الجيران والحلفاء غير الأوفياء ودفعت أبهظ الثمن لذلك. ولذلك نفهم أفضل من أي أحد آخر ما للولاء والتحالف الحقيقيين من قيمة لا تقدر بثمن ومن أهمية بالغة. وبالتالي سنواصل دعم أصدقائنا وحلفائنا بكل الوسائل المتاحة. وهدفنا الرئيسي في الوقت الراهن هو تخفيف مخاوف الشعوب – المخاوف التي فرضها عليهم أعداء الإنسانية.

إن السيناريو المريع الذي يهدد النظام العام وسلامة الشعوب، وتختطف في إطاره طائرات الركاب وتدمر، وتنشر الفيروسات القاتلة وتسمم المياه، يجب ألا يتكرر. ويجب علينا هزيمة الذين يشاركون في مثل هذا التهديد أو يسهمون في قيامه. وينبغي أن يكون نهجنا شاملا. واسمحوا لي أن أقول بوضوح: ليس هناك أي مجال للانتقائية، والمرونة أو النسبية عندما تهاجم أهم القيم الأساسية للجنس البشري علنا وبشراسة.

ومع ذلك، علينا إعادة النظر في موقفنا بشأن كيفية الاستجابة لاحتياجات أولئك الملايين من البشر الذين يعانون كل يوم من الجوع، والمرض والافتقار إلى المياه النقية. فبالنسبة لهم، ينشأ نفس التساؤل كل صباح – وهو تساؤل يبدو مثل العبارة الكلاسيكية ”تكون أو لا تكون“. وذلك السؤال هو كيف يتمكن المرء من البقاء. فالفقر المدقع يحرم الناس من كرامتهم الأصلية، ومن حقوق الإنسان ومن

فرصتهم في غد أفضل، وبالتالي يدفعهم إلى اتخاذ خطوات يائسة.

فلندع مأساة ١١ أيلول/سبتمبر تعلمنا جميعنا مكافحة الشر جماعيا. ولنفعل كل شيء لضمان ألا تسود قوى الظلام مطلقا.

وخلال السنوات القليلة الماضية، سيقت حجج بليغة للغاية من على هذه المنصة ذاتها، مفادها أن العولمة قوة إيجابية للغاية تؤذن في نهاية المطاف بحلول عصر من الازدهار والاستقرار وقيام مجتمع عالمي. ويا للأسف، إن هذا لم يحدث.

وهذا يستدعي اتباع نهج جديد نحو التعاون الدولي، والقيام بدور جديد من قبل المؤسسات المتعددة الأطراف، وإعادة الأهمية القصوى للقرارات السياسية والاتفاقات الحكومية الدولية الشجاعة. وهذا يستدعي أيضا، من ناحية، مزيدا من الاعتدال من جانب الأقوياء والأغنياء، ومن الناحية الأخرى، إلى مزيد من الجهود المصممة من جانب الضعفاء والفقراء، الذين يجب أن يقتنعوا بأن تطلعاتهم الدائمة إلى تحسين نصيبهم ستؤتي ثمارها في نهاية المطاف. وإني أرى أن تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح يوفر أحد أهم الطرق تجاه تحقيق هذا الهدف. وتجربة بولندا نفسها خلال الـ ١٢ سنة الأخيرة، منذ التحولات التاريخية التي حدثت في عام ١٩٨٩، تشهد على مزايا ذلك الطريق.

إن رأي حكومتي الراسخ هو أن خدمة مصالح الأمن الدولي، في وجه التهديدات التي سترمز لها إلى الأبد فظائع ١١ أيلول/سبتمبر، ستتحقق على أفضل نحو بالتوقيع والتصديق في أبكر وقت ممكن على الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب التي أبرمت تحت إشراف الأمم المتحدة، أو الانضمام إلى تلك الاتفاقيات. وعلى وجه الخصوص، فإن انتشار ذعر ميكروب الجمرة الخبيثة، الذي لا يمثل سوى الطرف الرفيع الطافي من جبل الجليد عندما يتعلق الأمر بالخطر الممكن للإرهاب البيولوجي، وانتشار المواد الإنشطارية والأسلحة الكيميائية، يمثلان حجة قوية على الحاجة الماسة إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ وغيرها من الصكوك القانونية في هذا الميدان وإنفاذها بصرامة.

وينبغي أن ننتقل فورا – كما قال الأمين العام – من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية.

وعلى الرغم من أن مكافحة الإرهاب حتمية، فيجب ألا تخفي ضرورة أداء الأمم المتحدة بفعالية للولاية التي أسندها إليها المجتمع الدولي – وهي ولاية يتسع نطاقها على مر السنين. وهذا لا يصح فيما يتعلق بمشاكل الأمن الدولي فحسب، ولكنه أيضا يعني المشاكل المتصلة بالتعاون الاجتماعي الاقتصادي، وحماية حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، وخاصة المتعلقة باللاجئين وحماية البيئة.

ومما له أهمية كبرى أيضا، في رأينا، وضع واعتماد مجموعة من اللوائح التنظيمية والالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، والديون والتجارة. وبالتالي أود أن أركز على أهمية التنفيذ الكامل لمجموعة المبادئ والتدابير العملية الواردة في إعلان الألفية. ونحن منتبهون، بالطبع، إلى أن ترجمة ذلك البرنامج إلى تدابير عملية لا يمكن أن تكون مسؤولية الأمم المتحدة وحدها. ولا بد للمؤسسات والمنظمات الأخرى، بما في ذلك المالية، والتجارية والإقليمية، من أن تساعد في ذلك المجهود. وقبل كل شيء، ينبغي لفرادى الدول أن تشارك مباشرة، وإلا فإن التنفيذ السلس وفي الوقت المطلوب لإعلان الألفية يمكن أن يتعرض إلى خطر كبير.

إن الأمم المتحدة تواجه الآن تحديات هائلة لم يسبق لها مثيل. وتلك التحديات – وهي تنشأ في فجر الألفية

الجديدة – تعني مزيدا من الانقسامات، بل أنها تشكل خطر تفكك المجتمع الدولي.

وبلدي، بولندا، مستعد للمشاركة النشطة في عملية البحث عن دور جديد للأمم المتحدة. وقد ظللنا نشطين طوال تاريخ الأمم المتحدة بأكمله، ونريد أن نكون نشطين في المستقبل المباشر أيضا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الرحمن محمد شلقم، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، في الجماهيرية العربية الليبية.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، استهل هذا البيان بتوجيه التهنئة لكم لانتخابكم بالإجماع رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، ويُظهر اختياركم لهذا المنصب الرفيع مدى تقدير الدول الأعضاء لكم، وثقتها في قدرتكم على إدارة مداولاتها والوصول بها إلى نتائج تسهم في تعزيز الاستقرار والنهوض بالتنمية في أنحاء العالم كافة. واغتنم هذه المناسبة لأعرب عن خالص الشكر والتقدير للسيد هاري هولكيري رئيس الدورة السابقة لهذه الجمعية، والتي كانت زاخرة بأعمال كثيرة سيكون لها الأثر البعيد في الاستجابة للشواغل المشتركة للمجتمع الدولي. ولا يفوتني أن أؤكد على تقديرنا الكبير للأمين العام كوفي عنان وهو يواصل الاضطلاع بمهامه بجد وإتقان وطاقة متجددة حتى في الحالات التي اتسمت فيها هذه المهام بصعوبة بالغة. وأجد نفسي ملزما بالقول بأن إعادة انتخابه لقيادة هذه المنظمة لفترة ثانية ومنحه والأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام لهذا العام تؤكد على مدى التقدير له والثقة في قدرته على زيادة تعزيز وتفعيل دور الأمم المتحدة في مواجهة تحديات الألفية الجديدة.

في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الماضي تعرَّض عدد من المدن الأمريكية ومنها مدينة نيويورك التي تستضيفنا إلى هجمات إرهابية راح ضحيتها آلاف الأشخاص الأبرياء. وإنني إذ أعرب مرة أخرى عن مواساة الشعب الليبي لشعب الولايات المتحدة الأمريكية ولعائلات من فقدوا ذويهم وأحبائهم. فنحن في ليبيا، وقد تعرضنا للإرهاب بشتى صوره وأشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة، ندرك أكثر من غيرنا مدى قسوة وعمق المشاعر التي انتابت الشعب الأمريكي، والآثار النفسية على هذا المجتمع وخاصة أسر الضحايا. ومن هنا فقد أدانت بلادي تلك الأحداث المؤلمة تأكيدا على موقفنا الثابت الذي يدين الإرهاب بكافة أشكاله وصوره والتزاما منا بمحاربة هذه الظاهرة التي تشكِّل خطرا على استقرار الدول وحياة الشعوب والقضاء عليها.

إننا في ليبيا نقدِّر ما قام به المجتمع الدولي من تدابير بهدف اجتثاث الإرهاب والمتمثلة في إبرام العديد من الاتفاقيات التي نحن طرف في أهمها وبصدد الانضمام إلى البقية منها. إلا أنه من الواضح جدا أن هناك حاجة ماسة لتدابير أخرى لكفالة مواجهة ما تفرضه هذه الظاهرة من تحديات. وهذا يقتضي تتبع جذور الإرهاب لاقتلاعها، والقيام بعمل فعَّال لوضع حد للممارسات الإرهابية والقضاء على كافة مسببات ودوافع الإرهاب. وقبل كل ذلك لا بد من أن نتفق على تعريف واحد للإرهاب ونحدد أساليب الرد عليه، فلا يمكن إدانة الإرهاب ومحاربته عندما يطال دولة ما وغض الطرف عنه حينما يوجَّه ضد دول أو شعوب أخرى. ومن الخطير جدا ربط الإرهاب بعقيدة أو قومية، فالإرهاب لا جنسية له ولا دين، ومن غير المقبول أن يصنَّف كفاح الشعوب حماية لنفسها أو نضالها من أجل استقلالها بأنه إرهاب، في حين نتجاهل الإرهاب الحقيقي الذي له عدة وجوه ويمارس بطرق مختلفة. فالاحتلال والتحرش بالشعوب والعدوان عليها مثلما تعرضت له ليبيا عام ١٩٨٦، إرهاب،

وإقامة القواعد العسكرية في أراضي الغير، إرهاب، والأساطيل البحرية التي تجوب البحار وترابط قبالة شواطئ الدول الأخرى وتنتهك مياهها الإقليمية، إرهاب، وإسقاط الطائرات المدنية مثل الطائرة الليبية التي اختطفت ودمرت فوق سيناء عام ١٩٧٣، إرهاب، وارتكاب المذابح الجماعية، إرهاب، وتدريب العناصر المتطرفة في بعض الدول وتسهيل إيصالها إلى بلدان أخرى لتنفيذ أعمال إجرامية بما في ذلك الاغتيالات مثلما تعرضت له بلادي عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٣ إرهاب، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل والتهديد باستعمالها، إرهاب، وقيام دولة بفرض إجراءات قسرية انفرادية على بلدان أخرى وقيام تلك الدولة بسن قوانين تعاقب بها الآخرين الذين يتعاملون مع تلك البلدان، إرهاب، وتسخير مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على الشعوب دون أدلة وبراهين، إرهاب، ومنع المجلس من اتخاذ إجراءات لحماية من يتعرضون للتقتيل والتشريد هو بدوره دعم للإرهاب وتشجيع عليه.

بالنظر إلى كل هذه الاعتبارات، فإننا نعتقد بأنه بات من الهام والضروري القيام بعمل دولي لمكافحة الإرهاب وعلى كافة المستويات، ونحن نرى بأن فعالية هذا العمل تتحقق عندما يتم تحت مظلة الأمم المتحدة ووفقا لمبادئ ميثاقها. وحقيقة الأمر هي أن بلادي كانت من أول المبادرين للعمل في هذا الإطار عندما دعونا في عام ١٩٩٢ الأمين العام للأمم المتحدة لطلب عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تخصص لبحث سُبل مكافحة الإرهاب، ونجدد اليوم هذه الدعوة إيمانا منا بأن ذلك هو الأسلوب الأجدى لدراسة مسألة الإرهاب بغرض التوصل إلى تعريف دقيق له بعيدا عن التصنيفات المزاجية والأنانية، واقتناعا منا بأنه الطريق الأفضل لمعالجة هذه الظاهرة من كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي اتخاذ التدابير الكفيلة باجتثاثها والقضاء عليها.

نجتمع هنا في كل عام لاستعراض وتقييم ما تم إنجازه، وعلى الرغم من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر المفجعة، فإننا نجد أن العام المنصرم شهد عددا من التطورات الهامة. فقد عقدت الجمعية العامة أكثر من دورة استثنائية، ونظم في إطار الأمم المتحدة مؤتمران على مستوى عال عُني أحدهما بالأوضاع في أقل البلدان نموا، وتركزت أعمال الثاني على تعزيز كفاحنا المشترك ضد العنصرية وكراهية الأجانب. وفي الإعلانات وبرامج العمل التي أسفرت عنها هذه الاجتماعات، تم تجديد الالتزام بأهداف الأمم المتحدة الرامية إلى حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الودية بين الدول. كما تم تأكيد العزم على بذل المزيد من الجهود لإنجاز أولويات تمثلت في النهوض بالتنمية، وتوفير المأوى للجميع، والقضاء على العوز والأمراض، وإنهاء الظلم والغُبن واجتثاث التمييز بكافة أشكاله.

لقد شاركت الجماهيرية في كل هذه المحافل. ويسعدنا أننا ساهمنا فيما توصلت إليه من نتائج، لأننا مثل غيرنا من أعضاء هذه المنظمة لنا مصلحة في بناء السلم وتحقيق العدالة ودعم التنمية المستدامة، ورغم كل ما تحقق، فإنه من الواضح جدا أن هناك حاجة لبذل جهود إضافية للتصدي لما يواجهنا نحن جميعا أعضاء الأمم المتحدة من تحديات. فأمامنا التدهور البيئي الذي يهدد الحياة على الأرض ''دارنا المشتركة'' وهناك العنف والصراعات المسلحة التي تجتاح العديد من المناطق، وفي أماكن عديدة بالدول النامية يعاني الملايين من الفقر المدقع، كما تهدد الأمراض وخاصة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) حياة مجتمعات بأكملها. وما زال بيننا من يتحدى إرادتنا جميعا ويتمسك بقوانين سنها لوحده ويطبقها على الجميع. وقد حلَّت محل الحواجز الإيديولوجية القديمة حواجز أخرى تمثلت في عرقلة حصول الكثير من البلدان النامية على التقنية

اللازمة لنموها وتقدمها. كما أن عالمنا غير خالٍ بعد من الأنشطة الإجرامية بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

إن الأمم المتحدة هي أداة عملنا المشترك في جهودنا لمواجهة هذه التحديات، وقد قامت بدون شك بجهود كثيرة، وستكون بالتأكيد أكثر فعالية في القيام بالمهام المناطة بها إذا ما أدخلت إصلاحات جذرية على هياكل أجهزتها وإيجاد نمط جديد لآليات العمل فيها. وفيما مضى من السنوات تم طرح العديد من المقترحات التي للأسف لم تلق صدى لدى بعض القوى التي لا تهمها إلا مصالحها الأنانية الضيقة. وهذا يحتم على بقية أعضاء هذه المنظمة الذين هم أصحاب المصلحة الحقيقية في الإصلاح، توحيد جهودهم وإمكانياتهم لإحداث التغيير الذي لا مفر منه إذا ما أردنا لمنظمتنا هذه النجاعة ومواكبة روح العصر وتلبية حاجات الشعوب. ومن جانبنا فإننا نؤكد من جديد على أن هذا التغيير يجب أن يحقق ما يلي:

أولا، تعزيز وتطوير علاقات التعاون بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة وفيما بين الأجهزة والهيئات الأخرى التابعة للمنظمة بغية تحقيق تنسيق أفضل فيما بينها لحل المسائل الدولية في جوانبها المختلفة.

ثانيا، النهوض بدور الجمعية العامة وتفعيلها لكي تمارس المهام التي وكلت إليها بموجب الميثاق بما في ذلك المساهمة في اتخاذ التدابير التي من شأنها المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتكون لها سلطة مراقبة ومحاسبة بقية أجهزة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن الذي يجب أن يكون جهازا تنفيذيا لقرارات الجمعية العامة.

ثالثا، إنشاء آلية تابعة للجمعية العامة لمتابعة تنفيذ ما صدر عنها من قرارات. فلا يمكن الانتظار إلى ما لا نهاية لتنفيذ قرارات مضى على اعتماد أغلبها ما يزيد على نصف قرن.

رابعا، الإسراع بإدخال إصلاحات جذرية على عضوية مجلس الأمن لتحقيق التوزيع الجغرافي العادل في تكوينه، وإنصاف الأقاليم المغبونة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي لا تمثل على النحو المناسب في عضويته، وأن يشمل الإصلاح تحسين طرق وأساليب عمل المجلس بما يضمن الوضوح في أعماله والديمقراطية في اتخاذ قراراته.

خامسا، إلغاء الامتيازات الناجمة عن انتصارات الحرب العالمية الثانية، وفي مقدمتها امتياز النقض الذي عفا عليه الدهر و لم يعد هناك أي مبرر للإبقاء عليه، لا لأنه مخالف لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول فحسب، بل أن موجبات إلغائه تكمن في أنه استخدم لحماية المعتدين من الإدانة، وأصبح أداة تستعمل لمنع اتخاذ إجراءات تكفل حماية من يتعرضون للعدوان والتشريد والتقتيل وغيرها من أعمال الإبادة.

إن السعي إلى إحلال السلام وتوطيد دعم الاستقرار من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة. والمؤكد أن هذه المنظمة لا يمكنها أن تنجح لوحدها في أداء كل هذه المهام، وأن الدول الأعضاء يمكن أن تشكل أدوات فعالة لحسم أصعب المشاكل. وانطلاقا من ذلك وعملا به، فقد اضطلعنا في الجماهيرية بجهود متواصلة لمساعدة البلدان التي تجتاحها الصراعات وتمزقها التراعات، فتحت رعاية مؤسسة القذافي للأعمال الخيرية، أسفرت المباحثات التي عقدت في شهر حزيران/يونيه الماضي بين الحكومة الفلبينية وجبهة تحرير مورو عن توقيع اتفاق طرابلس للسلام، الذي أنهى صراعا مريرا، ولبى طموحات الجانبين في إعادة الأمن والاستقرار في جنوب الفلبين، وقد ساهمنا بفعالية في المفاوضات المختلفة التي أدّت إلى حل التراع بين إثيوبيا وإريتريا، وفي التوصل إلى

اتفاق أروشا الذي أنهى الصراع في بوروندي، وتتكاثف جهودنا مع بقية الدول الأفريقية لتعزيز المصالحة في الصومال، وإعادة السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس بروتوكول لوساكا المنبثق عن الاتفاق الموقَّع في مدينة سرت بليبيا في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٨. كما تتكاتف الآن هذه الجهود لتنفيذ المبادرة الليبية المصرية بالتنسيق مع مبادرة ''إيغاد'' لتحقيق مصالحة وطنية واسعة في السودان، لكي يعمُّه الوفاق والاستقرار في إطار وحدة هذا البلد الشقيق وسلامة أراضيه والمساواة بين أفراد شعبه.

إننا نفخر كثيرا بما ساهمنا به وبما حققناه، لكن ما هو محل الاعتزاز البالغ لكل الليبيين والليبيات ذلك الحدث التاريخي الذي تم في شهر آذار/مارس من هذا العام، حيث أعلن القادة الأفارقة في قمة سرت الثانية عن قيام الاتحاد الأفريقي، ثم اتخاذ القمة الأفريقية السابعة والثلاثين التي عُقدت في شهر تموز/يوليه الماضي خطوات عملية متقدمة لتعزيز مقومات هذا الاتحاد الذي يعد تحولا هاما في تاريخ أفريقيا؛ إذ حقق حلم الأجداد في الوحدة الأفريقية، وجسَّد إنجازا باهرا لجهود قادة أفارقة عظام كان هدفهم وحدة القارة في تحقيق أمنها وتقدمها وبناء مستقبلها، وشكَّل مرحلة جديدة في نهضة أفريقية تذيب عوامل تشتت القارة، وتقيم تكتلا واحدا ينضوي تحته كل الأفارقة يكون قادرا على مجابهة التحديات المختلفة التي يواجهها عالم الفضاءات والتكتلات الكبرى.

إن قيام أفريقيا بكل هذه المبادرات وإنجازها لهذه الخطوات يقدم رسالة واضحة لبقية دول العالم بأن هذه القارة تدرك تماما بأن حل مشاكلها والنهوض بقدراتها يقع بالأساس على عاتق أبنائها. ورغم ذلك فإنه لا بد من التأكيد على أنه لا سلام ولا استقرار في العالم طالما ظلت أفريقيا تعاني من المشاكل والاضطرابات. وهذا يتطلب أن تساعد الأمم المتحدة وكل البلدان جهود الدول الأفريقية لإحلال السلام في كل أنحاء القارة، وتعزيز الأمن في كافة أرجائها. ويتطلب هذا بالدرجة الأولى دعم الآليات الأفريقية لحل المنازعات، ومساعدة القارة في إنهاء الفقر الذي يتعرض له الملايين من سكانها، والقضاء على الأمراض وخاصة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي يهدد حياة ما يزيد على ٣٠ مليون من أبنائها، ويجب حل مشكلة المديونية الخارجية التي تلتهم معظم العائد من مواردها، ولا بد من القضاء على آثار الاستعمار الذي سبب تأخر أفريقيا وعرقل تقدمها. ولا مجال لإنصاف الشعوب الأفريقية من أولئك الذين اجتاحوا أراضيها ونهبوا خيراتها وتقدموا على حسابها إلا بأن تقوم الدول المسؤولة عن هذه الممارسات بالاعتذار لشعوب أفريقيا، وأن تدفع التعويض الكامل لها من جراء ما لحق بها من أضرار نتيجة الاستعمار.

لقد فشل المجتمع الدولي حتى الآن في حل المشكلة الفلسطينية التي بدأت مع إنشاء الأمم المتحدة، ويعود ذلك أصلا إلى عدم التعامل مع جوهر هذه المشكلة وهو أن هناك أرضا اغتصبت وشعبا طرد من وطنه. وهكذا بقيت فلسطين محتلة ومعظم أبنائها لاجئين في أنحاء المعمورة، وأصبح من بقي منهم سجينا في داره ومحروما من أبسط حقوقه الإنسانية، وتمارس ضده أعمال تجسِّد أبشع جريمة ترتكب ضد شعب من الشعوب في تاريخنا المعاصر، حيث يتم اغتيال أطفاله وشبابه وشيوخه، وتُصادر أراضي وتُحرق مزارعه وتُدمر منازله لتبنى عليها بيوت لمستوطنين جاءوا من كل أصقاع العالم جريا وراء خرافات لا يمكن أن يصدقها عقل ولا يقبلها منطق. إن التطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية القديمة منها والحالية، تقدم أدلة أكيدة على أن وضع حد لمعاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال لا يتحقق بخطط لا تجد طريقها إلى التنفيذ، كما ثبت بالدليل القاطع. إن حل هذه المشكلة لن يتأتى بقرارات ظلت الأمم المتحدة تكررها على ما يزيد عن خمسة عقود.

وأمام هذه الحقائق التي لا مجال لنكرانها، فإن الحل الذي يجب الأخذ به، مع تركيز كل الجهود على تطبيقه، يكمن فيما سبق أن أعلنت بلادي عنه وتؤكد عليه الآن وهو عودة جميع الفلسطينيين إلى أراضيهم وديارهم التي طردوا منها، وقيام دولة ديمقراطية غير عنصرية يتساوى فيها جميع المواطنين بغض النظر عن دياناتهم وأعراقهم على غرار ما تحقق في جمهورية جنوب أفريقيا. وما عدا هذا الحل فهي حلول تلفيقية لن ينجم عنها إلا استمرار المأساة الفلسطينية.

وفي إطار الحديث عن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، فإن بلادي تؤكد مجددا على دعمها غير المحدود لسوريا ولبنان الشقيقين لصمودهما في وجه عدوان الإسرائيليين، وتدين محاولات استفزازهما، وتؤيد حقهما في استعادة كامل أراضيهما المحتلة.

ونحن إذ نتابع الحالة العراقية، فإننا ندين من جديد الانتهاكات اليومية لسيادة العراق وما يتعرض له من عدوان مستمر، وندعو كل الدول المحبة للسلام إلى العمل من أجل الرفع العملي للعقوبات المفروضة على الشعب العراقي، والتوقف عن المخططات الرامية إلى تدمير قدراته وتقسيم أراضيه.

لقد بذلت جهود متواصلة من أجل نزع السلاح، وبلادي التي هي الآن طرف في الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وبصدد الانضمام إلى ما تبقى منها، بما في ذلك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تؤمن بقوة بأن نزع السلاح العام والشامل لن يتحقق ما لم تتغير المعايير التي تتبع الآن في التعامل مع هذه القضايا. فما نراه الآن هو تزايد الاتجاه نحو السعي للتخلص من الأسلحة الخفيفة والصغيرة لا أسلحة التدمير الشامل الأكثر خطرا على الأمن الدولي وعلى أرواح الناس. ولذلك نحن نتساءل لماذا هذا التركيز الشديد على اتفاقية الألغام المضادة للأفراد رغم أنها لا تعالج سوى أسلحة بسيطة ومحدودة وتعتبر ضرورية لكي تدافع بها الدول الصغيرة والضعيفة عن حدودها وأراضيها ضد الأقوياء الذين يملكون حاملات الطائرات والطائرات التي تزود بالوقود جوا؟ ولماذا لا تنصب الجهود على تدمير الأسلحة الكيميائية والجرثومية والصواريخ البالستية؟ ولماذا لا تتخذ الدول النووية إجراءات جادة وعملية لتدمير ما لديها من مخزون نووي؟ ولماذا تتهم دول معينة زورا وبهتانا بأن لديها أسلحة دمار شامل، ويتم السكوت على الإسرائيليين الذين يعرف الجميع بأن لديهم المئات من الرؤوس النووية، فضلا عن أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية، ويستمرون في تحدي الإرادة الدولية التي تطالبهم بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي ووضع ما لديهم من منشآت نووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية؟

إننا وإذ نتناول هذا الموضوع الهام، نطالب بأن يتم التعامل مع قضايا نزع السلاح على نحو شامل لا انتقائي، وأن تتركز الجهود بالدرجة الأولى على اتخاذ إجراءات عملية لتدمير الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتطبيق ذلك على جميع من يملكونها بدون استثناء، بدلا من الإصرار على إقامة أنظمة دفاع جديدة تهدد الاستقرار الاستراتيجي العالمي وتدخل العالم في سباق تسلح جدي. وما لم يتم التعامل مع المسألة على هذا النحو، فإنه لن تكون لجهود نزع السلاح أي قيمة، وتظل مجرد خدعة كبرى لشعوب العالم.

ولقد قمنا في الدورات التسع الماضية لهذه الجمعية باستعراض متتابع للتطورات بشأن الخلاف بين بلادي وعدد من الدول الغربية حول حادث الطائرة الأمريكية فوق قرية لوكربي، وركزنا في الدورتين الأخيرتين على ما أظهرته الجماهيرية من تعاون مع المحكمة الاسكتلندية المعقودة في

هولندا بعد أن قرر المواطنان الليبيان المشتبه في أن لهما علاقة بالحادث، المثول طواعية أمام المحكمة. وقد أكدنا في كل المرات على مطلبنا بضرورة رفع العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن على الشعب الليبي نظرا للاستجابة الكاملة من بلادي للمطالب الواردة في القرارات ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ١١٩٢ (١٩٩٨)، وهو ما أكده الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن طبقا للفقرة ١٦ من القرار ٨٨٣ (١٩٩٣).

نجد أنفسنا مضطرين مجددا للحديث عن هذا الموضوع لسبب أساسي مرده إلى ما شهدته القضية من تطورات مع بداية هذا العام، إذ تعلمون أنه بتاريخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، بدأت المحكمة الاسكتلندية مداولاتها لمحاكمة الليبيين المشتبه في أن لهما علاقة بحادث طائرة البان آم الأمريكية. وخلال المدة التي استغرقتها هذه المداولات اتضح بجلاء أن قضاة المحكمة لم يقتنعوا بما قاله الشهود الثلاثة الذين قدمهم الطرف الآخر كشهود إثبات في هذه القضية. فقد أقروا بكذب الشاهد الرئيسي، وهو عبد المجيد جعاكة وكذلك بكذب الشاهدين الآخرين غبوتشي وبولييه. كما أقرت الوثيقة بأنه لا يمكن الركون إلى ما قاله الشاهد الثاني بولييه، الذي ادعى أنه باع إلى ليبيا المؤقتات التي تسببت في تفجير الطائرة حيث جاء في الفقرة ٤٥ من حيثيات المحكمة ما يلي: ''وقد فحصنا بدقة ما أدلى به الشهود من أقوال بشأن أجهزة التوقيت وتبين أن الثلاثة جميعهم، ولا سيما السيد بولييه، لا يمكن الركون إلى شهادتهم إذ كانت الأقوال متضاربة أحيانا بعضها مع البعض، وفي بعض الأحيان كانت شهاداتهم، لا سيما شهادة السيد بولييه، متناقضة''.

وأمام هذه الحقائق، فقد كانت كل التوقعات تشير إلى أن المحكمة الاسكتلندية ستبرئ المشتبه فيهما استنادا إلى عدم كفاية الأدلة. إلا أن ما صدر في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ جاء مخالفا لهذه التوقعات. فقد أدانت المحكمة أحد الشخصين وهو عبد الباسط المقرحي، وقضت ببراءة الثاني الأمين فحيمة، فأثار هذا الحكم استغراب كافة المحللين السياسيين وكذلك رجال القانون، إذ تقاطرت إلى أذهان هؤلاء العديد من الأسئلة، ومنها: لماذا يدان أحد الشخصين طالما تأكد للمحكمة كذب الشاهدين الرئيسيين في القضية ولم تتيقن المحكمة من أقوال الشاهد الثالث؟ وبماذا يفسر قرار المحكمة بإدانة أحد الشخصين وبراءة الثاني، ما دام الاشتباه في كليهما قائما على افتراضات واحدة؟

وليس هناك من إجابة على هذه الأسئلة إلا بأن المحكمة انحرفت في اللحظات الأخيرة عن تطبيق القانون ونفذت قرارا سياسيا، وكان أول من أبرز هذه الحقيقة السيد روبرت بلاك، مهندس محكمة لوكربي، حيث قال: ''إن عناصر القضية ضد عبد الباسط المقرحي واهية جدا''، أما السيد هانزكوشلر، الأستاذ الجامعي الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة مراقبا دوليا لدى المحكمة، فقد أعد تقريرا مؤرخا في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، أورد فيه الكثير من التعليقات منها قوله: ''إن الحكم الصادر عن المحكمة غير مفهوم تماما بالنسبة لأي مراقب عاقل، لا سيما وأن الاتهام في أصله بني على اشتراك الشخصين المتهمين في الفعل في مالطة''. وذكر في مكان آخر: ''أن قرار المحكمة أسس بكامله على سلسلة من الاستنتاجات والاستدلالات المشكوك فيها التي تحتمل النقاش والجدل، وأنه لم يكن هناك دليل مادي واحد يقرن المتهمين الاثنين بالجريمة. كما قال ''إن قرار الإدانة للمتهم الأول جاء اعتباطا وغير عقلاني''، وقال أيضا ''إن حكم المحكمة يقود إلى الشك بأن الاعتبارات السياسية غلبت على التقييم القانوني في هذه القضية''.

إننا وإذ نضع أمام أعضاء الأمم المتحدة هذه المعلومات، فإن ما نود إبرازه والتأكيد عليه هو أن حكم الإدانة، الذي أصدرته المحكمة الاسكتلندية في ٣١ كانون

الثاني/يناير الماضي، هو حكم سياسي لا يمت إلى القانون بأية صلة، وأن عبد الباسط مواطن ليبي مختطف لأسباب سياسية، وهذا هو في الحقيقة ما أكدت عليه قرارات صدرت عن منظمات إقليمية عديدة منها قمة منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في لوساكا، والدورة الثامنة والعشرون لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في باماكو، ووزراء خارجية الدول العربية خلال اجتماعهم في القاهرة في بداية هذا العام. ونحن في الوقت الذي نعرب فيه عن امتناننا البالغ لكل أعضاء هذه المنظمات وغيرهم الذين تضامنوا معنا وأثنوا على تعاوننا منذ بداية هذه القضية، ونكرر الشكر لهم على وقوفهم مع الحق، فإننا ندعوهم وكل المناصرين للحق والعدالة للقيام بالإجراءات اللازمة لكفالة تحقيق ما طالبوا به في إطار هذه المنظمات وهو:

أولا، الإفراج الفوري عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي، الذي تمت إدانته لأسباب سياسية لا تمت إلى القانون بأية صلة، واعتباره في حالة استمرار حجزه رهينة طبقا لكل القوانين والأعراف ذات الصلة.

وثانيا، الرفض القاطع لأسلوب الإصرار على عرقلة رفع العقوبات عن ليبيا، باعتباره يتجاهل ما نصت عليه الفقرة ١٦ من القرار ٨٨٣ (١٩٩٣) ومحتوى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن، ومطالبة مجلس الأمن برفع العقوبات التي فرضها على الجماهيرية العربية الليبية رفعا فوريا ونهائيا، وذلك تأسيسا على إيفائها بما تطلبته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار ١١٩٢ (١٩٩٨).

وثالثا، تأييد حق الجماهيرية المشروع في الحصول على تعويضات عادلة عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي فرضت عليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل فيل غوف ، وزير الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا.

السيد غوف (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تعازيَّ لأسر وأصدقاء الذين قضوا نحبهم في حادث تحطم الطائرة صباح اليوم. لقد كانت مأساة في مدينة سبق لها أن شهدت أكثر من نصيبها من المآسي في الفترة الأخيرة.

إننا نجتمع في نيويورك في هذه الدورة للجمعية العامة في ظل الاعتداءات الإرهابية التي تعرضت لها هذه المدينة قبل شهرين بالتحديد. فنحن نشعر بالأسى لفقدان أرواح ما يقرب من ٠٠٠ ٥ شخص من ٧٩ بلدا، قضوا نحبهم في هذا الاعتداء دون أن يفعلوا شيئا لكي يستحقوا هذا المصير. وما اتصف به هذا الاعتداء من اتساع نطاقه وتدبيره المسبق وتنسيقه وعدم اكتراثه بالقتل الجماعي، يمثل عصرا جديدا من عناصر الإرهاب. إنه إرهاب لا يضع على ما يبدو حدا لما يمكن أن يترتب عليه من عواقب. فالمسؤولون عن هذا الاعتداء ينذرون بوجود رغبة في استعمال أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والنووية. والآثار الكارثية المحتملة الناجمة عن تمكنهم من تنفيذ تهديدهم تتطلب تصديا عاجلا وشاملا لإجهاض أي عمل من هذا القبيل.

وليس بوسعنا أن نسمح لحكم الإرهاب بأن يحل محل سيادة القانون. وليس بوسعنا أن نسمح بوقوع الضرر الذي تسبب به الإرهاب بالفعل للاقتصاد العالمي. وليس بوسعنا أن نسمح للإرهاب بأن يهدد حقوق الإنسان الأساسية في الحياة والأمن.

إن نيوزيلندا ترحب بالدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق التصدي الفعال والدائم للإرهاب. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اتخذ بالإجماع،

يتضمن مخططا للعمل يقع على كل دولة من الدول الأعضاء التزام بتنفيذه. فهو يؤكد على اتخاذ التدابير اللازمة لسد منافذ الدعم المالي وتوفير الملاذ للجماعات الإرهابية في أي بلد من بلدان العالم. وسوف يكون التعاون الدولي في فرض هذه التدابير وإحالة الإرهابيين إلى القضاء، في الأجل الطويل، في جوهر الحملة الرامية إلى التغلب على الإرهاب.

بيد أن التخلص من الخطر المباشر الذي يمثله إرهابيون من شاكلة الذين ينتمون إلى القاعدة والذين يأوونهم، يتطلب أكثر من قرارات. فلقد طلب مجلس الأمن مرارا وتكرارا على مدى السنوات الثلاث الماضية من الطالبان أن يحولوا دون استعمال الإرهابيين لأفغانستان لشن هجمات على البلدان الأخرى. فتجاهل الطالبان تلك القرارات والجزاءات التي ترافقت معها. وحينما تتجاوز هذه الجماعات في عملها سيادة القانون وتضع البلدان نفسها خارج مدونة قواعد السلوك الدولي، فإن استعمال القوة يصبح جزءا ضروريا من تصدينا لها.

إن العمل والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف وعلى جبهة أوسع نطاقا ضروريان أيضا إذا أردنا أن ننجح في إزالة خطر الإرهاب بشكل مستمر ودائم. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات شاملة لتقليل خطر وقوع الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية في أيدي الجماعات المتطرفة. وينبغي أن تمتنع جميع الدول عن استحداث أسلحة من هذا النوع وتجريبها والاحتفاظ بها. فهذه الأسلحة هي خطر يهدد الإنسانية. ومن شأن استعمال الدول لها أن يدمر وأن يؤذي البشر الأبرياء كما فعلت أعمال الجماعة الإرهابية التي هاجمت نيويورك.

ويجب على الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والمعاهدات التي تحظر استعمال الألغام والأسلحة غير الإنسانية أن تفعل ذلك. ويجب على الدول كذلك أن تلتزم بالقضاء على الأسلحة النووية، والتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والشروع فورا في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

كما ينبغي أن تشجع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر جميع الدول على التصديق على نظام روما الأساسي لكي يبدأ نفاذ المحكمة الجنائية الدولية كمنتدى لملاحقة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية.

وقمع الإرهاب يجب أن يشمل كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أسبابه. ويجب على الدول أن تنظر فيما إذا كان قمع المعارضين أو جماعات الأقليات بدلا من السماح بوجود قنوات مشروعة للتعبير عن المعارضة سيؤدي إلى اللجوء إلى القوة باعتبارها الخيار الوحيد.

وينبغي أن تشجع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر جميع البلدان والمنظمات، وخاصة البلدان والمنظمات المعنية، على تجديد جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وسلمي لأزمة الشرق الأوسط. ويقتضي تحقيق حل سلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين حسن النية والمرونة من كل من الجانبين. ولا يسعنا أن نسمح بالكيل بمكيالين في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والحرية والفرص الاجتماعية والاقتصادية على جميع الشعوب.

إن أحد آثار الحملة ضد الإرهاب لفت انتباه العالم إلى الحالة في أفغانستان. وتذكرنا أفغانستان بأنه حيثما يكون هناك فراغ من جرّاء عدم وجود حكومة شرعية وفي غياب سيادة القانون، فإن العناصر المتطرفة وجماعات المجرمين الذين يتاجرون بالمخدرات والمنظمات الإرهابية هي التي ستملأ الفراغ وسيكون بإمكانها جميعا أن تعمل دون عقاب.

ولقد أبدى المجتمع الدولي لوقت طويل جدا عدم الاكتراث بالحالة في أفغانستان وبأزمة اللاجئين القديمة العهد التي نجمت عن ٢٢ عاما من الحرب ومن المجاعة ومن ظلم الطالبان. فتحملت باكستان وإيران عبء ٣,٦ مليون لاجئ، في حين أن معظم العالم لم يبد أي اهتمام إلا عندما حاولت حفنة من هؤلاء اللاجئين المدفوعين باليأس الدخول إلى بلدان أخرى بصورة غير قانونية. ولم يبرز على الصعيد الدولي أي اهتمام بـ ٣٠٠ ٠٠٠ طفل أفغاني يموتون سنويا لأسباب يمكن تفاديها. ويموت طفل من أصل كل ثلاثة أطفال في مخيمات اللاجئين قبل بلوغه الخامسة من العمر. أما الجماعات التي تحتج على التدخل العسكري الآن فقد التزمت الصمت عندما كانت هذه الكارثة الإنسانية تتجلى للعيان خلال بضع السنوات الأخيرة.

إن أي خسارة في الأرواح البريئة في الصراع هي خسارة فاجعة، وينبغي اتخاذ تدابير استثنائية لتفاديها. إلا أن عدم التخلص من نظام الطالبان وعدم مساعدة الشعب الأفغاني على تنصيب حكومة معتدلة ومستقرة وتستند إلى قاعدة واسعة لكي تحل محل الطالبان سيعني استمرار خسارة مئات الألوف من الأرواح واستمرار معاناة الشعب الأفغاني.

وهناك حاجة إلى تجديد الجهود من خلال الأمم المتحدة لتقديم الإغاثة الطارئة إلى الشعب في أفغانستان وفي مخيمات اللاجئين لتفادي وقوع خسارة لا لزوم لها في الأرواح خلال فصل الشتاء وفي الأشهر القادمة. ويجب أن تكون الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة أفغانستان على إعادة إعمار نفسها بعد انتهاء الصراع، بالعمل مع أوسع ائتلاف ممكن من الجماعات الأفغانية لبناء هياكل أساسية سياسية واقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار.

وحل المشاكل التي اضطرت الملايين العديدة من الأشخاص إلى الهروب من ديارهم هو أمر أساسي لحل أزمة اللاجئين المتفاقمة. ففي أفغانستان وفي كل مكان، يترح السكان من منازلهم نتيجة للخوف من الموت أو الاضطهاد، أو بسبب الفقر وانعدام الفرص.

وفي عالم تضيق فيه المسافات من جراء تقدم الاتصالات والنقل، ليس بوسع أي دولة أن تتجاهل المحنة التي تقع في بلدان أخرى أو أن تتوقع ألا تواجه أي عواقب تترتب على التفاوتات غير المقبولة في الثروة والفرص ومعايير حقوق الإنسان.

وقمع المنظمات الإجرامية المسؤولة عن الاتجار بالأشخاص هو بمثابة تحد يتطلب زيادة التعاون الدولي. ويجب التخلص من أولئك الذين يستفيدون من يأس البشر، ولا يبالون عندما يتقاضون أجورهم فيما إذا كانت شحنة البشر التي تولوا نقلها ستبقى على قيد الحياة أم سيقضى عليها. ومع ذلك، فإن إزالة أسباب نزوح البشر من بلدانهم تظل أمرا أساسيا.

ومنطقة نيوزيلندا نفسها. أي منطقة المحيط الهادئ. ليست محصنة ضد العنف وعدم الاستقرار. وفي السنوات القليلة الماضية شهدنا صراعا في تيمور الشرقية، وعنفا بين الحكومة والحركات الانفصالية داخل إندونيسيا وفي بوغنفيل، وصراعا عرقيا في جزر سليمان، وانقلابا أطاح بحكومة شرعية في فيجي.

ولا تزال هناك مشاكل في المنطقة، ولكن ثمة تحسن ملحوظ في بعض المجالات. فقد جرى التوقيع على اتفاق للسلام في بوغنفيل. وأجرت فيجي انتخابات ديمقراطية. وتسعى إندونيسيا إلى حسم صراع الانفصاليين عن طريق منحهم قدرا أكبر من الحكم الذاتي. وأجريت انتخابات حرة في تيمور الشرقية، وسيحصل هذا البلد على الاستقلال بوصفه الدولة الجديدة الأولى في القرن الحادي والعشرين في أيار/مايو ٢٠٠٢. فالتعاون الدولي وإدارة انتقالية قديرة تابعة

للأمم المتحدة قد حققا تحولا ملحوظا في بلد فقير ومدمر. وأهنئ مجلس الأمن على تصديقه على مفهوم الأمين العام للإبقاء على وجود للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال لتوطيد ما أحرز.

وإذ أعترف بدور موظفي الأمم المتحدة، أؤكد أيضا ضرورة ضمان الحماية الواجبة لهم في حالات كثيرا ما تتسم بالخطورة. فقتل العاملين في مجال الغوث التابع للأمم المتحدة في أتامبوا بتيمور الغربية وفشل محاسبة المسؤولين بالكامل عن ذلك يذكراننا بوجوب اتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية موظفينا في الأمم المتحدة. ونؤيد توصيات الأمين العام بشأن توسيع نطاق الحماية القانونية لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم ممن يشاركون في العمليات الإنسانية.

ومن المناسب أن نؤكد في هذه الجمعية العامة أهمية دور الأمم المتحدة. فلن تفوز دول بمفردها، مهما كانت قوتها، ولا حتى ائتلافات، بالحروب الحاسمة التي تنشب في القرن الحادي والعشرين. فالأمم المتحدة التي تعمل على نحو جماعي هي التي ستفوز في الحروب ضد الإرهاب والفقر والمرض والتهديدات التي تواجهها البيئة والتهديدات التي تفرضها الصراعات وأسلحة الدمار الشامل. والالتزامات التي قطعها على أنفسهم رؤساء الدول والحكومات في إعلان الأمم المتحدة للألفية في العام الماضي تكتسب أهمية أكبر بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

ومع ذلك، يجب إصلاح الأمم المتحدة لكي تحقق قدراتها. ويتعين أن نحدد أولويات جدول أعمالنا وأن نكون أكثر انتقائية لكي لا نثقل على الجمعية العامة والأمانة العامة بمهمات كثيرة إلى درجة تجعلهما غير فعالتين في الوفاء بأي منها.

ومجلس الأمن في حاجة إلى إصلاح. فيجب زيادة عدد أعضائه بحيث يصور الواقع المعاصر، ولكن بدون إبقاء حق النقض أو تمديده. وينبغي أن يسمح للبلدان المساهمة في عمليات حفظ السلام بمشاركة أكبر في صنع القرار في المجلس فيما يتعلق بهذه العمليات. ويجب توفير الموارد الكافية لعمليات حفظ السلام.

ويجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع. ونيوزيلندا على استعداد للدخول في مناقشات حول مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة بشأن مشاركتها في نظام الترتيبات الاحتياطية. وهذا يتفق واستعداد نيوزيلندا منذ وقت طويل للإسهام في عمليات حفظ السلام ومشاركتها الحالية في أكثر من ١٢ عملية من هذه العمليات، بما في ذلك التزامها منذ عام ١٩٩٩ بالإسهام بكتيبة للمساعدة على ضمان نجاح عملية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

لقد أنشئت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لكي تبني عالما خاليا من الفقر والعنف وانتهاك حقوق الإنسان. والتزمت الدول بالاستجابة الجماعية للمشاكل التي لا يمكن أن تحلها البلدان فرادى ووافقت البلدان على قواعد السلوك الدولي.

ولا يزعم أحد أن للأمم المتحدة سجلا من النجاح لا تشوبه شائبة. إلا أنه بدونها لأصبح العالم مكانا أقل أمانا بكثير، وأقل قدرة بكثير على مجابهة الصعوبات التي نواجهها. فلنجعل هذه الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة تؤكد من جديد التزامنا بالعمل الجماعي على الحاق الهزيمة بالإرهاب ومنع نشوب الصراعات والقضاء على الفقر والمرض ووضع برنامج للسلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ليدي بولفر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في لكسمبرغ.

السيدة بولفر (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أولا أن أعرب عن أخلص تعازينا لأسر ضحايا الحادث المفجع الذي وقع هذا الصباح وعن إحساسنا بالتعاطف معهم، وكذلك لسلطات مدينة نيويورك وولاية نيويورك، التي تضررت على نحو خطير من جراء هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية.

وأود كذلك أن أهنئ رئيسنا، السيد هان سونغ- سو. وإنني مقتنعة أنه، بتعاون الدول الأعضاء، سيتمكن من إدارة هذه الجمعية بأسلوب يكفل التصدي على نحو طموح وفعال للتحديات التي تواجهها.

ولقد أدار الرئيس هولكيرى جمعية الألفية بكياسة ومارس سلطته الرئاسية بحكمة وأشاع إحساسا مريحا بالسرور. ونود أن نشكره على ذلك.

ويواصل أميننا العام أعماله بدأب بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتود الدول الأعضاء أن تشكره على الحكمة والإبداع اللذين يظهرهما وهو يضطلع بمسؤولياته النبيلة، فجددت فترة ولايته. ويعرب الرأي العام الدولي عن امتنانه للأمين العام على التزامه الرائع، فمنحه، مع الأمم المتحدة، جائزة نوبل للسلام. ونود أن نشارك في هذا التكريم، ونقدم له التهانئ وأطيب التمنيات في أعماله العسيرة وهو على رأس هذه المنظمة.

وأثناء هذه الدورة الأولى للجمعية العامة في القرن الحادي والعشرين، تبدأ الجمعية أعمالها تحت علامة الإرهاب. فالجريمة التي لا توصف، والتي ارتكبت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومواطنيها من ذكور وإناث، تمثل انهيارا في العلاقات الدولية. ولم تكن أمريكا الوحيدة التي استهدفتها هذه الهجمة الدنيئة على برجي مركز التجارة العالمي، بل كذلك أسلوب حياتنا في مجتمع منفتح وديمقراطي ومتسامح ومتعدد الثقافات تتطلع إليه الأغلبية العظمى من الدول والشعوب الممثلة هنا. وهذا ما لا يتحمله الإرهابيون.

وقد أضحت الطائرات المدنية قذائف موجهة من خلال الإرهاب الأعمى والقاتل، ونتيجة لذلك نشعر جميعا بأنه تجري مهاجمتنا. ولا يمكننا أن نطلق على هذا العمل مواجهة بين حضارات أو قتالا بين الشمال والجنوب أو بين الأديان. فمرتكبو هجمة ١١ أيلول/سبتمبر البشعة يودون أن ينكروا بعملهم نفس القيم التي تشكل دعائم المجتمع الدولي الذي سعينا إلى بنائه طيلة السنوات الخمسين الماضية من خلال الأمم المتحدة ومنظومتها المتعددة الأطراف.

وتشير المناقشة التي أجراها الرأي العام بعد ذلك إلى أن مجتمعاتنا لا يعرف أحدها الآخر معرفة كافية إلى الآن. ويقود الجهل إلى الريبة، بل وإلى الأعمال العدوانية، ويشجع على الانهماك المقزز في الشؤون الذاتية. والحوار بين الحضارات، كما تعززه وتمارسه منظمتنا، يجب أن يتصدر تفكيرنا الآن أكثر من أي وقت مضى.

ويجب على المجتمع الدولي، بعد أن أعرب عن مشاعره تجاه ضحايا هذه الهجمات الغادرة الأبرياء، أن يرد الآن بحزم لكي يضمن أن المقترفين سيلقون العقاب الذي يستحقونه وأن يدافع عن نفسه بطريقة تتيح منع مثل هذه الأعمال في المستقبل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد تضامننا مع الولايات المتحدة في ممارستها لحقها المشروع في الدفاع عن النفس.

وقبل يومين، قدم الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، السيد لوي ميشيل، وصفا تفصيليا للتدابير التي اتخذها الدول الخمس عشرة الأعضاء لمكافحة آفة الإرهاب. وتشارك لكسمبرغ دون تحفظ في هذا الجهد المشترك.

ولن يكون في مقدورنا أن نكافح جميع أشكال الإرهاب إلا من خلال العمل المنسق المتعدد التخصصات.

ويجب أن يكون رد فعلنا مساويا للتهديد، مع احترامنا في نفس الوقت للحريات الأساسية للمواطن – وهو المبدأ الذي يشكل أساس حضارتنا.

وفيما يتعلق بالحالة في أفغانستان، يجب علينا أن نعمل تحت إشراف الأمم المتحدة هادفين إلى تشجيع تشكيل حكومة مستقرة وشرعية ممثلة للسكان الأفغان كافة. ولا بد أن تحترم هذه الحكومة حقوق الإنسان للشعب الأفغاني وتقيم علاقات حسن الجوار مع جميع بلدان المنطقة. وأود في ذلك السياق أن أرحب على الأخص بالأنشطة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد الإبراهيمي.

وحالما يحقق المجتمع الدولي هدفه، ينبغي له أن يضع برنامجا طموحا، من خلال الجهود المنسقة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات الدولية الأخرى، يكون برنامجا سياسيا وإنسانيا في آن معا، بهدف المساعدة على إعادة تعمير أفغانستان وضمان إدماجها في إطار منطقة مستقرة. ومثل هذا الجهد سيقتضي إجراء حوار سياسي مكثف مع جميع بلدان المنطقة.

وفي هذا الوقت، يشكل توفير المساعدة للسكان المدنيين داخل أفغانستان وللاجئين على الحدود أمرا له الأولوية. وقد جمع بلدي بالفعل ما يقرب من ٧ ملايين يورو لهذا الغرض كجزء من الجهد الشامل للاتحاد الأوروبي الذي تعدى ما جمعه مبلغ ٣٢٠ مليون يورو.

وعلى الرغم من عدم وجود أساس يشكل علاقة مباشرة بين أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وبين الحالة في الشرق الأوسط، فإن الحالة هناك تدعو إلى القلق بشكل متزايد. وإننا نلاحظ أن الخيوط التي تم نسجها على مدى عشر سنوات من جهود الوساطة والتي كادت أن تستكمل في طابا، نراها الآن تتقطع أمامنا للأسف. وأثناء زيارتي الأخيرة للمنطقة لاحظت مدى ما تعانيه عملية السلام، التي وصلت إلى طريق مسدود منذ وقت طويل، من عدم وجود أي مستقبل حقيقي أمامها ومن تزايد عدم الثقة بين الأطراف.

ولهذا فإننا نعمل مع زملائنا في الاتحاد الأوروبي على زيادة جهودنا لإقناع الأطراف بأن وقف العنف والاعتراف بدولتين هما وحدهما اللذان سيمكنان المفاوضات التي تستأنف من أن تفضي إلى إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة، على أساس إقامة دولة فلسطينية وحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن. والاتحاد الأوروبي على أتم استعداد لتوفير إطار لهذه العملية، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية في المنطقة، ولمساعدة الأطراف بغرض تيسير المصالحة وهي أمر ضروري.

وفي الوقت ذاته، تواصل الأمم المتحدة بلا كلل بذل جهودها لتحقيق السلم والاستقرار الدوليين. وفي عام ٢٠٠١ أصبح الطريق إلى تحقيق التقدم واضحا من خلال أربعة تقارير للأمين العام تتناول حفظ السلام، والعمل الإنساني، واتقاء الصراعات، ومتابعة مؤتمر قمة الألفية. وتبين هذه التقارير ضرورة أن يثبت المجتمع الدولي في التزامه باتقاء الصراع وإدارته.

وأي تردد أو تعبير زائل عن عدم الاهتمام قد يؤدي إلى خطر تشجيع العناصر التي قد ترغب في الدفاع عن مصالحها الذاتية بصورة عدوانية دون اعتبار للعواقب المترتبة على ذلك على المستويين الوطني والدولي. وقد شهدت أوروبا مثل هذا التسلسل الخطير للأحداث، وخاصة في البلقان، ولا يسعنا إلا أن نشعر بالخزي عندما نتأمل في آثارها المأساوية.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد غابت هذا العام عن العمل في الصفوف الأمامية في البلقان، إلاّ أنها كانت تؤدي عملا شاقا في مجال حفظ السلام. وأود أن أدلي بتعليقين على هذه العمليات. أولا، نلاحظ أنه حدث تحسن كبير في

نوعية إدارتها في أعقاب النتائج التي توصل إليها تقرير الإبراهيمي. ثانيا، أن هناك التزاما دوليا بالتصدي لبؤر التوتر المتنوعة والمعقدة مثل كوسوفو، وتيمور الشرقية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون.

ويبدو الحساب الختامي مشجعا نسبيا. فسرعان ما ستجري كوسوفو الانتخابات التي ستترتب عليها آثار هامة في مستقبل الإقليم. بل ويمكن اعتبار عملية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية انتصارا واضحا للعمل الدولي. وقد جرى تعزيز المحاولات الرامية إلى إعادة تشكيل عمليات حفظ السلام من خلال دراستها بدقة في الأمانة العامة ومجلس الأمن والجمعية العامة على أساس تقرير متابعة رائع.

وغالبا ما يتطلب تعقد حالة الأزمات الاستجابة بحكمة، حتى عندما يُحرز تقدم حقيقي، كما في حالة سيراليون. بل إن الأكثر أهمية هو توثيق التصميم الدولي من خلال ولايات واضحة تمكن من الرد بقوة. وفي اعتقادنا أن إشراك البلدان المساهمة بقوات في عملية صنع القرار يعد أمرا جوهريا. والنهج الذي اختير والذي يتعاظم تكافله، كما تجلى في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، يهدف إلى ضمان التتابع المنطقي بين مرحلة الاتقاء ومرحلة حفظ السلام ثم مرحلة توطيد السلام وإعادة الإعمار والتنمية في نهاية المطاف.

وتوفير المساعدة الإنسانية الفورية للسكان المدنيين ضحايا الكوارث الطبيعية أو الكوارث الناجمة عن تدخل الإنسان هو من أكثر مهمات منظمتنا إلحاحا. وتعلق لكسمبرغ أهمية خاصة على هذه الاحتياجات، ونحن نسعى إلى دعم مكتب الأمم المتحدة لأداء هذه المهمة الصعبة ماديا ومعنويا. ومنذ خريف عام ٢٠٠٠ ونحن ننسق على أساس غير رسمي مع البلدان المانحة في نيويورك، ويسعد وفدي أن ينوه بتفاني الموظفين المختصين الأكفاء والمسؤولين الذين يرأسون هذه الخدمات. وأود أن أؤكد للجمعية أن بلدي يدرك بوضوح الحاجة إلى حماية موظفي هذه الخدمات وضمان سلامتهم.

إن العمل الإنساني والاتقاء واتفاقات وقف إطلاق النار وأنشطة بناء السلام أمور لا تشكل جدول أعمال المجتمع الدولي بكامله. ويعد تفعيل الديمقراطية زخرا عظيما في تحقيق التقدم نحو التنمية كما أكدت على ذلك بالفعل. ولا يسعني إلا أن أؤكد من جديد أهمية الجهود الوطنية لمكافحة الفساد والتشجيع على إقامة حكم القانون على أساس نظام قانوني منصف ويعمل بالشكل السليم داخل مجتمعاتنا.

ويرحب بلدي بالجهود الجارية في الأمم المتحدة من أجل إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب وضمان أن المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وغيرها من الفظائع سيتعرضون للمساءلة عن أعمالهم في إطار ولاية قضائية جنائية دولية.

ويجري إنشاء محكمة خاصة للمحاكمة عن الجرائم التي ارتكبت أثناء الحرب الأهلية في سيراليون، وقد قدمت لكسمبرغ مساهمة مالية من أجل إنشاء المحكمة. وفي كمبوديا، أصبح القانون الذي ستنشأ بمقتضاه محكمة للنظر في الفظائع وأعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت تحت حكم الخمير الحمر الدكتاتوري نافذا الآن، وعلينا أن نقيم قدرتها على أساس المذكرة التي اقترحتها الأمم المتحدة. وقد زادت المحاكم الموجودة في لاهاي وأروشا من نشاطها، ولأول مرة ينتظر رئيس دولة سابق المحاكمة وهو في السجن. ونرحب بهذه التطورات، فضلا عن ترحيبنا بمن انضموا إلينا في مجموعة البلدان التي صدقت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المزمع إنشاؤها في المستقبل.

وسوف يكون من دواعي سرور مواطني لكسمبورغ أن يروا تلك الاتفاقية تدخل حيز النفاذ بأسرع ما يمكن وأن تنضم إليها أغلبية واسعة من الدول.

لقد اجتمع رؤساء الدول والحكومات هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين ارتكزت إجراءات الأمم المتحدة والإجراءات التي تتخذها الدول على الصعيد الوطني على إعلان الألفية. وقد أكدت لكسمبورغ في تآزر مع شركائها الأوروبيين تمسكها بالالتزامات التي تعهدت بها هناك.

أختتم كلمتي بالإشارة إلى حقيقتين تصوران إدراك حكومة بلدي للمسؤوليات التي تشترك فيها مع جميع الموجودين هنا من أجل الإعداد لمستقبل الأجيال المقبلة. فأولا، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لكسمبورغ ما نسبته ٠,٧١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وقررت الحكومة زيادتها إلى واحد في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. كما أني قدمت لمجلس النواب في بلدي أول ترشيح لعضوية لكسمبورغ غير الدائمة في مجلس الأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد محمد بن عيسى، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المغرب.

السيد بن عيسى (المغرب) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم باسم المملكة المغربية على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة وأن أؤكد لكم مساندتنا الكاملة وتأييدنا لكم في مهامكم الجليلة. كما يطيب لي أن أعرب عن مشاعر الشكر والتهنئة للرئيس السابق، السيد هاري هولكيري، الذي أدار أعمال الدورة الخامسة والخمسين بكل حزم وفعالية واقتدار.

ويسعدني كذلك أن أشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان على الجهود التي يبذلها لصالح المنظمة ولخير المجموعة الدولية برمتها. كما لا يفوتني أن أتقدم له بتهانئنا الحارة بمناسبة إعادة انتخابه أمينا عاما لمنظمتنا وحيازته على جائزة نوبل للسلام برسم سنة ٢٠٠١.

إننا نشعر بتأثر بالغ من جراء الجرائم الإرهابية الفظيعة التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر الماضي على أرض الولايات المتحدة الأمريكية ضد المنشآت وآلاف الأشخاص الأبرياء، مما يتنافى مع كل القيم الدينية والإنسانية والحضارية.

وكيفما كانت نظرتنا وتقديراتنا لأحداث يوم ١١ أيلول/سبتمبر، فالواقع أن العلاقات الدولية قد عرفت منذ ذلك اليوم وضعا جديدا ومنعطفا مصيريا ستُظهر الأيام والشهور المقبلة مدى عمقه وأبعاده وتداعياته في جميع المجالات وستضع العالم أمام تحديات وإكراهات جديدة. إن المملكة المغربية تجدد إدانتها المطلقة والصارمة لهذه الأعمال اللاإنسانية وتدعو كل الدول إلى التعبئة وبذل قصارى الجهود من أجل استئصال جذور الإرهاب الذي لا يشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين فحسب، بل على الإنسانية جمعاء.

إننا نعتبر منظمة الأمم المتحدة مؤهلة للقيام بدور مركزي لمعالجة الأسباب العميقة الكامنة وراء تنامي الإرهاب. ولذلك، فإن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة تمثل إطارا مناسبا لعمل موحد في هذا المجال. ومن ثم، أصبح من اللازم على كل الدول والمنظمات المعنية تحمل مسؤوليتها سواء في مكافحة الإرهاب أو في اتخاذ الإجراءات الوقائية لتفاديه. إن المغرب تماشيا مع التزاماته وسياسته المبنية على التسامح والاعتدال واحترامه للشرعية الدولية، يشارك بالشكل الذي يؤمن الفعالية المرجوة لمواجهة الإرهاب والأخطار المترتبة عنه.

مما لا جدال فيه أن قضية الشرق الأوسط تشكل واحدا من أخطر النزاعات الإقليمية التي تهز عالمنا منذ أكثر من نصف قرن. وقد عرف هذا النزاع خلال السنة المنصرمة وحتى اليوم تصعيدا خطيرا متواصلا تمثل في قتل مئات الأبرياء، بما في ذلك الأطفال والنساء، وتسبب في تحطيم البنية التحتية لكل المرافق في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لذلك طالب المغرب وما زال يطالب برفع الحصار الذي تتعرض له المدن والقرى الفلسطينية ووضع حد لعمليات تدمير المنازل والمحاصيل الزراعية وإيقاف حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ووقف مسلسل العنف والعنف المضاد والعودة إلى مائدة المفاوضات على أساس تقرير السيناتور جورج ميتشل والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

إن المملكة المغربية ترى أن السلام بين العرب والإسرائيليين رهين بالأساس بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ في فلسطين والجولان السوري وفيما تبقى من الأراضي اللبنانية التي تحررت من الاحتلال الإسرائيلي، وذلك على أساس الاحترام الكامل لمبادئ الشرعية الدولية وبالأخص قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومقررات مؤتمر مدريد القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا الصدد، فقد سجلنا باهتمام وارتياح كبير تصريحات الرئيس جورج بوش بخصوص قيام الدولة الفلسطينية وعزم الإدارة الأمريكية تفعيل دورها الإيجابي من أجل دفع قاطرة السلام إلى الأمام وتحقيق أماني الشعوب في كل مكان لإقامة سلام عادل وشامل وحقيقي بين كافة دول وشعوب المنطقة.

مرة أخرى نعود لنعرب عن انشغالات المملكة المغربية لمعاناة الشعب العراقي الشقيق وتدهور الوضع الإنساني في العراق نتيجة آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه منذ أكثر من عشر سنوات. وعلى هذا الأساس، فإن المغرب يأمل في أن تؤدي الاتصالات الجارية بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية إلى رفع تلك العقوبات وإنهاء حالة اليأس والألم والمعاناة التي يقاسي منها الشعب العراقي. كما يساند المغرب كل الجهود المبذولة لقيام حوار صريح بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية للتوصل إلى تسوية عادلة لمأساة الأشخاص المحتجزين والمفقودين نتيجة حرب الخليج. ويؤكد المغرب أيضا ضرورة الحفاظ على استقلال دولة الكويت وسيادتها ووحدة ترابها وكذلك استقلال وسيادة ووحدة تراب العراق.

إن حل النزاعات المسلحة يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للقارة الأفريقية التي لا تزال للأسف الشديد مسرحا لنزاعات مأساوية تكون مصطنعة في أغلب الأحيان.

إن هذا الوضع يحتم على منظمتنا نهج مقاربة جديدة وعملية للمحافظة على السلم وتعزيزه في أفريقيا، مقاربة تكون مبنية على تأمين وقف إطلاق النار، وتشجيع الحوار بين الفرقاء، وإعادة بناء الثقة والتعاون، وعلى ترجيح عمل وقائي، كما أكد على ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح دورتنا، بهدف إقامة آليات إنذار مبكر في مناطق التوتر، بما في ذلك مواجهة أسباب تفاقم هذه النزاعات، كالظلم والفقر وانتشار الأوبئة وتدفق اللاجئين.

إن المغرب، تطلعا منه لاستتباب الأمن والسلام في أفريقيا، يساند كل الجهود ذات الصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية. كما أن المغرب استجاب هذا العام، وكعادته، لطلب منظمة الأمم المتحدة مشاركة القوات الملكية المغربية المسلحة في عملية حفظ السلام الأممية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد عبر المغرب دائما عن عزمه على الإسراع ببناء اتحاد المغرب العربي كمجموعة إقليمية قوية ومتوازنة، تؤدي

إلى استقرار دائم في المنطقة، وتفعيل للهياكل الاجتماعية والثقافية فيما بين دول المجموعة، وذلك اعتبارا للدور الطلائعي الذي يمكن أن يلعبه هذا الاتحاد في تحقيق شراكة مثمرة مع المجموعات الإقليمية الأخرى. ويبقى المغرب مقتنعا بجدوى تفعيل هذا الاتحاد وحتميته.

بيد أن بناء مشروع الصرح المغاربي يظل رهينا بإيجاد حل عادل ودائم ونهائي للنزاع في الصحراء، هذا النزاع الذي يقف حجر عثرة في طريق تحقيق آمال الشعوب المغاربية في التواصل والتكامل والاستقرار والازدهار والسلام، تلك الآمال التي ناضل من أجلها قادتنا منذ فجر الاستقلال، وخاصة منذ مؤتمر طنجة التاريخي سنة ١٩٥٨.

على عكس ما يدعيه البعض، لم يتوقف مخطط التسوية بسبب العدد الهائل للطعون التي قدمت بعد نهاية مرحلة تحديد الهوية، وإنما بالأساس بسبب الصعوبات الجمة التي ذكرها الأمين العام في تقاريره الثلاثة الأخيرة التي رفعها إلى مجلس الأمن.

وأيضا، وعكس ما يتنكر له البعض، فقد طلب مجلس الأمن، بقراره ١٣٥٩ (٢٠٠١)، من الأطراف الأربعة المعنية بالنزاع في الصحراء الدخول في مفاوضات على أساس الاتفاق الإطاري الذي تقدم به الأمين العام إلى مجلس الأمن والذي أصبح متعارفا عليه بخطة بيكر. إن هذه المبادرة المتمثلة في مشروع الاتفاق الإطاري للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع يشكل، كما أقر بذلك الأمين العام، كوفي عنان، آخر فرصة حقيقية لإيجاد حل نهائي وسريع للنزاع في الصحراء.

إن المغرب الذي وافق على مشروع الاتفاق الإطاري كأساس للتفاوض مع كل الأطراف، عازم على مواصلة التعاون الكامل مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي، السيد جيمس بيكر، ومع مجلس الأمن، من أجل إيجاد حل سلمي عادل ونهائي لقضية الصحراء. وإن المغرب، طبقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يدعو الأطراف الأخرى للاستجابة للنداء الذي تضمنه قرار مجلس الأمن ١٣٥٩ (٢٠٠١) للتفاوض حول حل سياسي لهذا النزاع المفتعل.

إن استمرار احتلال أسبانيا للمدينتين المغربيتين سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما يعتبر مفارقة تسير بعكس القيم والمبادئ التي تدافع عنها المجموعة الدولية.

والمغرب، الذي يتشبث ببناء الصرح الأوروبي – المتوسطي والحوار بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، يعتبر بناء علاقات تعاون قوية قائمة على معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون المبرمة مع أسبانيا هدفا استراتيجيا أساسيا. غير أن تحقيق أهداف هذه المعاهدة تحقيقا كاملا يتطلب من أسبانيا تفهما وتجاوبا مع حقوق المملكة المغربية في سيادتها المشروعة على مدينتي سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما، وذلك باستجلاء سبل تأمين السيادة المغربية على الأرض، وضمان حقوق السكان الأسبان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدينتين. ولنا في حل قضايا مماثلة، كهونغ كونغ وماكاو، المرجعية المناسبة للتوصل إلى مقاربة تستجيب لمصالح المغرب ومصالح أسبانيا.

إن تطور الاقتصاد العالمي يحتم على الدول المتوسطية إعطاء علاقاتها الاقتصادية دفعة قوية تقوم على فلسفة وأسس جديدة، الأمر الذي دفع المغرب إلى الإقدام على طرح مشاريع طموحة مع عدد من دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ونخص بالذكر مبادرة جلالة الملك محمد السادس المتمثلة في ''إعلان أغادير'' يوم ٨ أيار/مايو ٢٠٠١، المتضمن لمشروع توسيع منطقة التبادل الحر القائمة ثنائيا مع كل من تونس ومصر والأردن. ونأمل

أن تتوسع هذه المجموعة لتشمل بشكل متوال دولا عربية أخرى متوسطية، مما سيشكل أداة قوية لدول الضفة الجنوبية والشرقية المتوسطية، وذلك في إطار التشارك والتعاون الوارد في نصوص إعلان برشلونة مع دول الواجهة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، ومع الاتحاد الأوروبي بصفة عامة.

إن استتباب السلم والأمن الدوليين لا ينحصر في الاستجابة للتحديات السياسية فحسب، بل يتعداها ليشمل معالجة مشاكل أخرى ذات طابع اجتماعي واقتصادي، ونخص بالذكر منها المحافظة على البيئة، والتغيرات الضارة بالموارد الطبيعية لكوكبنا، بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الموارد المائية والتزود بمياه الشرب بتكاليف معقولة.

لقد كان للمغرب شرف احتضان مفاوضات المؤتمر السابع للأطراف في اتفاقية تغير المناخ، المنعقد بمراكش في الفترة ما بين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر الحالي، والذي جاءت نتائجه الإيجابية تمهيدا لنجاح مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المزمع عقده السنة القادمة في جوهانسبرغ.

وفيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية التي تستأثر بشكل جدي باهتمام المؤسسات الدولية، فإن المغرب يرى أن على الأمم المتحدة أن تبذل مجهودات قصوى لخدمة قضية الطفل التي تحدد مستقبل الإنسانية بشكل عام.

واقتناعا من المغرب بهذه الأولويات، فإنه، بإيعاز مباشر من عاهلنا صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وصاحبي السمو الملكي الأمير مولاي رشيد والأميرة لالا مريم، لم يدخر أي جهد، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، لضمان الحركية الشاملة التي تجعل من ٢٠٠١ سنة لصالح الطفولة وفق إعلان منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وفي هذا الصدد، فقد نظم المغرب خلال هذه السنة ثلاثة مؤتمرات في موضوع الطفولة. والمغرب من منطلق قناعته هذه، عازم على المساهمة بشكل فعال في إنجاح أعمال الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، المزمع عقدها السنة المقبلة، في الأمم المتحدة هنا في نيويورك.

إن حصول منظمتنا للمرة الثانية، في ظرف عشر سنوات، على جائزة نوبل هو في نفس الوقت تشريف وتكليف. فهو تشريف لما تم إنجازه من أجل تفادي الحروب وفض النزاعات بالطرق السلمية. وهو تكليف كذلك من أجل إعادة التفكير في دور المنظمة الدولية حتى تكون أداة فعالة للاستجابة للتحديات الجديدة وتحقيق أهدافها لبناء عالم يسوده السلم والأمن، وتجني فيه كل الشعوب ثمرة التقدم التكنولوجي والعلمي. فلنكن في مستوى هذه التحديات، ولنعمل جميعا في شراكة حقيقية وبنظرة مستقبلية تضامنية من أجل هذه الأهداف النبيلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميخائيل م. خفوستوف، وزير الشؤون الخارجية لبيلاروس.

السيد خفوستوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يود وفد بيلاروس أن يعرب عن مواساته العميقة لأسر ضحايا الطائرة التي سقطت صباح اليوم في نيويورك وكذلك لحكومتي الولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية.

ويود وفد بلادي أيضا أن يهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين على انتخابه لهذا المنصب المسؤول. ومما لا شك فيه أن انتخابه هذا يمثل اعترافا واضحا بدور جمهورية كوريا في الشؤون الدولية. ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا لرئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة السيد هادي هولكيري. وتعتبر رئاسته الناجحة لقمة

الألفية وجمعيتها مثالا واضحا على قدراته الشخصية ومهاراته القيادية.

وتدخل الأمم المتحدة القرن الجديد تحت قيادة السيد كوفي عنان. لقد جاء انتخاب الجمعية العامة له بالإجماع لفترة ولاية ثانية مدتها خمس سنوات بمثابة اعتراف لا لبس فيه بالتقدير الكبير الذي يحظى به عمله كأمين عام. ونرحب بالقرار المنبني على أسباب قوية الذي اتخذته اللجنة الدولية لجائزة نوبل بمنح جائزة نوبل للسلام هذا العام للأمم المتحدة وللسيد كوفي عنان شخصيا.

ولا تزال آثار الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن العاصمة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ماثلة في أذهاننا ونستشعر آلامها بشدة. وفي هذا الصدد، ترى بلادي أن هذه الدورة للجمعية العامة ليست مجرد حدث عادي في حياة الأمم المتحدة. وترى بيلاروس كذلك أنه لا بد لنا جميعا – كدول أعضاء في هذه المنظمة – أن نتحلى بالحكمة الجماعية، ونبدي إرادة جماعية لجعل عالمنا أقل تعرضا للخطر في وجه الأعمال الجنونية التي تدفع ليس فقط فرادى البلدان، بل الإنسانية جمعاء، إلى حافة كارثة عالمية.

وليس بإمكان جمهورية بيلاروس – كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، أن تبقى غير مكترثة إزاء هذا التهديد. وقد أوضح بجلاء رئيس جمهورية بيلاروس السيد أليكسندر لوكاشينكا آراء بلادي فيما يتعلق بالأنشطة الدولية اللازمة لمكافحة الإرهاب في الرسالة التي وجهها إلى الأمين العام السيد كوفي عنان وقال فيها ما يلي:

”يتعاظم دور الأمم المتحدة في تعزيز جهود الدول من أجل مكافحة الإرهاب في ظل الظروف الراهنة. ولا يمكننا تحقيق نجاح فعلي في هذه الجهود إلا عندما يتم استخدام القدرات الفريدة للأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الأسباب الجذرية التي تولد الإرهاب وتدعمه. ونرى أنه ينبغي أن تتصدر الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات وتكتيكات للتدابير التي يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب“.

إن بيلاروس – إذ دعمت بفاعلية كل القرارات الخاصة بمكافحة الإرهاب التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة، وبوصفها طرفا في اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٢ بشأن الإرهاب – فإنها ترحب بالتدابير التي ترمي ليس فقط إلى تحديد الإرهاب والقضاء عليه، بل أيضا إلى تحديد أسبابه الجذرية والقضاء عليها كذلك. وندعم بقوة العمل الذي تضطلع به اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ونحن على استعداد للتعاون الوثيق مع تلك اللجنة.

وخلال انعقاد جمعية الألفية وقمتها في العام الماضي، دعونا إلى الحفاظ على الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة دولية ذات طابع عالمي فريد توحد جميع بلدان العالم. وعندما نتحدث عن تهيئة الظروف اللازمة للتنفيذ الفعال للأهداف المحددة في إعلان الألفية فإننا نكون بذلك نتحدث عن مستقبل المنظمة ذاتها. ونرى أن قيام الأمم المتحدة بتنفيذ أحكام إعلان الألفية خلال السنة الأولى بعد انعقاد قمة الألفية إنما يمثل سببا يدعو إلى التفاؤل الأكيد. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز حقيقة أن جمهورية بيلاروس قد صاغت بالفعل برنامجا حكوميا خاصا يتعلق بتنفيذ إعلان الألفية.

ومن الأمور الهامة التي أصبحنا ندركها الآن أن هناك صلة عضوية بين التنمية والسلام والأمن في إطار العولمة. ومما يؤكد هذا الترابط من جديد الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية. وترحب بيلاروس بالعمل المكثف الذي تم الاضطلاع به في الأمم

المتحدة في عام ٢٠٠١ في التحضير للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ونحن مقتنعون بأنه يتعين على هذا المحفل أن يضع الأساس لتوافق دولي جديد في الآراء فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والمالية العالمية. وترى بيلاروس أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المصالح والاحتياجات المحددة للبلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية عند بناء توافق الآراء هذا. وفي نهاية المطاف، سيتوقف النجاح الشامل لهذا المحفل على تطبيق ذلك النهج.

وبينما نتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الملحة للغاية التي تواجه عالمنا المعاصر، يتعين علينا ألا نقلل بأي حال من تركيز اهتمامنا على مجال الأمن الدولي ونزع السلاح. إن الإحصائيات المتعلقة بالإنفاق العسكري السنوي الذي وصل إلى ٨٠٠ مليار دولار في كل أنحاء العالم أمر يثير قلقنا بشكل خاص في ظل الوضع الدولي الحالي المفزع. ويجب أن نشير إلى حقيقة أن بلادنا تنتهج سياسة متسقة في ميدان نزع السلاح. وقد قدمنا مساهمة كبيرة من أجل توطيد الأنظمة الدولية لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء على ترساناتها الموجودة مع تطوير تلك الأنظمة.

وما فتئت بيلاروس تنفذ بشكل متسق وشامل أحكام جميع معاهدات نزع السلاح النووي التي هي طرف فيها. وقد أكدت آخر عملية تفتيش جرت في بيلاروس في شباط/فبراير ٢٠٠١ في إطار معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى أن بلادنا تحترم بدقة كل الشروط المتوخاة في تلك الوثيقة. وبيلاروس، بوصفها دولة تخلت طوعا عن حيازة الأسلحة النووية وسحبتها بالكامل من أراضيها في عام ١٩٩٦، عاقدة العزم على الدعوة إلى ضرورة تقديم ضمانات واجبة التنفيذ قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك وضع اتفاقية دولية مناسبة لذلك الغرض.

إن جمهورية بيلاروس من بين الدول التي ترى أن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ تشكل عنصرا هاما لصون الاستقرار الاستراتيجي. ولا ينبغي بأي حال التخلي عن النتائج التي أسفرت عنها عقود من المفاوضات المكثفة من أجل التوصل إلى حل توفيقي ينقذ العالم من تهديد نووي متعاظم. والاستقرار الاستراتيجي أمر حتمي من الناحية العملية لجميع الدول دون استثناء. والمفاوضات بشأن مسألة لها هذا القدر من الأهمية يجب أن تجرى على أساس متعدد الأطراف ولا يستند إلى أية تكتلات دولية، وأن تشارك فيها جميع الدول المعنية بما يتمشى تماما مع أحكام الميثاق.

ونرحب بالجهود المبذولة من أجل فرض حظر عالمي للأسلحة الكيميائية، ونؤيد تدمير الترسانات الحالية للمواد السمية الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة بأسرع ما يمكن. كما نرحب بالجهود الرامية إلى تحقيق العالمية لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصيف، استكملت بيلاروس اتفاقها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن امتيازات وحصانات تلك المنظمة.

كما أننا ننتهج سياسة مسؤولة ومتسقة أيضا فيما يتعلق بتخفيض الأسلحة التقليدية. وكانت بيلاروس من بين أول الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي صدقت على الاتفاق الخاص بتعديل تلك المعاهدة في إطار حرصنا على تنفيذها بدقة. وثمة دليل آخر على سياستنا المتسقة في هذا الميدان يتمثل في تصديقنا على معاهدة الأجواء المفتوحة في عام ٢٠٠١.

وأحد الأبعاد الهامة لسياستنا الخارجية هو تقديم مساهمات عملية لتعزيز الاستقرار الإقليمي، على أساس مبدأ التعاون الشامل ذي الفائدة المشتركة مع البلدان المجاورة في كل المجالات المتصلة بالأمن ونزع السلاح. وكجزء من هذه

السياسة، أبرمت بيلاروس اتفاقا مع ليتوانيا بشأن اتخاذ تدابير لبناء الثقة والشفافية، ونحن نحرز تقدما نحو التوقيع على اتفاقات مماثلة مع أوكرانيا وبولندا.

ولا يزال منع نشوب الصراعات من بين أهم الموضوعات في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد دلت أحداث السنة الماضية على أن المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المشاركة الشخصية الفعالة من الأمين العام، والتي أكملها عمل المنظمات الإقليمية وفرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كانت تمثل حلا فعالا – وفي كثير من الأحيان الحل الوحيد – لتصاعد حدة الصراعات في مختلف مناطق العالم.

وهذا الوقت مناسب لذكر الحالة في أفغانستان، التي تشكل مصدر قلق خاص للمجتمع الدولي. فالتطورات في ذلك البلد وفي المنطقة عموما تواجه خطر التصعيد الذي يفلت عن السيطرة. ونحن مقتنعون بأن التوترات المعقدة في داخل المجتمع الأفغاني لا يمكن أن تخفف إلا عن طريق إجراء حوار داخلي متوازن قائم على الامتثال التام لمعايير القانون الدولي.

ومن الضروري عدم إضعاف الجهد السياسي المكثف الرامي إلى إعطاء زخم جديد لعملية السلام في الشرق الأوسط. ولا بديل من إنشاء دولة فلسطينية مستقلة بطريقة سلمية عبر إجراء مفاوضات سياسية، قائمة على المراعاة التامة لقرارات مجلس الأمن المتخذة سلفا وقرارات المحافل الدولية الأخرى ذات الصلة. ومن دواعي الأسف أن مجلس الأمن لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وجود الأمم المتحدة في المنطقة في هذه المرحلة البالغة الأهمية. ونحن نرى أن مما له أهمية قصوى أن نواصل بذل جهودنا لتسوية المسائل التي لم تحل على المسار اللبناني، في ترادف مع الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من مرتفعات الجولان.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الحالة في كوسوفو ومقدونيا نتيجة للاتجاه الانفصالي الشرس والإرهاب الدولي. وهنا أيضا نرى أنه يجب أن يتغلب المنطق السياسي على منطق القوة. وعشية الانتخابات المقبلة في كوسوفو، تؤكد بيلاروس امتثالها لمبدأ السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتدعم المبادرة الدبلوماسية التي تقدم بها الاتحاد الروسي لتأكيد الحدود الوطنية القائمة في منطقة البلقان بصفة قانونية.

والحالة في أفريقيا لا تزال غير مستقرة. ونعتقد أن إنشاء الاتحاد الأفريقي وزيادة تعزيز الهياكل الأفريقية الإقليمية الأخرى، مع المشاركة الفعالة من الأمم المتحدة، متطلبات أساسية لا بد منها لصون السلم والاستقرار في تلك القارة. واتباع نهج شامل يتوخى تكامل الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية له أهمية بالغة. وتؤيد بيلاروس التنفيذ الفوري لجميع القرارات التي اتخذها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا، زامبيا، في تموز/يوليه.

ومن الأهمية بمكان المحافظة على الزخم الذي أحدثته العملية السياسية التي أدت إلى نيل تيمور الشرقية مركز الدولة حتى يتم قبولها عضوا كامل العضوية في الأسرة الدولية.

ويجب علينا تشجيع الجهود النشطة المُضطلع بها لمواصلة الحوار، على أساس المساواة، بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

ولا تزال مشكلة قبرص تمثل مسألة ملحة. وإننا ندعو إلى استئناف المفاوضات بشأن هذه المسألة، وفقا للأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن.

وقد ظلت جمهورية بيلاروس تزيد من مشاركتها في صكوك الأمم المتحدة الدولية القانونية في عدد من المجالات الهامة استراتيجيا. وتلك تشمل مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وقد وقّعت بيلاروس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المكمل لها لمنع وقمع الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والفتيات، والمعاقبة على ذلك، وأيضا بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

وأكثر من ذلك، قد أصبحت جمهورية بيلاروس طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والاتفاقية المتعلقة بسلامة الأشخاص المرتبطين بالأمم المتحدة، والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، والبروتوكول المُعدِّل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات.

وتمثل الدورة الحالية للجمعية العامة مرحلة هامة في عملية إنشاء إطار قانوني لبيلاروس لتنضم إلى عمليات السلام التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ففي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وقّعت جمهورية بيلاروس على مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة فيما يتعلق بمشاركتها في نظام ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية. ونرى أن الزيارة التي يقوم بها حاليا إلى بيلاروس ممثلو إدارة عمليات حفظ السلام لاختبار واختيار المرشحين البيلاروس لوحدات شرطة الأمم المتحدة المدنية تمثل خطوة أولية هامة في عملية تنفيذ هذه المذكرة.

ومما له أهمية كبرى في إعلان الألفية تعزيز الدول الأعضاء لمبادئ التنمية المستدامة. ومع ذلك يبقى من الواضح أن تنفيذ نموذج للتنمية المستدامة في العديد من البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تزال تواجهه صعوبات كبرى.

وفي هذا الصدد، نولي أهمية خاصة للإعداد لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المزمع عقده في جوهانسبرغ في سنة ٢٠٠٢. ونرى أن مؤتمر قمة ريو+١٠ محفل مناسب لتحديد نُهُج جديدة لحل المشاكل العالمية ولوضع مؤسسات مالية وآليات قانونية فعالة لتنفيذها.

والدورة الراهنة للجمعية العامة ذات أهمية أساسية لبلدي، لأنها ستنظر في المسائل المتعلقة بإزالة آثار كارثة مفاعل تشرنوبل للطاقة النووية. والتشعبات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لهذه المشكلة لا يمكن التهوين من شأنها. ويكفي أن نذكر هنا رقما واحدا: فخلال العقد الماضي أنفقت بيلاروس ١٢,٥ بليون دولار على تطهير كارثة تشرنوبل. ومع ذلك فإن الناس الذين يعيشون في المناطق الملوثة لم يستطيعوا بعد العودة إلى حياتهم العادية. وهناك حاجة إلى زيادة حشد الدعم الدولي لجهود بلدي الرامية إلى تخفيف عواقب كارثة تشرنوبل والتقليل منها إلى الحد الأدنى.

وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا الكبير للمبادرات التي اقترحها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد كيتزو أوشيما، لتكثيف التعاون الدولي في مرحلة ما بعد تشرنوبل، بما في ذلك تحويل تركيزه نحو تقديم المساعدة من أجل التنمية المستدامة للمناطق الملوثة وتعزيز الإمكانيات البشرية للمنطقة. ونتائج البحث والحصيلة التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة الخاصة للتقييم الموفدة إلى الدول الثلاث الأكثر تضررا في وقت سابق من هذه السنة يتوقع لها أن تسهم إسهاما كبيرا في فهم ما ينبغي عمله بالتحديد في المستقبل القريب. وفي سياق الدورة الحالية للجمعية العامة، اشتركت حكومات الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس في تقديم مشروع قرار معنون ”تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن

كارثة تشرنوبل وتخفيفها وتقليلها''. وإني أدعو جميع الوفود إلى تأييده.

وفي الدليل التفصيلي الذي أعده أميننا العام، كوفي عنان، لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، قال ملاحظا عن حق تماما

''لقد خرج المجتمع الدولي لتوه من حقبة التزام. ويجب الآن أن يدخل حقبة التنفيذ''. (A/56/326، الفقرة ١١).

وهذا يعني أن التنفيذ الناجح لاستراتيجية المنظمة في حقبة العولمة هذه يعتمد علينا، بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، وعلينا وحدنا. وهذا ليس امتيازنا المشترك فحسب؛ إنه أيضا مسؤوليتنا المشتركة.

وإن بيلاروس على ثقة بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يمكنهما تعبئة الإرادة السياسية والموارد التكنولوجية والفكرية من أجل بناء عالم ينعم بالاستقرار والرخاء.

وبالنسبة لجمهورية بيلاروس، فقد توافقت الذكرى العاشرة لاستقلالها مع الانتخابات الرئاسية الثانية في تاريخ بلادي. وأكد تأييد الأغلبية الساحقة من الناخبين للسيد اليكسندر لوكاشينكا متانة الأسس الديمقراطية للمجتمع البيلاروسي.

وبالمثل، ستبقى السياسة الخارجية لبلادي متسقة وبنّاءة. وسترتكز دائما على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وعلى معايير القانون الدولي المعترف بها عالميا، بما في ذلك التطلع إلى إقامة نظام عالمي تراعى فيه على قدم المساواة مصالح البلدان كافة، الصغيرة منها والكبيرة، المتقدمة النمو والنامية، في الشمال كانت أو في الجنوب. وسيظل التعاون مع كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أساس بنّاء ومفيد بشكل متبادل، من الأولويات الأساسية لجمهورية بيلاروس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برايان كووين، وزير الشؤون الخارجية في أيرلندا.

السيد كووين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أتقدم للرئيس بالتهنئة على انتخابه رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وأشكره على جهوده الموافقة للاضطلاع بأعمال الجمعية. لقد خاطب زميلي لويس ميشيل، وزير خارجية بلجيكا، الجمعية العامة هذه بالفعل باسم الاتحاد الأوروبي. وأيرلندا تؤيد تماما الملاحظات التي أدلى بها.

نجتمع اليوم في فترة من عدم اليقين. فشبح الحرب يلقي بظلاله على القارات مرة أخرى. وقبل أربعين عاما، حذّر الرئيس جون ف. كيندي في خطابه أمام الجمعية، بأن ''على البشرية أن تنهي الحروب وإلا فإن الحروب ستنهي البشرية''. وبطبيعة الحال، كان الرئيس كيندي يخاطب عالما مختلفا عن العالم الذي نعيش فيه اليوم. والحرب التي كان يخشاها كانت حربا بين كتلتين عظميين من شأنها أن تؤدي إلى تبادل الإبادة المؤكدة.

ولحسن الحظ، فإن خطر نشوب صراع بمثل هذا النطاق أصبح الآن احتمالا بعيدا تمام البعد، إلا أن الحرب والصراع ما زالا يسببان معاناة هائلة في العديد من أرجاء العالم. فهذا، إلى جانب انتشار أسلحة الدمار الشامل – النووية والكيميائية والبيولوجية – إنما يعني أن الحرب وما تنطوي عليه من تحولات وإرهاب ما زالت تهدد البشرية – أرواحنا وحريتنا ورفاهيتنا.

وهذا ببساطة أمر غير مقبول. فنحن، شعوب الأمم المتحدة، قد أوجدنا هذه المنظمة وانضممنا إليها وأيدناها تصميما منّا على إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من ويلات

الحرب. وعلينا الآن أن نبرهن على الالتزام المتجدد والمستدام لتحقيق هذا الهدف.

لقد تحدث كثير من المتكلمين في هذه المناقشة عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بوصفها أحداثا فاصلة في التاريخ. فنحن واجهنا خلال القرن العشرين عددا من مثل هذه الأحداث – الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، وسقوط حائط برلين، الذي كان نذيرا بانتهاء الحرب الباردة. وربما تجد هذه الأحداث الفاصلة خير تعبير عنها في العبارة الشائعة التي تتردد على ألسنة الرجال والنساء من كل الأجناس والنحل في مثل هذه الأوقات: ''إن الأمور لن تعود إلى ما كانت أبدا''. ومن بين ثنايا مثل هذه الأحداث الفارقة ينبثق التصميم على استخلاص العبر من التاريخ لتغيير النظام القائم وضمان ألا تتكرر كوارث الماضي أبدا.

وفي حمأة مثل هذه الأحداث والصفاء الذي يعقبها، تتردد تعبيرات العزم والتصميم بغزارة. ولكن، من واقع الأمثلة التي ذكرتها آنفا، يتضح أن عزمنا الذي تجلى في الماضي قد أصابه الوهن بمجرد أن انحسر الخطر المباشر، وتبينت صعوبة استدامة العزم اللازم للتصدي للأسباب والمظالم الكامنة التي تسبب الصراعات.

واليوم، فإن المجتمع الدولي يقف من جديد أمام مفترق طرق. فإذا أردنا انتصارا حقيقيا ودائما على الإرهاب الدولي؛ وإذا أردنا السلامة، والأمن والرفاه لشعوبنا وأطفالنا، يجب أن نعمل بعزم مستدام وتصميم متواصل.

إن جدول أعمالنا العاجل واضح تماما. فالعمل ضد الإرهاب لا بد أن يتواصل بحزم على جبهة عريضة وعلى امتداد فترة من الزمن. وفي تعهدنا بالقيام بهذا المسعى الضروري، علينا أن نتوخى الإخلاص والواقعية. فمع العدالة القائمة على العقاب، لا بد أن تكون هناك عدالة في التوزيع. فما نسعى إلى تحقيقه من سلام وأمن لنا وللأجيال المقبلة، لا يمكن ضمانه إلا إذا تصدينا في الوقت نفسه للأسباب الجذرية للصراع ألا وهي: الإجحاف، والفقر، وانتهاك الحريات والحقوق الأساسية.

وفي أحيان كثيرة، يتسم العمل المتعدد الأطراف بأنه رد فعل على نتائج تمخضت عنها صراعات. ولقد أكد إعلان الألفية المعتمد في العام الماضي الالتزام العام لقادة العالم بحل الأسباب الجذرية للصراعات. والأمم المتحدة قد أنشئت بدافع التصميم على التصدي للصراعات وأسبابها. وعلى هذا الأساس، هيا نعاود الالتزام هذا الأسبوع بتكريس جهودنا لتحقيق أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها. وكما أشار الأمين العام لدى افتتاحه هذه المناقشة العامة، ''ما من مسألة من المسائل التي كانت تواجهنا بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر أصبحت أقل إلحاحا''.

وعلينا أن نعمل بحزم أكبر من خلال الأمم المتحدة، مع الالتزام المستدام والتصميم المستدام، من أجل التعامل مع جدول الأعمال هذا الذي يتساوى إلحاحا. وعلينا أن نعمل بعزم على تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن. وعلينا أن نحقق الوعود التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر قمة الألفية وأن نبني عليها. وعلينا أن نسعى جاهدين بشكل أكبر لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل بفعالية. وعلينا أن نحسن أداء هذه المنظمة من خلال جعلها أكثر كفاءة وقدرة على التكيف والتنسيق. وعلينا أن نضمن ألا تكتفي الأمم المتحدة، عندما تعمل، إلا بالأفضل. وبهذه الطريقة وحدها يمكن للأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تنجح في التغلب على التحديات الهائلة التي تواجهنا الآن.

وفي معالجتنا لجدول الأعمال الشامل هذا، يجب ألا نتوانى في جهودنا بشأن حقوق الإنسان. فلقد قامت دعائم هذه المنظمة على أساس التصميم على ترسيخ حقوق الإنسان، وكرامة الإنسان وقيمته والحقوق المتساوية للرجال

والنساء. وعلينا ألا نتقاعس عن تحقيق أي من هذه المبادئ، وتحقيقا لذلك، تتطلع أيرلندا إلى قرب إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتطالب بالاعتراف بها عالميا.

والصراعات العنيفة والحروب الأهلية هي وقائع الحياة اليومية في كثير من المناطق والبلدان عبر العالم اليوم – في الشرق الأوسط، ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية وغيرها من مناطق العالم، مثل السودان، حيث يُقتل الناس ويتعرضون للتشويه. وقد حرصت أيرلندا منذ انضمامها إلى مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، على التركيز على ضرورة معالجة هذه الصراعات وغيرها. وأولينا اهتماما خاصا لأفريقيا وللجهود، التي كثيرا ما تقودها أفريقيا، لحل الصراعات العديدة التي تعصف بهذه القارة. وسعينا دائما لتسليط الضوء على الجوانب الإنسانية في مختلف الحالات التي تعرض على المجلس. وأسعدنا بشكل خاص أنه خلال رئاستنا لمجلس الأمن في الشهر الماضي أن ترأسنا مناقشات مضمونية بشأن الصومال ودعم الأمم المتحدة لتيمور الشرقية بعد الاستقلال.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الوضع الإنساني لشعب العراق. ويمكن لحكومة العراق، بل ويجب، أن تبذل جهدا أكبر في إطار النظام الذي حددته قرارات مجلس الأمن من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبها. وعلى مجلس الأمن وأعضائه، من جانبهم، أن يضاعفوا جهودهم من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مراجعة المجلس لنظام الجزاءات. على أنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا الغرض الأساسي من نظام الجزاءات أي: على العراق أن يسمح بالتحقق من تلبيته للمتطلبات الأساسية لنزع السلاح.

والحكومة الأيرلندية تعرب عن الامتنان للدول الأعضاء التي أيدت عضوية أيرلندا في مجلس الأمن. وسنواصل السعي للمحافظة على الثقة التي أوليتمونا إياها.

إن دور الأمم المتحدة في حفظ السلام ما فتئ في صميم مساعينا الجماعية المستمرة منذ أكثر من ٥٠ سنة. وقد اضطلعت أيرلندا بدور تفخر به في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عبر قارات العالم. وأود الليلة أن أتوقف لحظة لكي أتوجه بالشكر إلى الجنود الأيرلنديين الذين أدوا عملهم بكل تفان في لبنان على مدى السنوات الـ ٢٣ الماضية. وستغادر آخر الوحدات الأيرلندية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان غدا. وشعب أيرلندا يشعر بالفخر لخدمتهم وإنجازاتهم في سبيل قضية السلام. وأود أن أشيد بشكل خاص بذكرى أولئك الجنود الذين فقدوا أرواحهم في خدمة السلام.

إن التزام أيرلندا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يزال كاملا غير منقوص. ولا نزال نشارك في أكثر من عشر بعثات. وستشرع وحدة جديدة من قواتنا قريبا في الخدمة في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وعلينا أن نولي الأولوية على حد سواء لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الإنسانية التي تواجهنا. ويذكِّرنا تقرير حالة السكان في العالم لعام ٢٠٠٠ الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأسبوع الماضي، بأن نصف سكان العالم الذي يبلغ عددهم ٦,١ بليون نسمة لا يزال يعيش على أقل من دولارين يوميا، ويتوقع أن يزيد سكان العالم بنسبة ٥٠ في المائة، إلى ٩,٣ بليون نسمة بحلول سنة ٢٠٥٠. فهل من المقبول أن يعيش أكثر من ٣ بلايين شخص اليوم في فقر كامل ومدقع، بينما يكافح العالم المتقدم النمو من أجل التوصل إلى حل لمشاكل الإفراط في الاستهلاك والتلوث البيئي؟ وهل نحن مستعدون لتقبل وجود أكثر من ٦ بلايين نسمة يعيشون في فقر بحلول سنة ٢٠٥٠؟

فلنتيقن من أن تعلن جميع الحكومات عن التزامها ببلوغ الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية خلال السنوات الخمس القادمة. ولقد أوضحت أيرلندا أنها ستنفذ التزامها في هذا الصدد وسوف تزيد ميزانية المعونة الإنمائية لما وراء البحار بأكثر من ١٠٠ مليون دولار في العام القادم لمواصلة السير نحو هذا الهدف. ولنقم بإعادة تقييم مستويات الدين المستدامة وتقديم المزيد من التخفيف إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون جنوب الصحراء الكبرى التي سوف تكون أشد من يعاني من الانكماش الاقتصادي الراهن.

ولنضاعف جهودنا الرامية إلى التغلب على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي يتسبب في قتل ٦,٥ آلاف شخص كل يوم في أفريقيا وتسبب بالفعل في تيتُّم أكثر من ٩ ملايين طفل في تلك القارة. ولقد نص إعلان الالتزام الذي اتفق عليه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه على إنشاء الإطار وتحديد الأهداف. ويتعين الآن تمويله وتنفيذه.

ولنعمل معا بجد واجتهاد على منع تغير المناخ من تدمير البلدان الفقيرة والضعيفة.

ولقد سبق لنا أن حققنا الكثير. وتم الاعتراف بذلك بمنح جائزة نوبل للسلام لكل من منظمتنا وأميننا العام المحترم كوفي عنان. وإني أعرب عن أخلص التهاني والتقدير لكوفي عنان، ولجميع مَن يخدمون الأمم المتحدة. إلا أن الأمين العام سيكون أول من يؤكد أن جائزة نوبل للسلام يجب ألا ينظر إليها على أنها مجرد اعتراف بالإنجازات السابقة فحسب، وإنما بمثابة إلهام لتجديد الالتزام والتصميم.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، التي ألمت أشد ما ألمت بمدينة نيويورك – مقر الأمم المتحدة والبوتقة التي تنصهر فيها جميع الأعراق والمعتقدات – قد جعلتنا ندرك تمام الإدراك أن قوة الأمن الجماعي للمجتمع الدولي تقاس بقوة أضعف حلقاته. وطالما أن حكومة واحدة أو، في حالة الطالبان، إدارة واقعية واحدة، هي على استعداد للسماح باستخدام إقليمها كقاعدة لشن الاعتداءات الإرهابية ضد الناس في أي مكان في هذه المعمورة، فإنه لا يمكننا أن ننعم بالأمن.

ويجب علينا أن نتصدى لشرور الإرهاب الدولي وإلحاق الهزيمة به وتقديم المسؤولين عن الأعمال الوحشية التي ارتُكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر إلى العدالة، ليس على أساس ضرورة الانتقام، وإنما لأن مرتكبي هذه الأعمال قادرون على تكرار هذه الاعتداءات ولا يخفون تصميمهم على القيام بذلك. إن بالإمكان وقفهم ولا بد من ذلك.

إن موقف أيرلندا ثابت وواضح: إننا نقف مع الولايات المتحدة ومع المجتمع الدولي بأسره في تأكيد أن الوحشية التي تجلت يوم ١١ أيلول/سبتمبر لا يمكن أن يسمح لها بالنجاح في تحقيق أهدافها؛ وأنه لا بد من وضع حد للخطر الذي يمثله الإرهاب الدولي؛ وأنه يجب أن يكون هناك التزام تام من جانب جميع الحكومات لتنفيذ هذه المهمة، بكل الطاقات والموارد التي بحوزتنا.

وتأمل حكومتي بأن تحقق الحملة العسكرية التي تجري حاليا أهدافها في أقصر إطار زمني ممكن. ويجب أن يستمر بذل كل جهد ممكن لتفادي وقوع ضحايا بين المدنيين، ومن الجوهري أن ترافق الحملة العسكرية باستراتيجية إنسانية واضحة وفعّالة. وهذا هو أقل ما يستحقه شعب أفغانستان الذي عانى طويلا. كما يجب أن يكون هناك جهد دولي متضافر، تتولى الأمم المتحدة تنسيقه، لمساعدة شعب أفغانستان على تشكيل حكومة ذات قاعدة واسعة، وتمثل جميع الفئات العرقية التي يتشكل منها البلد. ويجب أن يترافق هذا بتنفيذ برنامج سخي شامل لدعم

إصلاح وإعمار أفغانستان بعد الحملة العسكرية. ويجب أن يظل المجتمع الدولي مهتما عندما يتم تشكيل حكومة تمثيلية هناك.

وإننا في أيرلندا، نواصل تحقيق تقدم ثابت في عملية السلام التي نقوم بها. وكما يعلم حضرات الممثلين، فقد تمكنت الحكومتان البريطانية والأيرلندية والأحزاب السياسية في أيرلندا الشمالية من التفاوض بنجاح على تسوية سلمية شاملة منذ أكثر من ثلاث سنوات، عرفت باسم اتفاق الجمعة الحزينة. وقد عملنا منذ ذلك الوقت، بجد على ضمان التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق.

هناك مسألتان من أصعب المسائل التي كان علينا أن نواجهها وأكثرها حساسية، تتمثلان في وضع حد لاستعمال الأسلحة شبه العسكرية والشروع في بداية جديدة لحفظ النظام. ويسرني جدا أن بوسعي إعلام الجمعية بأنه تم مؤخرا تحقيق تقدم كبير جدا بشأن كل من هاتين المسألتين الحاسمتين. ونتيجة لذلك، تم تمهيد السبيل لتنفيذ جميع عناصر اتفاق الجمعة الحزينة بصورة مطردة وملتزمة ومتحمسة.

ولقد تعلمنا الكثير من رحلتنا نحو السلام. ولقد وضعنا موضع التطبيق ترتيبات دستورية ومؤسسية تعترف اعترافا كاملا بشرعية كل من التقليدين السياسيين في جزيرة أيرلندا وتحترمها احتراما كاملا. ولقد قمنا بتوطيد سيادة العمل السياسي وأهميته التامة في حياة الشعب في أيرلندا الشمالية. وإننا لا نتظاهر بطبيعة الحال، بأننا توصلنا إلى حل يحظى بتطبيق شامل – فنحن ندرك جيدا كيف يمكن أن تكون النزاعات المحلية والفردية. إلا أننا، عن طريق عملية التجربة والخطأ التي نقوم بها، تعلمنا دروسا وقررنا مبادئ يمكن أن تكون مفيدة في حل الصراعات في أنحاء أخرى من العالم. ومن خبرتنا في بناء السلام، نستطيع أن نعدد أهم العناصر لأي عملية سلام مستدامة على النحو التالي.

لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري صرف. وأي تسوية دائمة يجب أن تتصدى دوما لحل أسباب الصراع الأساسية. والحل الوسط هو أمر أساسي. وبالاعتراف بأن التطرف ينشأ في غياب العقل والمنطق، فإن تسوية الصراعات تقتضي منا إصلاح مفهوم الحل الوسط. وفي سياق الحوار السياسي الفعال وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية، ينبغي لصانعي السلام ألا يعتبروا الحل الوسط بمثابة استرضاء أو استسلام، نصر أو هزيمة. ولا يقتضي الحل الوسط بالضرورة شطر الخلافات بين الطرفين. وأي اتفاق دائم يجب أن يكون شاملا ويتناول جميع المسائل التي تحظى بالاهتمام، حتى ولو اتفق الأطراف على معالجتها في أطر زمنية مختلفة.

المؤيدون للسلام في أي طائفة لا بد وأن يعملوا معا، حتى في وجه العمل العدائي من أعداء عملية السلام في طائفتهم. ويجب أن يظلوا مخلصين لبعضهم في الضراء. وعليهم أن يتفادوا النقد المفرط والجارح عند ارتكاب الأخطاء التي لا بد منها. وأن يكونوا على استعداد لمواجهة أعداء السلام معا.

ويجب على المجتمع الدولي أن يؤيد عملية السلام بطريقة متوازنة وموضوعية. وأي عملية ناجحة تحتاج إلى مخطط تفصيلي، مثل المخطط الذي سبق أن أعده ميتشيل وتينيت في سياق الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. كما تحتاج إلى آلية للتحكيم بشأن من يفي ومن لا يفي بالتزاماته بموجب أي ترتيبات من هذا القبيل.

ويجب على الذين يقودون عملية السلام أن يرتقوا فوق المناورات السياسية التي تعنى بآخر عمل عدائي. فإن لم يفعلوا ذلك، وإن يكُ مفهوما لاعتبارات الرأي العام الداخلي، سيكونون في نهاية المطاف مجردين من التبصر ويسلمون القياد إلى أعداء العملية. فيما تقدَّم، هناك رسالة ضرورية للغاية إلى المسؤولين عن دفع عملية السلام في

الشرق الأوسط. فإذا ما توفرت هذه العناصر، فإننا نعتقد بأن بإمكان عملية السلام أن تنجح.

كما سبق لي أن قلت، ليس هناك حل للصراع من ”قياس واحد يناسب الجميع“. إلا أنني أعتقد، إذا كنا نريد تطبيق هذه المبادئ في حالات صراع معينة، بأنها يمكن أن تقدم مساهمة هامة في تحقيق السلام والتقدم السياسي.

إن العالم الذي نسعى إليه لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها. فبناء السلام وكفالة العدالة وتوسيع نطاق احترام حقوق الإنسان الأساسية والقضاء على الفقر يستغرق وقتا. وسوف نحتاج إلى القدرة على الاحتمال، والتصميم والإلهام والصبر والكرم والحلول الوسط. ولن تتوفر لدينا كل هذه السجايا بكل وفرة إلا إذا استطعنا أن نجد الإرادة السياسية لاستعمالها والتصميم معا على السعي لإيجاد سبل جديدة إلى الأمام.

نائب الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد فتح الله جميل، وزير خارجية ملديف.

السيد جميل (ملديف) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أتقدم، باسم بلدي، بالتهنئة إلى السيد هان سيونغ - سو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. وانتخابه لهذا المركز الرفيع المستوى يبرهن على احترام المجتمع الدولي له والثقة في قدرته على توجيه أعمال هذه الدورة بنجاح. ويثبت أيضا ثقة المجتمع الدولي واحترامه الكبير لجمهورية كوريا وللدور الهام الذي يقوم به هذا البلد على الساحة الدولية لتعزيز السلم والأمن في العالم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفه، سعادة السيد هاري هولكيري، سفير فنلندا، على الطريقة المثالية التي سيَّر بها أعمال الدورة الخامسة والخمسين.

اسمحوا لي أيضا أن أهنئ الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على إعادة تعيينه رئيسا للمنظمة لفترة ثانية. فقيادته الديناميكية أكسبت الأمم المتحدة ثقة المجتمع الدولي وأثارت آمالا جديدة في قدرة المنظمة على تيسير مناخ عالمي أفضل مواتاة للسلم والعدالة والكرامة الإنسانية ونحن نستهل القرن الحادي والعشرين. ومنح جائزة نوبل للسلام للأمين العام والأمم المتحدة لهي شهادة على هذه الثقة.

قبل ١٣ عاما تقريبا، استيقظت ملديف على أهوال الإرهاب عندما هاجمت عصابة من الإرهابيين الأجانب ميل، جزيرتنا العاصمة، دون أدنى إنذار أو استثارة، وقتلت العديد من الأبرياء ودمرت الممتلكات. وبعملهم العنيف الذي لا وجه له، بدَّلوا الحياة السلمية التي عشناها في بلدنا لعدة قرون بحياة مليئة بالخوف.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر من هذا العام، أصبح أقوى بلد في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، هدفا وضحية لعمل إرهابي مروع. وقد أصيب المجتمع العالمي بصدمة وأدان بسرعة الهجمات البربرية على مركز التجارة العالمي وعلى وزارة الدفاع، وأدان أيضا قتل آلاف الأبرياء. وتمشيا مع موقف ملديف في مكافحة الإرهاب، وجدت نفسها من بين أولى الدول التي تدين هذه الهجمات بأقوى العبارات الممكنة.

ذكرتنا مأساة ١١ أيلول/سبتمبر بأن الإرهاب أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي الآن. فقد برز بوصفه عدوا للدول، صغيرة كانت أم كبيرة، وتهديدا خطيرا للإنسانية. ومن المهم في مكافحة هذا العدو القاسي أن تكون الإجراءات الدولية في مكافحة الإرهاب مدعومة ومستكملة بتدابير على الصعيدين الإقليمي والوطني.

على الصعيد الدولي، يجب تعزيز المبدأ القانوني المناهض لجميع جوانب الإرهاب وإضفاء طابع عالمي على هذا المبدأ. وفي نفس الوقت، يجب جعل الإجراءات التي تتخذ على صعيد إقليمي ووطني متمشية مع الالتزامات

الدولية في مكافحة هذا الخطر العالمي. ويجب أن تقوم الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية المسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب. ويؤيد بلدي تأييدا كاملا عقد مؤتمر رفيع المستوى في وقت مبكر، تحت رعاية الأمم المتحدة، لوضع تعريف واضح للإرهاب ووضع رد مشترك، يتسم ببعد النظر، على ظاهرة الإرهاب المتنامية باطراد بشتى أشكالها ومظاهرها. ونتطلع أيضا، في وقت مبكر، إلى إبرام اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي واتفاقية دولية لمنع ارتكاب أعمال إرهابية باستعمال مواد أو عوامل نووية أو بيولوجية أو كيميائية.

ونحن، كشعب كرس نفسه لممارسة العقيدة والقيم الإسلامية لحوالي ١ ٠٠٠ سنة، مستاءون جدا من الانطباع المتمثل في أن الإرهاب مرتبط بالإسلام أو المسلمين. فعلى النقيض من ذلك، الإسلام يدعو إلى السلام والمحبة والتسامح والتعايش السلمي. وعرض وتصوير الإسلام على أنه عدو للحضارة أو العالم الحر إهانة إلى مبادئه النبيلة. إنه رأي محرف وتشويه للإسلام ومبادئه. وهذا التحريف لا يعدو أن يكون دعاية دبرها شريرون يريدون توليد الكراهية بين بني الإنسان؛ وادعاءاتهم ليست أقل ضررا من الإرهاب نفسه.

في قمة الألفية التي انعقدت العام الماضي، حدد قادتنا الطريق نحو عالم أفضل، نحو عالم تستطيع فيه البشرية كلها أن تزدهر في احترام متبادل وكرامة متبادلة. وتلمس المسار بسلاسة على هذا الطريق سيكون مهمة صعبة ويتعين أن نكون مستعدين لنواجه جرأة التحديات التي تعترض طريقنا.

خلال العام الماضي، اجتمعنا في عدة جلسات خاصة لمعالجة بعض المسائل المهمة المحددة. وقد برهنا في كل وجميع هذه الجلسات أننا مصممون بحزم على دعم الأهداف التي حددت في إعلان الألفية. والموضوع الرئيسي المشترك والعميق في جميع هذه المسائل هو نزع الطابع الإنساني عن آفة الفقر. فلا يزال الفقر هو العقبة الرئيسية التي تقف أمام تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة في العالم النامي. ولذلك، فإن استئصال الفقر أساسي لتحقيق السلام والتنمية. ولذلك، دعونا نجعل استئصال الفقر الموضوع الذي يحتل أعلى سلم أولوياتنا وأن نسعى بقوة لتحقيق الهدف الذي حدده قادتنا أثناء قمة الألفية: أن نخفف حدة الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

إن الالتزامات التي قطعناها في هذه المؤتمرات تنطوي على ثمن باهظ. ولا يمكن تنفيذ أية خطة عمل أو برامج ما لم تتح موارد مالية جديدة وإضافية بتوقيت جيد وعلى نحو يمكن التنبؤ به. ولذلك، فإن حشد الإرادة السياسية، الهامة جدا في هذا الصدد، مسؤولية المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك ذوي المصالح في القطاع الخاص والمجتمع المدني. وإننا نتوق إلى عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي سيعقد في المكسيك في العام القادم. ونأمل أن توفر هذه المناسبة للمجتمع الدولي فرصة للاتفاق على موارد واستراتيجيات جديدة ومبتكرة وإضافية لحشد الأموال للتنمية.

لقد أصبحت العولمة الآن حقيقة واقعة. ويتمتع العديدون في العالم المتقدم النمو بعائدات العولمة التي لم يسبق لها مثيل، في حين تُضعف قواها القوية الاقتصادات الهشة للعديد من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، بما فيها البلدان الضعيفة هيكليا. إن عدم التكافؤ يسهم في توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء. والواقع أن العقبات التي تعترض سبيل تحقيق التنمية في أقل البلدان نموا تزداد عددا وحجما بمضي السنين وتهمش هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. ومما يثلج صدر بلادي، ملديف، حسن النية والتضامن اللذين وفرهما المجتمع الدولي لأقل البلدان نموا أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل في

تاريخ سابق من هذا العام. وقد حان الوقت للوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر بروكسل. وما لم يتم الوفاء بهذه الالتزامات، ستظل محنة أقل البلدان نموا تتفاقم.

وقد أقرت هذه الجمعية واعترفت في مناسبات عديدة بالاحتياجات والظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويوضح برنامج عمل بربادوس بكل جلاء هذه الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ورغم ما يبدو من تمتع كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية برخاء أكبر نسبيا على أساس مستوى دخل الفرد، فمن الحقائق الموثقة أنه نظرا للظروف الخاصة بالجزر الصغيرة، عادة ما تكون من أكثر البلدان ضعفا وعجزا من الناحية الاقتصادية في العالم اليوم.

وملديف مثال حي على هذه المشكلة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفها بلدا يزيد سكانه بقليل عن ربع مليون نسمة ويقطنون في أكثر من ٢٠٠ جزيرة، محرومة من الموارد الطبيعية وذات اقتصاد هش يرتكز على مصائد الأسماك والسياحة، وهما موردان يتأثران بقسوة الواقع الإيكولوجي والبيئي.

والبيئة السياسية المستقرة التي تمتعت بها ملديف خلال العقدين السابقين، فضلا عن التدفق المتواصل للمساعدات من شركائنا في التنمية، يتيحان لنا الفرصة لكي نحسن نوعية حياة شعبنا. وما زلنا نبذل قصارى جهدنا لكي نحقق التنمية، رغم أن القيود الهيكلية التي نواجهها هائلة وتستمر بلا هوادة.

ونظرا لهذه الحقائق، ترى بلادي أنه يجب صقل المعيار الحالي لتعريف أقل البلدان نموا بحيث يصور العقبات تصويرا كاملا. ونهيب بلجنة السياسة الإنمائية وبالمجتمع الدولي أن يدرسا هذه الحقائق الواقعية وأن يتجاوزا المؤشرات المجردة لينظرا في أوجه الضعف الكامنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية عند تقرير معايير التدرج.

ولا نود أن نظل إلى ما لا نهاية في فئة أقل البلدان نموا. ومع ذلك، إذا فرض علينا التدرج قبل الأوان، فإن عواقبه السلبية يمكن أن تقهرنا بيسر وأن تسفر عن تقويض خطير لمنجزاتنا. ونحتاج إلى تعزيز قدرة مواردنا البشرية ومؤسساتنا بحيث تتصدى للتحديات الموجودة والبازغة التي تواجهها الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية لدينا. ومن الضروري تلمس سبل ووسائل تنويع قاعدتنا الاقتصادية وتدعيم استدامتها.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا بتمديد فترة انتقالنا إلى حين الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا عام ٢٠٠٣. وفي نفس الوقت، نود أن نكرر اعتقادنا بأن ضمان الانتقال السلس للبلدان المتدرجة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٦/٢٠٦ يشكل التزاما أساسيا من جانب المجتمع الدولي بأسره. وإن أي قرار يؤثر على مصير أية أمة في المستقبل يجب ألا يستند إلى معلومات تجمع على عجل وقد تنطوي على افتراضات خاطئة وحقائق مريبة يمكن أن تضلل السلطات المعنية وتقودها إلى الوصول إلى نتائج مشكوك فيها.

ولا تزال حالة البيئة العالمية تسبب قلقا للمجتمع الدولي. وبعد مرور عقد على اعتماد جدول أعمال القرن الـ ٢١، ثبت أن تنفيذه الفعال مهمة صعبة. ولم تتم الاستجابة بعد إلى ما تنادي به الدول الجزرية الصغيرة النامية من توفير للموارد الجديدة والإضافية من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس. ولم يدخل بروتوكول كيوتو حيز النفاذ بعد. وفي نفس الوقت، فإن التنبؤات العلمية بمستقبل البيئة العالمية لا تزال تسبب الانزعاج. وما لم يجر اتخاذ إجراء

فوري وملموس، فسيظل تدهور البيئة على الصعيد العالمي يشكل تهديدا لبقاء الجنس البشري وكوكبنا. ومن الحقائق الموثقة تماما الآن أن ارتفاع متوسط مستوى البحر بمقدار متر واحد يؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ملديف. ولهذا، نحث المجتمع الدولي على التعجيل ببذل جهوده للموافقة على نظام ملزم قانونا لخفض انبعاثات غازات الدفيئة ولتيسير دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في تاريخ مبكر. وفي هذا الصدد، فإنه مما يثلج صدرنا التطورات الإيجابية التي أحرزت في مراكش في الأسبوع الماضي، ونرجو أن تيسر هذه التطورات دخول البروتوكول حيز النفاذ في تاريخ مبكر.

وسنجتمع بعد سنة من الآن في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في مؤتمر قمة ريو + ١٠ لكي ننظر في جهودنا طيلة العقد الماضي من أجل حماية البيئة العالمية والمحافظة عليها. وتعتقد بلادي أن من شأن ذلك أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة ممتازة لكي يعيد تنشيط جهوده ويعيد تكريس التزاماته لحماية البيئة العالمية والمحافظة عليها.

وتعلق ملديف أهمية قصوى على جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة. إن استعراض السنوات الخمس لالتزامات كوبنهاغن ومنهاج عمل بيجين، الذي أجري في العام الماضي، والاستعراض الذي اختتم مؤخرا لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (جدول أعمال الموئل) فضلا عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، كل ذلك يضيف زخما متجددا لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الوئام الاجتماعي.

وقد أصبح وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عقبة رئيسية في سبيل التنمية الاجتماعية. وجزر ملديف أيضا ليست محصنة ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ورغم أن عدد الحالات قد يكون منخفضا نسبيا في بلادنا، فإننا ندرك تماما التهديد الكامن المحيق بنا. ونتعهد بتقديم كامل دعمنا لبرنامج العمل الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تاريخ مبكر من هذا العام ونطالب المجتمع الدولي، بما فيه أصحاب المصالح من القطاع الخاص، بالالتزام بتخصيص الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ برنامج العمل.

وبلادي تؤيد تماما الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني. وتثني بلادي على جهود راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط للمساعدة على إعادة المحادثات إلى مسارها. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي تنفيذ تقرير ميتشيل على الفور لكي يمهد الطريق لاستئناف عملية السلام المتوقفة.

ولا تزال تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة تشكل أولوية قصوى في جدول الأعمال الدولي. وبينما شجعتنا النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام الماضي، نود أن نؤكد من جديد ضرورة مواصلة الجهود لتدعيم وإنفاذ نظام عدم الانتشار النووي. وبالمثل، نتطلع إلى اليوم الذي تدخل فيه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد التزام ملديف الصارم بالمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وسنعمل مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين على التمسك بهذه الأهداف السامية وتعزيزها. وما زلنا مقتنعين بأن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي تستطيع إيجاد عالم يعمه السلام والازدهار من أجل البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوزيف بيكيه، وزير الشؤون الخارجية في إسبانيا.

السيد بيكيه (إسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أولا أن أهنئ السيد هان سونغ - سو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين. وأود، بالمثل، أن أهنئ المنظمة نفسها وأمينها العام، السيد وفي عنان، على حصولهما على جائزة نوبل للسلام لهذا العام. إن انتخاب السيد عنان لفترة ثانية يضمن استمرار قيادة شخص يسهم إسهاما هائلا في تعزيز مكانة الأمم المتحدة ودورها في العالم.

وأود أن أؤكد كذلك كامل دعمي للبيان الذي أدلى به في هذه القاعة وزير خارجية بلجيكا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي.

إن رعب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية صدم العالم. فقد هوجمنا جميعا في ذلك اليوم، نحن جميعا الذين ندافع عن الحرية والتسامح واحترام كرامة بني البشر. وتعلم إسبانيا جيدا وحشية الإرهاب والأسى الذي يمكن أن يتسبب فيه. ولهذا تتضامن إسبانيا وحكومتها ومواطنوها تضامنا كاملا مع الشعب الأمريكي ومع أسر الضحايا ومدينة نيويورك هذه، وهي مدينتنا كذلك - مدينة الأمم المتحدة.

وأود، مرة أخرى، أن أعرب عن تضامني مع أسر ضحايا مأساة اليوم، وتعازي لها.

وبعد ١١ أيلول/سبتمبر، لا يمكننا أن نستمر في العمل بنفس الأسلوب. فهناك تغير في النموذج السياسي، أي في الإحداثيات التي اهتدينا بها إلى الآن. لقد تغير النموذج ويجب أن تتغير الآن الثقافة السياسية أيضا. ولا يمكن أن نواصل اعتبار الإرهاب شرا لا بد منه لشعوبنا، بل علينا أن نعتبره عدوا لدودا لجميع شعوبنا. ولا يمكن أن تكون هناك معاذير ولا حجج، فقد حان وقت إثبات الإرادة السياسية لكل منا لاتخاذ تدابير فعالة للتعاون الدولي ضد الإرهاب - وهي تدابير ظلت إسبانيا تشجعها سنوات طوال - وللقيام بوثبة نوعية إلى الأمام.

وقد جرى التوصل منذ ١١ أيلول/سبتمبر إلى توافق هام في الآراء على الصعيد الدولي حول ضرورة مواجهة الإرهاب. وهذا يوضح أنه لا دخل للإرهاب في الخلافات بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب، ناهيك عن صراع مفترض بين الحضارات. وكثير من البلدان الإسلامية من الضحايا الرئيسية للإرهاب. ولكن الفارق هو بين من يرتكبون هذه الأنواع من الأعمال أو يدعمونها ومن يعتبرونها أعمالا وحشية وانتهاكات لأبسط مبادئ التعايش الإنساني، وهي مبادئ مشتركة بين جميع الحضارات العظيمة.

وقد ارتقت الأمم المتحدة إلى مستوى هذه المناسبة. وكانت إجراءاتها سريعة وفعالة، أثبتت أنه لا غنى عن المنظمة في مطلع الألفية الجديدة. فمكن القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) من تشكيل ائتلاف الإرادات، وإسبانيا جزء منه، من أجل الرد على الهجمات. ويعبر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) عن تصميم المجتمع الدولي على مواصلة العمل المتضافر ضد الإرهاب طالما كان ذلك من الضروري. وهو عمل ضد الإرهاب بجميع أشكاله وضد الإرهابيين أنفسهم وضد من يقدمون لهم أي نوع من أنواع الدعم، سواء كان إيجابيا أو سلبيا.

وقد أحرز تقدم أيضا في التفاوض حول اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب الدولي، فجرى التغلب على بعض العقبات التي عرقلت المفاوضات طيلة سنوات. والآن، ونحن على وشك التوصل إلى اتفاق، ينبغي لنا أن نعمل بكد لكي نزيل المشاكل التي لا تزال قائمة. ويجب أن يكون الهدف تصميم

آلية عملية وفعالة لمكافحة الإرهاب لا يمكن أن تشلها مناقشات لا نهاية لها ذات طابع سياسي بدلا من الطابع القانوني. ولهذه المسألة أهمية حاسمة، فمصداقية الأمم المتحدة نفسها تتعرض للخطر. وهناك فرصة تاريخية متاحة لنا، وسيكون من المؤسف تفويتها.

وكثيرا ما يلجأ الإرهابيون إلى إضافة الانتهازية السافرة إلى سخريتهم واستخفافهم بالقيم الإنسانية الأساسية لكي يسخروا حالات معينة لمصلحتهم. ولا شك في أن هذه الحالات تتطلب حلا حسب طبيعتها الأصلية، يتفق ووضعها، دون أن يكون لذلك علاقة بأية مزاعم إرهابية. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا للتوصل إلى هذا الحل.

وتتضمن هذه الحالات مشاكل هيكلية، مثل الفقر والتهميش، اللذين تعيش فيهما ملايين عديدة من الأفراد في جميع أنحاء العالم. كما تتعلق بالصراعات الإقليمية، مثل الصراع في الشرق الأوسط حيث توجد ضرورة ملحة لوقف الدائرة العمياء للعنف والعودة إلى مائدة المفاوضات. وبالمستطاع إجراء المفاوضات إذا توفرت الإرادة السياسية. وفي مدريد وأوسلو والتقدم المحرز في كامب دافيد وطابا إثبات لذلك. ولا بديل لعملية السلام، وفي نهاية المطاف، ستتعايش دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية في سلام داخل حدود آمنة.

والهجمات الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء تسبب إزعاجا لشعوبنا، إلا أنها ليست السبب الوحيد في إثارة الشكوك في هذه البداية للألفية الجديدة.

فعندما جرى التغلب إلى حد كبير على المواجهات السياسية والأيديولوجية التي حددت معالم النصف الثاني من القرن العشرين، ظهرت بقوة أنماط أخرى من الصراعات. وهي صراعات غالبا ما تكون داخلية لا دولية، ولهذا تصعب معالجتها بأدوات الدبلوماسية التقليدية. وأثار بعضها أزمات إنسانية خطيرة حلت بشعوبنا.

وفي الوقت الذي تمكننا فيه من حل رمز الجينيات البشرية وتحقيق التقدم في التكنولوجيا الحيوية عن مشاكل جديدة، يواصل ملايين البشر العيش في ظروف الفقر المدقع، حيث لا يحصلون على أقل من دولار في اليوم لتغطية كل احتياجاتهم.

وإذ نشهد الصلات المتبادلة بين الاقتصادات في جميع أنحاء العالم وإذ نتمكن من إرسال المعلومات فورا إلى أي مكان في العالم، نرى كيف تجحف العولمة في توزيع ثرواتها فتزيد من وضوح الهوة بين الأغنياء والفقراء والأقوياء والضعفاء ومن يملكون ومن لا يملكون بحيث تشكل عبئا لا يمكن تحمله.

وتؤدي هذه الحالات إلى عدم الاستقرار، ولكنها تبين أيضا ضرورة إيجاد حلول. فشعوبنا تلجأ إلينا – أي إلى الحكومات والمنظمات الدولية – وتطلب منا العمل، وبخاصة من الأمم المتحدة. فرؤيتها العالمية وتشكيلها العام ومهمتها – وهي حماية مصالح البشرية بأسرها – تسبغ عليها شرعية فريدة في نظر مواطنينا.

ولكي لا نحبط هذه التوقعات، يجب على الأمم المتحدة أن تواجه تحدي إضفاء صبغة العولمة عليها، وأن تسير على الدرب الذي رسمه مؤتمر قمة الألفية.

وقد مرت بلادي أيضا بعملية ضخمة للعولمة في السنوات القليلة الماضية، مما مكنها من أن تندمج اندماجا كاملا في الحياة الدولية. فقد استطاعت إسبانيا أن تفلت من جمود الماضي وأن تسعى إلى إيجاد حلول جديدة لمشاكلها الجديدة. وقد فعلت ذلك دون التخلي عن هويتها كجسر بين مختلف ثقافات وأديان العالم. وهذا هو المنظور الذي تساند بلادي من خلاله عملية الإصلاح والعولمة. وستستمر

في الاضطلاع بذلك أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي، التي تتولاها خلال النصف الأول من العام القادم.

وتتسبب ظاهرة العولمة في كثير من عدم الاستقرار الذي تواجهه عمليات التغير في الوقت الحالي. والأمم المتحدة، التي تفكر تفكيرا عالميا، هي المحفل الطبيعي لإدارة العولمة.

وفضلا عن محاربة الإرهاب، يجب وضع صكوك فعالة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ويجب إحراز تقدم هذا العام في إعداد اتفاقية لمناهضة الفساد.

والمحكمة الجنائية الدولية واحدة من أهم الصكوك في مجال العلاقات الدولية التي سنحتاجها في الألفية الجديدة. وقد شاركت إسبانيا منذ البداية في مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأشنع الجرائم. ويبدو الآن من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تبدأ المحكمة في العمل. وينبغي أن تمثل مختلف النظم القانونية السائدة في العالم في المحكمة على النحو الواجب، لأن العولمة لا تعني الهيمنة. ولا ينبغي تهميش أي بلد في هذه العملية التاريخية؛ وينبغي أن يكون الجميع قادرين على تضمين وجهات نظرهم تجاه النظام الجنائي العالمي في المحكمة.

ويستدعي تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار مزيدا من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي. ومما يدعو إلى التشجيع، ذلك التقدم الذي تحقق في تدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد نتيجة لاتفاقية أوتوا وحظر تلك الألغام والنتائج التي أسفر عنها برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

إن الحاجة إلى حماية البيئة هي حاجة حقيقية، ولا يمكن تأجيل إيجاد الحلول لها. ويوفر بروتوكول كيوتو بعض الإجابات على هذه المشكلة. والذين لا يوافقون على بروتوكول كيوتو عليهم أن يقترحوا حلا أفضل منه. وسيصبح التصديق عليه في ذات الوقت، هو التدبير العملي الوحيد المتخذ في هذا المجال. ولهذا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مراكش، والذي نعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح.

إن الصراعات الجديدة تستلزم حلولا جديدة. وعلينا أن نتناول جميع المراحل في صراع ما من خلال اتخاذ نهج شامل يتضمن بذل الجهود لمنع أسباب الصراع، والمحافظة على السلام عند اندلاع الصراع، وتوطيد ذلك السلام والبدء في الإعمار الاقتصادي والمؤسسي بعد ذلك. وهذه الفكرة استلهمتها الجهود التي تبذلها بلدي في مشروع إزالة الألغام في جنوب لبنان بالتعاون مع الاتحاد الروسي. كما أنها تحفز الجهود التي تشارك فيها إسبانيا بنشاط من أجل تعزيز القدرات الأفريقية على اتقاء الصراعات وتسويتها. ولهذا السبب أسعد إسبانيا كثيرا أن ترحب بميلاد الاتحاد الأفريقي في قمة لوساكا، وأن ترحب كذلك بالمبادرة الأفريقية التي اتخذت هناك.

وينبغي تطبيق هذا النهج أيضا على الإجراءات الدولية لدعم الشعب الأفغاني، الذي يعاني من قسوة الحال، وعلينا أن نساعده على وجه السرعة لتلبية احتياجاته الإنسانية، ولا سيما مع اقتراب فصل الشتاء. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات الدولية، التي تساهم فيها إسبانيا، تقديم دعم واضح لإعادة إعمار البلد على المستوى الاقتصادي والمؤسسي. ويرجع تقرير مستقبل أفغانستان إلى الأفغان أنفسهم. إلا أن المجتمع الدولي لا بد أن يقدم لهم الدعم حتى يتسنى لهم أن يشكلوا حكومة ويقيموا علاقات طبيعية مع جيرانهم وبقية العالم. ولا بد أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أساسيا في إنجاز هذه المهمة.

وينبغي أن تولي الأدوات الدبلوماسية الجديدة المطلوبة اهتماما خاصا للشؤون الإنسانية. فالحاجة إلى حماية حقوق اللاجئين والمشردين داخليا، وسهولة الوصول إلى المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين وحالة الأطفال في الصراعات المسلحة، علاوة على المشكلة الأمنية المتعلقة بالأمم المتحدة والأفراد المتصلين بها كلها مشاكل تتطلب حلا فعالا. فإذا قصرت بعض الدول في الوفاء بالتزاماتها في المنطقة، لا بد من لفت انتباهها إلى موقفها مرارا حتى تغيره.

وحفظ السلام أداة مهمة في هذا النهج الشامل لمعالجة الصراع. ويتعين على الجمعية العامة اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي المتعلقة بعمليات حفظ السلام من خلال زيادة حجم إدارة حفظ السلام التابعة للأمانة العامة وتحسين مشاركة البلدان المساهمة بقوات في عملية صنع القرار وتعزيز عمليات الشرطة المدنية، التي قامت إسبانيا بدور نشط فيها.

ولن يكون أي من ذلك كافيا ما لم تحصل عمليات حفظ السلام على ولاية واضحة ومناسبة يساندها دعم سياسي حاسم من جانب مجلس الأمن. وما لم تكن الولاية واضحة ومناسبة، فسيتعذر إيفاد وحدات الأمم المتحدة إلى أماكن قد يتعين عليهم فيها استعمال القوة. إذ لا يوجد بلد لديه الاستعداد للمخاطرة بأرواح جنوده من أجل الدفاع عن عبارات جوفاء.

ويقودنا ذلك إلى ضرورة الانتهاء من عمليات إصلاح مجلس الأمن. فنحن بحاجة إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وفعالية وشفافية. وستعمل إسبانيا المرشحة كعضو غير دائم في مجلس الأمن في الانتخابات التي ستجرى أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، جاهدة، إذا انتخبت، على زيادة عدد المشاورات مع الدول غير الأعضاء في المجلس، ولا سيما مع الدول الأكثر تأثرا بالمسائل التي يناقشها المجلس وتحسين نوعية تلك المشاورات.

إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية – المدنية والسياسية، فضلا عن الاقتصادية والاجتماعية – هي حقوق بحكم المولد للبشرية جمعاء وليست لجماعة معينة من الدول. وأصبح انتهاك تلك الحقوق يثير اليوم الإدانة على نحو لم يحدث في الماضي. وواجبنا أن نواصل تعزيز نقاط الاتفاق هذه، والتعبير عن المخاوف التي تشغل بال الجميع.

ولذلك مما له أهمية أن مؤتمر دربن تمكن من اعتماد وثيقة ختامية. وإسبانيا، شأنها شأن بقية الاتحاد الأوروبي، تتمسك حتى النهاية بالتزامها بأهداف المؤتمر. وعلينا أن نستفيد من الاتفاق الذي تحقق في دربن لمواصلة إحراز تقدم في هذا المجال. ومن نفس المنطلق، سينظم بلدي بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأيام القليلة المقبلة في مدريد، مؤتمرا استشاريا عن تعليم الطلاب ما يتعلق بأمور حرية الديانة أو الاعتقاد والتسامح وعدم التمييز.

ولا يسعني إلا أن أشير إلى مسألة جبل طارق. وحسبما أبلغ الأمين العام بالفعل، فقد اتفقت المملكة المتحدة وإسبانيا في لندن بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه على استئناف محادثاتهما في إطار إعلان بروكسل، وأصدرا بيانا لهذا الغرض أكدا فيه إرادتهما السياسية على التغلب على جميع الاختلافات القائمة بينهما المتعلقة بجبل طارق واختتام هذه المحادثات على الفور وبنجاح لصالح جميع الأطراف المعنية. وفضلا عن ذلك فقد دعي رئيس وزراء جبل طارق للاشتراك في اجتماعات وزارية في إطار هذه العملية.

وتعد مشكلة التنمية مركزا للأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. ويشكل إعلان الألفية الإطار الأساسي لهذه الأنشطة ولا بد من تنفيذه برمته. وينبغي أن تبدأ الجمعية العامة في هذه الدورة تشغيل آلية فعالة لرصد تنفيذ الاتفاق.

وتعمل إسبانيا أيضا على تحديد مجالات للتعاون الإنمائي، فإسبانيا، على سبيل المثال، رائدة في مجال تنمية الائتمانات الصغرى التي تعد أداة مناسبة بصفة خاصة للتنمية في البلدان الأقل تقدما. وقد نظمت إسبانيا في لاس بالاس هذا العام اجتماعا رفيع المستوى عن السياحة والتنمية في البلدان الأقل نموا بهدف وضع خبرتها المكثفة في هذا المجال في خدمة تنمية السياحة في هذه البلدان، وبعضها مثل الدول الجذرية الصغيرة لها مزايا نسبية في هذا المجال ينبغي أن تستفيد منها.

وستنظم إسبانيا أيضا في نيسان/أبريل المقبل انعقاد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، وبذلك تستجيب للحاجة إلى إعطاء اهتمام خاص للسكان الضعفاء – وهم الذين يحتمل أن يعانوا أكثر من غيرهم من أعلى معدلات الفقر. والقضاء على الفقر هو الهدف الأساسي لكل من إعلان الألفية والسياسة الإسبانية القائمة على التعاون من أجل التنمية.

وإذا كانت هناك جماعة من الناس تتسم بالضعف على أساس تعريف الضعف، فتلك الجماعة هي جماعة المرضى. وقد أبرزت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالإيدز وغيره من الأمراض المعدية الحاجة الملحة لوقف انتشار هذه الأمراض. وستسهم إسبانيا إسهاما كبيرا في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا الذي أنشئ لهذا الغرض.

ولن يتسنى للأمم المتحدة إنجاز جميع هذه المهام إذا لم تكن لديها الموارد الضرورية لإنجازها. وستناقش ميزانية السنتين المقبلتين أثناء هذه الدورة للجمعية. وينبغي أن تستمر الجهود الرامية لفرض انضباط في الميزانية ولكن ينبغي تحاشي المواقف المتصلبة التي تمنع المنظمة من مواجهة مسؤولياتها.

والتملص من تحمل المسؤوليات شيء لا تستطيع المنظمة أن تقدم عليه، وخاصة الآن. وتفرض الشرعية الفريدة مسؤولية فريدة. وسيحكم على الأمم المتحدة في هذه الألفية الجديدة من خلال فعاليتها في معالجة المشاكل الجديدة التي تواجهها، وقدرتها على تحويل الحالات الغامضة إلى حلول، وتحويل انعدام الأمن إلى ثقة والخوف إلى أمل.

وفي الختام أود أن أدلي بتعليق آخر. لقد أشار وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية، في بيانه، إلى مدينتي سبته ومليلة الإسبانيتين وإلى الأراضي الإسبانية الأخرى. وفي سياق علاقات الصداقة وحسن الجوار القائمة بين إسبانيا والمغرب، أود أن أؤكد أن مدينتي سبته ومليلة والجزر المجاورة لهما، هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الإسبانية وأن مواطنيها ممثلون في البرلمان الإسباني بنفس الصفة وبنفس الشروط التي تنطبق على سائر أبناء وطنهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الحبيب بن يحيى، وزير الشؤون الخارجية في تونس.

السيد بن يحيى (تونس) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أتقدم إليكم ومن خلالكم إلى بلدكم الصديق جمهورية كوريا بأحر التهانئ لانتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم التوفيق في مهامكم. كما أود بنفس المناسبة أن أعبر عن جزيل الشكر والتقدير لسلفكم السيد هاري هولكيري.

وإنه ليسعدني أن أجدد باسم بلدي خالص التهنئة إلى السيد الأمين العام كوفي عنان لإعادة انتخابه وعلى إحرازه إلى جانب الأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام.

تنعقد هذه الدورة في فترة تتميز بانشغال العالم بتداعيات الأعمال الإرهابية الشنيعة التي وقعت يوم

١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة، والتي أدانتها تونس بشدة وفي حينها. ونجدد بهذه المناسبة تعاطفنا مع الشعب الأمريكي الصديق وتعازينا له ولعائلات الضحايا.

لقد أجمعت الدول من خلال القرارات التي اعتمدت مؤخرا من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة لمكافحة الإرهاب على ضرورة مقاومة هذه الظاهرة بكل حزم، مشددة على إدانتها لهذه الأعمال الإرهابية ومعلنة عن عزمها على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذه الآفة بالنجاعة الكافية وللوقاية منها.

وإن تونس، التي حذرت منذ بداية التسعينات من خطورة ظاهرة الإرهاب، ودعت في ذلك الوقت إلى اتخاذ التدابير اللازمة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية للوقاية منها والتصدي لها بالنجاعة الكافية، لتجدد اليوم ما أكدته في السابق على أهمية العمل من أجل تطوير التعاون بين الدول لمكافحة الإرهاب. ويتعين اليوم أخذ التدابير اللازمة والحازمة لتطبيق مقتضيات قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ضد كل المتطرفين المتورطين بصفة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال إرهابية في بلدانهم الأصلية أو خارجها وبعيدا عن كل ازدواجية في المعايير في هذا المجال ولا سيما فيما يتصل بمنح حق اللجوء السياسي والإقامة. وإن إيمان تونس بضرورة اعتماد مثل هذه الإجراءات جعلها في منأى عن تواجد عناصر شبكات التطرف والإرهاب على أرضها.

كما أن تطوير التعاون الدولي في هذا الميدان لا بد أن يشتمل على تدعيم الرصيد القانوني المعتمد إلى حد الآن، وذلك من خلال صياغة معاهدة دولية شاملة تسمح بوضع خطة عمل متكاملة في هذا الشأن. وفي نفس السياق تؤيد تونس انعقاد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب يحدد الإطار القانوني وكيفية وضع الآليات الكفيلة بحماية المجتمع الدولي من تهديدات هذه الآفة ومخاطرها.

ويرسخ في اعتقاد تونس أن مقاومة الإرهاب والقضاء عليه تتطلب اعتماد مقاربة شاملة تجعل من الوقاية وتشخيص الجذور العميقة لهذه الظاهرة أساسا لمنهجية العمل الدولي في هذا المضمار. وإن البحث في الظروف والأوضاع الدولية العامة المحيطة والمؤثرة في تطور وتنامي العمل الإرهابي أمر ضروري من شأنه أن يسمح بإيجاد العلاج الصحيح لإيقاف انتشار هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار يتعين معالجة كل الأسباب التي تولد الإحساس بالظلم وغياب العدل والحرمان والإقصاء حتى لا يقع استغلال هذه المشاعر من أطراف مشبوهة لتغذية التطرف والإرهاب. ولا شك أن للأمم المتحدة وللجمعية العامة على وجه الخصوص دورا فعالا لتوضيح الرؤيا في هذا المجال.

إن أي مقاربة شاملة لمقاومة الإرهاب، لا بد أن تؤكد على الترابط والتفاعل المتبادل بين الاستقرار والأمن والسلم من ناحية والتنمية والتقدم من ناحية أخرى. وكانت قمة الألفية التي حققت أهم تجمع لرؤساء الدول والحكومات في تاريخ منظمتنا قد أكدت على هذا الترابط، مشددة على ضرورة وضع استراتيجية عمل أممي وخطط تنفيذية لبلوغ الأهداف المنشودة التي أجمع قادة الدول في تلك المناسبة على رسمها للألفية الجديدة.

إن دورتنا الحالية تكتسي أهمية خاصة للوقوف بعد سنة على ما أقرته قمة الألفية من مبادئ وأهداف ولتطوير العمل المشترك بيننا على أساس ما دعت إليه هذه القمة من سعي جماعي، وبروح التوافق والتعاون والتضامن لمعالجة أمهات مشاكل المعمورة، سواء تعلق الأمر بالأمن والسلم الدوليين أو قضايا التنمية والقضاء على الفقر.

ويبرز التضامن من اليوم كضرورة حتمية لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها الإنسانية. وفي هذا السياق بين سيادة رئيس الجمهورية التونسية، زين العابدين بن علي، في العديد من المنابر الإقليمية وفي قمة الألفية وقمة مجلس الأمن أهمية التضامن في معالجة الفقر الذي يمثل سببا من أسباب التوتر والتأزم في المجتمعات.

ونعتقد أنه لا يمكن ضمان الاستقرار والأمن في العالم دون القضاء على الفقر والتهميش والإقصاء. وفي هذا الإطار يتنزل نداء رئيس الدولة إلى بعث الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر.

ومن أعلى هذا المنبر أريد أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأطراف التي تفاعلت مع هذا المقترح واشتركت في مشاورات الأمين العام الذي لا يفوتني أن أنوه بالجهود التي قام بها لإعداد تقرير إيجابي نأمل أن يكون أساسا لدورتنا هذه من أجل التوصل إلى إحداث هذا الصندوق. وقد أكدنا مرارا أن هذا الصندوق لا يحدث ازدواجية في الهياكل الأممية المعنية بمكافحة الفقر بل يكملها، إذ أنه يوفر وسيلة لتمويل مشاريع صغرى ترمي إلى خلق مواطن شغل [فرص عمل] في المناطق الأكثر فقرا في العالم، وذلك من خلال مساهمات طوعية يتم إيداعها في حساب يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن مسؤولية تدعيم ركائز الأمن والسلم الدوليين تعود بالأساس إلى مجلس الأمن، الذي أظهر في الأسابيع الأخيرة نجاعة خاصة لمجابهة الأوضاع المستجدة. ونأمل أن يواصل هذا الهيكل القيام بمهامه بنفس الحزم، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد توترا متصاعدا أودى بحياة العديد من المدنيين الأبرياء بسبب التعنت الإسرائيلي.

وفي هذا الظرف الدقيق فإن تونس تدعو إلى القيام بدور فعال كفيل بحماية الشعب الفلسطيني الأعزل. وتجدد في هذا الصدد دعوتها إلى توفير حماية للشعب الفلسطيني بإرسال مراقبين دوليين.

وإن تونس لتؤكد اليوم أنه لا خيار أفضل من توخي سبيل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، يضمن استرجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة. وتبارك تونس، في هذا الصدد، تأكيد الرئيس جورج بوش، في خطابه أمام الجمعية العامة، على ضرورة بعث الدولة الفلسطينية المستقلة. كما تذكِّر تونس بموقفها الداعي إلى الانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري وما تبقى من الأراضي المحتلة بجنوب لبنان.

لا شك أن مسألة العقوبات تبقى مطروحة، وهي تستوقف الضمير الدولي لما تسببه من معاناة للمدنيين. ونأمل في هذا السياق، أن يتم التوافق الدولي من أجل رفع العقوبات عن العراق ومعالجة القضية الإنسانية العالقة، ومن بينها مسألة المفقودين من رعايا الكويت والدول الأخرى.

كما أن الوقت قد حان للرفع النهائي للعقوبات المفروضة على الشقيقة ليبيا بعد ما استوفت تنفيذ التزاماتها المتعلقة بقضية لوكربي.

وتونس، انطلاقا من انتماءاتها الجهوية والإقليمية، تسعى دوما من خلال مبادرات رئيس الدولة لزيادة تعزيز علاقاتها مع دول اتحاد المغرب العربي وتنشيط هياكل الاتحاد المغاربي وترشيد عمله باعتباره خيارا استراتيجيا يعكس إرادة شعوب المنطقة بضرورة اندماج دولنا وتكاملها. وتعمل تونس أيضا على تعزيز التشاور والتعاون في إطار الفضاء الأوروبي المتوسطي، على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل، وضمان مصالح جميع الأطراف، واحترام خصوصيات كل منها من أجل تحقيق تنمية متضامنة لشعوب ضفتي المتوسط، خدمة للأمن والاستقرار في المنطقة.

ووفاء من تونس لالتزامها تجاه قارتنا الأفريقية حرصت على تأمين انطلاقة جديدة لأفريقيا بدعمها الاتحاد الأفريقي الجديد، والمبادرة المتعلقة بالشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، والتي سنساهم بفعالية في تجسيد أهدافها بأقصى ما لدينا من إمكانيات وتجارب وخبرات.

إن احترام ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بمبادئه وأهدافه خير ضمان لقيام منظمتنا بالدور المناط بعهدتها في مجال التنمية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وفي هذا الإطار يتعين تعزيز دور الجمعية العامة باعتبارها جهازا يعكس الإرادة الجماعية لأعضاء الأمم المتحدة، ويجسم مفهوم الديمقراطية في العلاقات الدولية.

أما في خصوص مجلس الأمن، فقد حرصت تونس، من خلال عضويتها في هذا الجهاز الهام، على تدعيم دوره والعمل باتجاه توافق الآراء في معالجة مختلف القضايا المطروحة على جدول أعماله، بما يضفي مزيدا من المصداقية على المجلس، وينعكس إيجابيا على فعاليته.

وقد حرصت تونس خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير ٢٠٠١ على اعتماد مقاربة شاملة في معالجة مختلف حالات عدم الاستقرار والتوتر في العالم، واقترحت في هذا السياق على مجلس الأمن مناقشة موضوع ”بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل“. وقد أفضى البحث في هذه المسألة إلى إجماع أعضاء المجلس على التأكيد على الترابط بين السلام والتنمية والبعد الوقائي لهذه المقاربة، وأهمية تضامن المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض بالمناطق التي تواجه التوترات والصراعات.

ويبقى في نظرنا من الضروري التعمق في مسألة إصلاح مجلس الأمن، وذلك من خلال توسيع عضويته في المقاعد الدائمة وغير الدائمة، على أساس توزيع جغرافي عادل يضمن مصالح الدول على اختلافها، وخاصة النامية منها.

ومساهمة من تونس ميدانيا في إحلال الأمن والسلم في ربوع العالم، فإنها تشارك في العديد من عمليات حفظ السلام في العالم، وآخرها مساهمتها الحالية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي إطار ولاية الأمم المتحدة في ذلك البلد، والتي أدارها باقتدار السفير التونسي كمال مرجان كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة.

إن من أوكد التحديات في مجال السلم والأمن الدوليين التي ما زالت تواجه الإنسانية، تلك المتعلقة بإزالة أسلحة الدمار الشامل. ولا بد كذلك من التأكيد في هذا الإطار على أهمية العمل على إقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي ساهم في تقليص المسافات، ومكن الإنسانية من إحراز تطور مشهود في عديد من المجالات، وفي رواج الأفكار وتقريب الشعوب. غير أن فوائد هذا التطور لم تشمل كل البلدان، وإن إيجابيات التراكم السريع للمعارف والتكنولوجيات لم تستفد منها كل الشعوب، خاصة في البلدان النامية.

وإن اتساع الفجوة الرقمية القائمة بين البلدان المصنعة والبلدان النامية يدعو إلى الانشغال. ونعتقد أن من الضروري أن يتم إقرار الخطوات العملية لتمكين كل البلدان من الاستفادة من التحولات التكنولوجية والثورة المعلوماتية. وفي هذا الإطار، فإن تونس سوف تحتضن الجزء الثاني ”لقمة مجتمع المعرفة“ سنة ٢٠٠٥، في حين تحتضن سويسرا الجزء الأول من تلك القمة سنة ٢٠٠٣. وأود أن أجدد تقدير تونس لكل البلدان التي تعاونت معها لدعم عقد هذه القمة. كما أجدد شكرنا للسيد يوشيو أوتسومي الأمين العام

للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية على الدور البناء الذي قام به في هذا الإطار.

وتأمل تونس أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الحالية قرارا يمكّن من الإعداد لهذا المؤتمر بجزئيه. كما نأمل أن تتوج أعمال المؤتمر بإرساء شراكة معلوماتية عالمية فعالة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

إن قدرتنا على رفع التحديات التي نواجهها جميعا، بما فيها ظاهرة الإرهاب، تتوقف على إرادتنا في توجيه مجهوداتنا نحو العمل المشترك في إطار منظمتنا هذه التي تبقى الهيكل الدولي الأمثل لتحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعا والقائمة على التعاون والتضامن والتسامح والشراكة لما فيه خير البشرية قاطبة.

السيدة ميتريفا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بتعازينا الخالصة إلى الشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية على حادث تحطم الطائرة الذي وقع اليوم، وأن أعرب عن عميق مواساتنا لأسر الضحايا على هذه الخسارة المفجعة. ونتوجه بتعازينا أيضا للجمهورية الدومينيكية، شعبا وحكومة، التي كان معظم من كانوا على متن الطائرة من رعاياها.

إن مؤتمر قمة الألفية، بدعوته إلى القيام بعمل متضافر لمكافحة الإرهاب، وإلى انضمام الدول على وجه الاستعجال إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كان يتوقع سلفا الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود الفعالة والشاملة، وإلى مزيد من التعاون في هذا الصدد.

وأدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية إلى توحيد العالم، وأعادت تأكيد تصميمنا جميعا على خوض المعركة ضد الإرهاب، وجمعتنا حول قيمنا ومصالحنا المشتركة. لقد حدث ذلك الهجوم الإرهابي غير المسبوق أثناء سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. وتتمثل الرسالة المشؤومة للإرهاب في تدمير جوهر الحوار ذاته باعتباره ردا عالميا على الصراعات والعنف.

وقد عبَّرت الأمم المتحدة عن تضامنها القوي واستعدادها الكامل لمكافحة الإرهاب باتخاذها عدة قرارات في هذا الخصوص. واليوم، أعيد التأكيد على هذا الموقف باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٧ (٢٠٠١) الذي اعتمد إعلانا بشأن الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب.

إن بلدي، جمهورية مقدونيا، بإعرابه عن إدانته القوية لتلك الهجمات الإرهابية، وتضامنه مع الشعب الأمريكي وحكومته، انضم فورا إلى الدعوة من أجل إنشاء تحالف عالمي لمكافحة الإرهاب الدولي. واتخذنا تدابير ملموسة كإسهام منا في الجهود العالمية وفي التعاون لكبح جماح الأنشطة الإرهابية.

وكرد على الإرهاب، وإدراكا منا لحقيقة أن الإرهاب يتجاوز حدود الدول، فقد اقترحنا أيضا وضع ميثاق إقليمي لمكافحة الإرهاب ينبثق عن تجربتنا المريرة مع الإرهاب خلال الأشهر الثمانية الماضية، ودعونا المجتمع الدولي لأن يقطع الدعم المالي الذي تحصل عليه الأنشطة الإرهابية، وأن يعزز في ذلك السياق مكافحة الجريمة المنظمة، إدراكا منا للصلة القوية بين هذه الظواهر الشريرة. كما يمثل حسم الصراعات الإقليمية إسهاما هاما آخر يمكننا تقديمه لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالصكوك الدولية ذات الصلة، نرى أن اتفاقيات الأمم المتحدة الحالية توفر إطارا قانونيا دوليا متينا لتنفيذ التدابير العديدة التي تستهدف القضاء على الإرهاب. وفي الوقت الذي نؤيد فيه بقوة اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب والتوصل إلى توافق آراء حول وضع تعريف عالمي

للإرهاب، نرى أن عدم وجودهما يجب ألا يحول بيننا وبين اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص.

إن اتخاذ هذه الإجراءات الآن أمر مطلوب منا جميعا – جميع البلدان والأقاليم والمنظمات الدولية. فليس هناك أي خيار غير التعاون والشراكة الدوليين، كما أنه لا بديل عن المكافحة المشتركة للجريمة المنظمة، التي تغذي الإرهاب. ولكن هناك مسألة واحدة لا بد من أن نضعها نصب أعيننا، ألا وهي أن اتباع نُهج مختلفة تجاه أعمال الإرهاب أمر يقوض كفاحنا. ليس هناك أي إرهاب كبير أو صغير، ولا إرهاب دولي أو محلي، ولا إرهاب يُطاق أو لا يمكن احتماله. يجب ألا يُسمح لأحد بممارسة بث الرعب؛ لأن نتائجه مدمرة بنفس القدر. وعلينا أن ندافع بقوة أكثر من أي وقت مضى عن قيمنا المشتركة للديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بأن يجري التلاعب بنا من خلال استخدام خلافاتنا الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية كتبرير لأعمال الإرهاب.

وخلال السنوات العشر الأخيرة، أقامت جمهورية مقدونيا مجتمعا ديمقراطيا، باعتباره عنصرا للاستقرار في منطقة البلقان. وقد عرض نموذجنا للعلاقات فيما بين الأعراق كمثال يُحتذى به لقي الاستحسان من المجتمع الدولي. ولكن قبل ثمانية أشهر،تعرضت مقدونيا لهجمات إرهابية عنيفة هددت بتقويض كل منجزاتنا. وتحت ذريعة النضال من أجل حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، كان ما يسمى بجيش التحرير الوطني – الذي يعود أصل تكوينه، وتنظيمه وقيادته، وسوقياته إلى كوسوفو – يريد تحقيق هدف واحد، ألا وهو تقسيم مقدونيا وتغيير الحدود الحالية في المنطقة.

وكان ردنا على تلك الهجمات عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا، وجاء الاتفاق الإطاري المؤرخ ١٣ آب/أغسطس من هذا العام، الذي وقّع عليه زعماء الأحزاب السياسية الأربعة، نتيجة لالتزامنا القوي بإيجاد حل سياسي للأزمة، باعتبار ذلك أفضل سبيل للدفاع عن بلادنا ولإحباط أهداف الإرهابيين. ولكن دعوني أكرر التأكيد هنا على أننا سندافع عن بلادنا بوسائل أخرى عند الاقتضاء.

وكانت تكلفة الإرهاب باهظة بالنسبة لمقدونيا وشملت: خسائر كبيرة في الأرواح، وتدمير للبيوت والممتلكات، ونزوح الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا. وسببت تلك الأزمة أيضا تدهورا في الاقتصاد وعجزا كبيرا في الميزانية. وكان لها كذلك تأثير سلبي على التنمية الوطنية، كما زادت من معدلات البطالة والفقر. لذلك، أحث المجتمع الدولي، والمؤسسات المالية الدولية، والاتحاد الأوروبي بشكل خاص على معالجة احتياجاتنا في مؤتمر المانحين المقبل والنظر في إمكانية إلغاء ديوننا الخارجية.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي بأن أؤكد على حقيقة أن المجتمع الدولي يقدم دعما سياسيا قويا لجمهورية مقدونيا. كما يضطلع كل من الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي بدور هام في التغلب على هذه الأزمة، الأمر الذي يجعلنا نشعر بالامتنان لهم جميعا.

وأود أيضا أن أشيد برد الفعل السريع من جانب مجلس الأمن. إن إدراك حقيقة أن المشاكل الموجودة في مقدونيا حافزها ومصدرها إلى حد كبير كوسوفو المجاورة أدى إلى اتخاذ القرار ١٣٤٥ (٢٠٠١)، الذي أدان فيه المجلس بشدة ضمن أمور أخرى أعمال العنف التي يرتكبها متطرفون، بما فيها الأنشطة الإرهابية، وأيد حكومة مقدونيا في جهودها الرامية إلى إنهاء العنف على نحو يتفق مع سيادة القانون. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس القرار ١٣٧١ (٢٠٠١)، الذي أيد التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري، ورفض استخدام

العنف سعيا لتحقيق أغراض سياسية. وحتى إن كانت الأمم المتحدة لم تشترك بشكل مباشر في حسم الأزمة في مقدونيا، فإنها متواجدة على أرض الواقع من خلال وكالاتها التي تعمل مع الحكومة من أجل تخفيف حدة آثار الأزمة. ونحن ممتنون لها لما تقدمه من مساعدة.

وعلى الرغم من جهود جمهورية مقدونيا والمجتمع الدولي، ما زالت هناك محاولات تبذل لإعاقة عمل البرلمان وعرقلة تنفيذ الاتفاق الإطاري. وتثبت الأحداث الأخيرة التي وقعت في منطقة تيتوفو، ومقتل ثلاثة رجال شرطة، واختطاف بعض المدنيين المقدونيين أن العنف ما زال مستمرا. ولا بد لنا جميعا من أن ندين هذه العقبات التي تعوق استتباب السلام والاستقرار. ومقدونيا عاقدة العزم على المضي قدما في مسار السلام، وهي لن تسمح لهذه الأحداث بأن تطمس رؤيتنا أو تبعدنا عن أهدافنا الرئيسية لبناء ديمقراطية قوية في الداخل والاندماج في الهياكل الأوروبية الأطلسية.

لقد بين لنا التاريخ الحديث للأزمات أكثر من أي وقت مضى أهمية التعاون والتضامن بين بلدان منطقتنا، وكان هذا هو المنطلق الذي انبنت عليه كل تصرفاتنا. وتمثل عملية اندماجنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي هدفا مشتركا لجميع البلدان الموجودة في منطقة جنوب شرق أوروبا. ونحن جميعا ندرك أن عضويتنا في الاتحاد والمنظمة ستحقق لنا الاستقرار والرخاء بشكل دائم.

إننا مصممون على الإسهام في النهوض بالسلم والأمن الدوليين، وزيادة التعاون في جميع المجالات، وتعزيز دور الأمم المتحدة. وفي هذا العام، قدمت جمهورية مقدونيا مشروع قرار بشأن صون السلم والأمن الدوليين، وحُسن الجوار، والاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا، اعتمدته اللجنة الأولى دون تصويت، واشترك في تقديمه ٤٦ دولة عضو.

إن مكافحة الإرهاب لا يجب أن تبعدنا عن متابعة المواضيع الهامة الأخرى المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وكنا في العام الماضي قد حددنا في قمة الألفية اتجاه الأنشطة المستقبلية للأمم المتحدة التي نلتزم بها وهي تشمل: القضاء على الفقر، ومكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنع اندلاع الصراعات، وحماية البيئة. ولكن اسمحوا لي في هذه المناسبة أن أشير إلى مسألة حقوق الطفل ورفاهه، وأن أكرر التأكيد في هذا السياق على أهمية الدورة الاستثنائية القادمة المعنية بالطفل، باعتبارها محفلا لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن والخطوات الواجب اتخاذها لمنفعة الأطفال في كل أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك لا تزال العولمة إحدى أهم المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي. ومن الواضح أن هناك مشاكل أساسية تحتاج إلى المعالجة الفورية. ومما له أهمية بالغة في الألفية الجديدة أن يعالج المجتمع الدولي جدول أعمال التنمية بطريقة أنسب. ونحن نعتقد أن للأمم المتحدة دورا أساسيا تضطلع به في هذه العملية. والمؤتمر الدولي الذي سيُعقد في السنة المقبلة بشأن التمويل من أجل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، هما أهم حدثين في هذا الصدد، ويتعين علينا جميعا أن نسهم على أفضل نحو ممكن للخروج منهما بنتيجة ناجحة. والموضوع المهم الآخر هو الشروع في المفاوضات التجارية الشاملة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، بتركيز خاص على مشاكل التهميش، والتنمية المستدامة وتنفيذ جميع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

لقد تغير العالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر. ويتعين علينا التكيف مع حقائق الواقع الجديد. وهناك الكثير من

التحديات أمامنا، وينبغي للأمم المتحدة أن تكون أفضل استعدادا للتعامل معها وذلك سيتطلب منا مزيدا من الالتزام. وتتوقف قوة منظمتنا ونجاحها على تصميم جميع أعضائها على الاستجابة للتحديات الجديدة على نحو أكثر فعالية واتصالا بالموضوع واستقامة. ولدينا جميعا دورنا الذي نضطلع به في هذا الصدد. وهذا أفضل إسهام يمكن أن نقدمه في بناء عالم أفضل لنا جميعا.

وأخيرا، وليس آخرا، اسمحوا لي أيضا أن أتقدم بتهانئي المخلصة للأمم المتحدة ولأمينها العام، كوفي عنان، على جائزة نوبل للسلام. وهذا دليل آخر على الأهمية الدائمة لمبادئ وقِيَم منظمتنا المضمَّنة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى القيادة الممتازة لأمينها العام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد رياض الرحمن، وزير الدولة للشؤون الخارجية لبنغلاديش.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ بحرارة السيد هان سيونغ - سو على انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة. ونتشاطر مع الآخرين الاقتناع بأنه سيبثّ في أعمال الجمعية العامة دينامية ومنظورا جديدا.

وأشارك أيضا في الإشادة الحارة بسلفه، السيد هاري هولكيري. ونهنئ أيضا الأمين العام كوفي عنان وموظفيه على منحهم جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١. إذ أنه شرَّفنا جميعا. وما إعادة انتخابه لولاية ثانية إلا إجلال لتفانيه والتزامه ومحض عمله الدؤوب.

إن كارثة ١١ أيلول/سبتمبر تركت في أنفسنا جميعا آثار جراح عميقة. وأحدثت تغييرا نهائيا ومشقة لا مناص منها. ولكنها شحذت وقوَّت عزيمة مشتركة، وتصميما فولاذيا على مواجهة وإدانة جميع أعمال العنف الطائشة والغبية هذه.

وتقف بنغلاديش على أهبة الاستعداد لمكافحة الإرهاب، في جميع أشكاله ومظاهره، أيا كان من ارتكبه وأينما كان. ونعتقد أن الإرهاب يعوق السلام والأمن ويحدث الفوضى السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي حول العالم.

ولهذا تعهدنا بالدعم الكامل لجهود المجتمع الدولي المتضافرة الرامية إلى مواجهة هذه البلوى على أفضل نحو، وبأسرع وأشمل ما يمكننا. وابتدرنا عملية اكتشاف احتمال وجود أي محور تركيز إداري أو مالي أو شبكة للإرهابيين مشتبه فيهم. وإننا لم نعط ولن نعطي أي نوع من الملاذ الآمن، أو التدريب أو الدعم لأي نوع من الجماعات أو الخلايا الإرهابية. ونقوم بالاستجابة لدعوة الأمين العام ونعمل لنكون طرفا في عدد من صكوك الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد وقَّعنا سلفا على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن قمع الإرهاب ونرى أن لديها مجالا لمزيد من التعزيز.

وبوصفنا عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، فإننا ندعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إكمال واعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب في موعد مبكر، وسنشارك بفعالية في تلك الجهود. ويحدونا الأمل في أن يتم اتباع نهج جامع يوحدنا جميعا في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب.

وندرك أن الإرهاب ليست له صورة ثابتة وأن له العديد من الأشكال المتباينة التي تعكس تعقيد المجتمع الإنساني. ولكن هذا القدر من المعرفة مؤكد لدينا: وهو أننا نعرف ما لا يمثله الإرهاب. ويجب أن نشدد ونؤكد بشكل حاسم على أن الإرهاب ليست له علاقة بدين واحد أو أي منطقة معينة في العالم، بل هو ظاهرة عالمية ويجب مواجهته على هذا النحو. ولذا نرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس بوش أمام الجمعية العامة، في الجلسة الـ ٤٤ في ١٠ تشرين

الثاني/نوفمبر، والذي أقتبس فيه قول شيخ جامعة الأزهر، أقدم مؤسسة إسلامية للتعليم العالي في العالم، الذي أعلن ”أن الإرهاب مرض وأن الإسلام يحرم قتل المدنيين الأبرياء“.

لقد أكد المتكلمون السابقون على أن الضوء الساطع المسلط على الإرهاب ينبغي ألا يعشي نظرنا عن متابعة الأهداف الملحة الأخرى. فالواقع أن الإرهاب ليس سوى إحدى القوى السلبية العديدة التي تشكل مضمون ما نسميه بالعولمة، بما في ذلك المخدرات، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وغسل الأموال، وتدهور البيئة، والأمراض الجديدة التي غزت كل المجتمعات، وللعديد منها روابط لا تنفصم، ولا تحترم الحدود. وهي تستدعي اتباع نهج جماعية وعملا عالميا متضافرا.

وعلى الجانب الإيجابي، فإن العولمة فرضتها قوتان بالغتا الأهمية – الوعي الجماهيري بحقوق الفرد وأثر العلم على التكنولوجيا – والدفع نحو نَيل الحقوق الفردية، والشواغل الإنسانية وبروز قانون إنساني جديد أمور تنعكس في انتشار الديمقراطية على نطاق العالم. وأدى التقدم في العلم والتكنولوجيا إلى سد الفجوة في مجال المعلومات والاتصالات. وهذه القوى معاً قد غيَّرت طبيعة عالمنا، ومثلت تحديا لسياق ومعنى السيادة، وأظهرت الحاجة إلى اتباع نهج جديدة وديناميةة.

والتغيرات الجذرية التي حدثت في أعقاب نهاية الحرب الباردة تزامنت في بنغلاديش مع إسقاط الدكتاتورية العسكرية في عام ١٩٩٠ ومجيء الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين أجرت بنغلاديش ثلاثة انتخابات عامة متعاقبة أثنى عليها جميع المراقبين المحايدين، على الصعيدين المحلي والخارجي، باعتبارها حرة ونزيهة بصورة بارزة. وقد تميزنا على نحو متفرد بأننا الديمقراطية البرلمانية الوحيدة التي تُجرى فيها الانتخابات حسب الدستور بواسطة حكومة مؤقتة تتولى السلطة بالوكالة خلال فترة ٩٠ يوما.

وقد ضربت الديمقراطية بجذورها وانتشرت هذه الجذور على مدى بعيد وواسع. واليوم على الرغم من كل القيود التي تعاني منها بنغلاديش بسبب الفقر، فقد أظهر أبناؤها بصورة لا لبس فيها أنهم بلد مسلم معتدل يعمل بفعالية وآخذ في التحديث، فآخر الانتخابات التي أجريت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، شارك فيها ٧٥ في المائة من أكثر من ٧٠ مليون ناخب. وما كان رائعا فيها هو العدد الذي لم يسبق له نظير من النساء اللاتي مارسن بحرية حقهن الدستوري.

وفي تظاهرة غامرة من التأييد، أعاد الشعب تحالف الأحزاب الأربعة بقيادة رئيسة الوزراء بيغوم خالدة ضياء إلى السلطة، بأكثر من أغلبية ثلثي المقاعد في برلمان بنغلاديش. وهذا تأييد رائع للديمقراطية ونصر رائع لها. وهو أيضا يفرض عبئا ضخما من المسؤولية على الحكومة لتكون في مستوى هذه المسؤولية الضخمة.

وقد استجابت رئيسة الوزراء بيغوم خالدة ضياء بصورة قوية. والحكومة الجديدة ملتزمة بتوطيد وتنمية نظام دائم للديمقراطية بمشاركة من المعارضة. وينصبّ التركيز الأساسي على استعادة القانون والنظام لضمان السلام الاجتماعي والوئام والعدالة، لتحسين قدرتنا على مكافحة الفقر، والأمية والتخلف الإنمائي.

وهناك أربعة عوامل تحدد سرعة سير البرنامج الاقتصادي، وهي تقليل حدة الفقر وزيادة الإنتاجية الريفية وتقوية التجارة وتشجيع الاستثمار.

والحكومة، في متابعتها لهذه العوامل الرئيسية، ستصقل استراتيجيتها ذات الجوانب الأربعة التي سبق إقرارها للفترة من ١٩٩١-١٩٩٦، وهي تشجيع إصلاح الاقتصاد

الكلي ودفع عجلة القطاع الخاص وتدعيم نوعية المصروفات الإنمائية وزيادتها والاهتمام بنوعية الاستثمارات، لا بمقدارها. وسيكون هناك دفع ملموس للدبلوماسية الاقتصادية النشطة بعد تحقيق العولمة، التي تستدعي تعاملا أوثق بين السياستين الداخلية والخارجية والتي تتسبب في منافسة أشد على الوصول بصورة أكبر إلى الأسواق وتدفق الموارد والاستثمارات ونقل التكنولوجيا وفرص العمل في الخارج.

وسعيا لتحقيق الهدف الأسمى، وهو تخفيف حدة الفقر، ما زال هناك قلق رئيسي، وهو جعل الأفراد محورا للسياسات العامة.

وفي مجال السياسة الخارجية، ما زالت هناك مهمة أساسية هي تعزيز العلاقات المتبادلة والمفيدة والتعاونية مع جميع البلدان وتوطيد صورتنا في الخارج كعضو مسؤول ومستقر ومعتدل وديمقراطي ومساهم في المجتمع العالمي.

وسياستنا التي لا نحيد عنها هي الاحتفاظ بعلاقات وثيقة وطيبة مع جيراننا على أسس المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية القضايا الثنائية المعلقة من خلال الحوار والتفاوض. ومما يثلج صدرنا بعض الشيء، أنه في أعقاب تشكيل الحكومة الجديدة، زار بنغلاديش مبعوثان خاصان عن قائدي كل من الهند وباكستان كتعبير عن حسن النية بغية تجديد الصلات وإعادة تعزيزها.

ومن الأهداف ذات الأولوية في منطقتنا تعزيز مصداقية وزخم رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ومما يثلج صدرنا بصفة خاصة أن مؤتمر القمة الثاني عشر للرابطة الذي أوقف أعماله سينعقد الآن من ٤ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في كاتماندو، نيبال. ومن الأهمية القصوى أن يضطلع مؤتمر القمة هذا، وهو أول مؤتمر لزعماء جنوب آسيا في الألفية، بتكوين رؤية جديدة لمستقبل المنطقة تتضمن، لا ولايته الاقتصادية – الاجتماعية فحسب، بل أيضا تخفيض التوتر وتطبيع العلاقات وتهيئة مناخ أعرض قاعدة لبناء الثقة.

وتؤمن بنغلاديش بأن أهم التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة جنوب آسيا هو تعزيز النمو المستدام والإصلاح والتنمية. وإن كان تحول جنوب آسيا إلى منطقة نووية قد أسفر عن شيء، فهو زيادة القلق إزاء الأمن في المنطقة. وتعتقد بنغلاديش اعتقادا راسخا بأن الأمن يتخطى الأسلحة التي تمتلكها الدولة ويمتد إلى الارتقاء بمستويات المعيشة وبناء ديمقراطيات راسخة وقوية. فللرابطة بين التنمية والأمن أهمية حيوية في جنوب آسيا. وقد كان هذا هو المنطق الأساسي وراء تأسيس الرابطة. والحافز الإرشادي – كما أعرب عنه المغفور له الرئيس ضياء الرحمن – كان التحسين الواضح لنوعية حياة عامة الناس في بيئة يسودها السلام.

وفي السياق العالمي، ستكون الأولوية القصوى لبنغلاديش الاضطلاع بدور فعال، من خلال المبادرات الملموسة في جميع المحافل الاقتصادية – الاجتماعية، بغية تعزيز قضية البلدان النامية كافة، والبلدان الأقل نموا بصفة خاصة، وبغية المحافظة على المعاملة التفضيلية لأفقر البلدان الفقيرة.

ومن أهداف بنغلاديش الأساسية التي تتفق ودستورها تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها الجهاز الرئيسي للإدارة التعاونية للمشاكل العالمية. وستواصل بنغلاديش الإسهام بفعالية في تسوية المنازعات بالطرق السلمية وفي تعزيز الأمن الجماعي وبناء السلام. ولا يزال التزامنا راسخا بالمحافظة على السلام، ويتضح ذلك في مشاركة بنغلاديش في العناصر العسكرية والمدنية في كثير من مناطق الصراعات المتزامنة. ونفخر بشدة بكوننا أكبر مساهم في الوقت الحالي بالخوذ الزرق الذين يخدمون في عشر بعثات للأمم المتحدة.

ونعتقد أن توصيات فريق الإبراهيمي تشكل أساسا جيدا في مجال حفظ السلام، ونشعر أنه يجب تزويد إدارة عمليات السلام بما يكفي لاضطلاعها بهذه المهمة. وتعتقد بنغلاديش اعتقادا راسخا أنه يجب النظر على نحو جاد، في سياق مشروع التوسع المقترح، في قضية تمثيل البلدان المساهمة بقوات في الشرطة العسكرية والمدنية وفي العناصر الدبلوماسية في إدارة عمليات السلام وفي الإدارات الأخرى، وفي مقار البعثات كذلك.

إن فترة عضوية بنغلاديش في مجلس الأمن تشرف على الانتهاء، وقد سعينا إلى الارتقاء إلى مستوى مسؤوليتنا على نحو واقعي ومعتدل. وحاولنا أن نجعل أعمال المجلس أكثر شفافية وانفتاحا وفعالية وأن نطور تعاملا فعالا بين مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصفة عامة لتجسيد تطلعات الجميع بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ثمة قضايا سياسية واقتصادية تحتل اليوم مكان الصدارة، وقد ركزنا اهتمامنا عليها. ومن أهمها الحالة في أفغانستان. إن بنغلاديش جزء من الائتلاف الدولي الذي يسعى إلى إنشاء هيكل اجتماعي وسياسي واقتصادي مستقر ودائم في أفغانستان في أقرب وقت ممكن. ونرجو أن تتاح للشعب الأفغاني فرصة حقيقية لاختيار نظام حكمه بما يتفق مع القيم الإنسانية والممارسات الديمقراطية في الإدارة التي تعقب طالبان. ويجب أن تكون هذه الحكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق وممثلة ديمغرافيا وبعدالة ومتجاوبة مع احتياجات الشعب الأفغاني ومقبولة من شعب أفغانستان والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي. ونرحب بالجهود التي تركز على الحلول الإيجابية والنهائية لمشاكل أفغانستان، لا سيما الجهود التي تبذل بمساعدة الأمم المتحدة من أجل تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة يقبلها الشعب الأفغاني. ونرحب أيضا بمشروعين رئيسيين: الأول، خطة ضخمة للتعمير وإعادة التأهيل وجهود لتعبئة التمويل؛ والثاني التركيز بدقة على طرق ووسائل تيسير عودة اللاجئين. ومن الأهمية المباشرة المأساة الإنسانية الضخمة في أفغانستان وضرورة احتواء الخسارة في الأرواح وتقليلها وتوصيل الإغاثة الفورية إلى اللاجئين والمشردين.

وبينما تظهر تهديدات جديدة للسلام والأمن والاستقرار الاقتصادي، فإن التهديدات القديمة ما زالت باقية. إذ يظل الاحتلال والصراع بين الدول وفي داخلها، وبخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا والبلقان. مصدر تهديد للسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومما يقلقنا بصفة خاصة التدهور المستمر للحالة في فلسطين، الناتج عن انتهاك حرمة الأراضي الفلسطينية والعقاب الجماعي الذي ينفذ على الفلسطينيين. وستواصل بنغلاديش دعمها الثابت للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الإنشاء المبكر لدولتهم، وعاصمتها القدس.

اليوم ما زال الفقر ''أكبر تحد أدبي وإنساني في عصرنا''، وبالتالي، يجب إعطاء الأولوية الواجبة لمعالجته. ويذكرنا الأمين العام بالالتزامات التي قطعها زعماؤنا أثناء مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي بالقضاء على هذه الآفة.

ويتخذ دور الدعم المالي الخارجي في عملية التنمية أهمية أكبر نظرا لضرورة الإدماج الفعال للتعليم والمعرفة والمهارات والوعي الأفضل ضمن آلية الاقتصاد والسوق على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٠٢.

لقد حدث خلال العقود القليلة الماضية أن فرص وصول منتجات البلدان النامية بصفة عامة، وأقل البلدان نموا بصفة خاصة، إلى الأسواق العالمية تعرضت لقيود شديدة. وفي هذا الصدد، تطالب بنغلاديش شركاء التنمية بتهيئة قدر

أكبر من إمكانية المشاركة في التجارة بما في ذلك إتاحة وصول منتجات أقل البلدان نموا، دون رسوم جمركية ودون حصص على أساس مستقر طويل الأمد ويمكن التنبؤ به. مع وضع قواعد واقعية ومرنة للمنشأ تتفق مع القدرة الصناعية لأقل البلدان نموا. ونرجو للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي يعقد حاليا في الدوحة، أن يتمكن من التركيز بفعالية على التعهدات بتنفيذ الالتزامات التي قطعت فيما سبق أثناء جولة أوروغواي للمفاوضات. ويشكل تسديد الديون عبئا ضخما كذلك على البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا. ونحث البلدان المتقدمة النمو على توسيع نطاق مرفق المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لكي يتضمن عددا أكبر من البلدان النامية المثقلة بالديون، مع الاهتمام بصفة خاصة بأقل البلدان نموا.

وتلتزم بنغلاديش بتعزيز ومتابعة أفكار كثيرة لتدعيم قدرة الأمم المتحدة وبخاصة الجمعية العامة، على القيادة. وتؤيد بنغلاديش بقوة فكرة توفير تنسيق أفضل بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل رسم استراتيجية طويلة الأمد للسلم الدائم والتنمية المستدامة.

ختاما، أود أن أقول إن الافتقار إلى الموارد ليس هو الذي يمنع تشجيع اعتماد منظور جماعي ومشترك بشأن التحديات المشتركة. وربما كان ما نحتاج إليه هو أن نستجمع التصميم والشجاعة اللازمين لبناء نهج جماعي يشمل الجميع لاتخاذ إجراءات واقعية وتطلعية. إن تحديات القرن الحادي والعشرين تذكّرنا مرة أخرى بأن علينا أن نسعى إلى تحقيق الانسجام من خلال التنوع، والسلام عن طريق الحوار، والازدهار عن طريق التعاون المشترك. وتوفر الأمم المتحدة أفضل آلية مركزية لتعزيز أفضل تطلعاتنا وأهدافنا. ولقد كانت الرحلة إلى السلام شاقة على الدوام؛ ومع ذلك، فإن التوق إلى السلام والتقدم والعدالة هو الذي يلهمنا على العمل من أجل مستقبلنا الأفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أُعلم حضرات الأعضاء بأننا استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة. إلا أن عددا من الممثلين طلب الكلام في إطار ممارسة حق الرد.

هل لي أن أُذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها؟

السيد محمودي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد أثار مندوب الإمارات العربية المتحدة صباح اليوم بعض الادعاءات غير المقبولة ضد السلامة الإقليمية لبلدي. ونظرا لأننا قمنا بوضوح، مرارا وتكرارا، بتسجيل موقفنا، فإنني لست بحاجة إلى الخوض في التفاصيل.

إن جمهورية إيران الإسلامية وفيّة بصورة كاملة لالتزاماتها الدولية، وخاصة الالتزامات الناشئة عن اتفاق عام ١٩٧١. ونعتقد في نهاية المطاف أن سوء التفاهم حول تفسير أو تطبيق ذلك الاتفاق، إن وجد، ينبغي أن يعالج بحسن نية ومن خلال آليات متفق عليها بصورة مشتركة من أجل التوصل إلى حل ودي.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرد بإيجاز على الملاحظات التي أدلى بها اليوم وزير خارجية اسبانيا بشأن جبل طارق. إن موقف الحكومة البريطانية القديم العهد بشأن هذه المسألة معروف جيدا، ولا نزال ثابتين على التزامنا تجاه شعب جبل طارق المنصوص عليه في ديباجة دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩، الذي يُعلي من شأن مبدأ موافقة شعب جبل طارق على أي تغيير في السيادة.

وتشاطر الحكومة البريطانية اسبانيا رأيها بأن المسائل التي تتصل بجبل طارق لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار كالذي استأنفناه مؤخرا مع اسبانيا في إطار عملية بروكسل. وإننا نولي الاهتمام لمواصلة هذا الحوار مع إسبانيا كوسيلة لبناء مستقبل أفضل لشعب جبل طارق، وإننا مثل إسبانيا، نرحب بحضور رئيس وزراء جبل طارق في الاجتماعات الوزارية المقبلة.

السيد الشمسي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): لم أتوقع للدعوة الإيجابية إلى الحوار، التي وجهتُها في بياني اليوم للحكومة الإيرانية أن تدفع بالوفد الإيراني إلى طلب حق الرد. وتعقيبا على ما ورد في البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية في إطار حق الرد، فإن وفد بلادي يأسف لموقف الحكومة الإيرانية المتكرر برفض كافة المبادرات السلمية التي أعلنّا عنها والداعية إلى حل النزاع، حول جزرنا الثلاث التي تحتلها، عن طريق المفاوضات الثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. إن إيران ما زالت مستمرة في إجراءات تكريس الاحتلال العسكري والمدني لهذه الجزر. وما يزيد من خيبة أملنا هو تكرار الموقف الإيراني الداعي إلى معالجة قضايا هامشية هي عبارة عن نتائج احتلالها لهذه الجزر، دون الخوض في بحث مسألة الاحتلال نفسه. إن الحقائق والثوابت التاريخية الموثقة لدينا تبطل مزاعم الحكومة الإيرانية وادعاءاتها غير المشروعة في هذه الجزر.

لذا، فإننا نأمل مجددا أن تعيد الحكومة الإيرانية النظر في سياستها غير المقبولة وأن تستجيب للمبادرات السلمية التي كررنا طرحها اليوم من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة تعيد هذه الجزر إلى أصحابها الأصليين من منطلق الطرح الإيراني للحوار بين الحضارات.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.